وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2025-2035

إعداد: لجنة من الخبراء

بالتشاور مع اصحاب المصلحة في التعليم العالي والبحث العلمي

www.mhesr.gov.ly

ديسمبر 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2025-2035

ديسمبر 2024

كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تتطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المؤسسات التابعة لها، والخاضعة لمراقبتها، إلى إحداث نقلة نوعية في عمليّات التعليم والتعلُم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والاستدامة، والجودة وتحسين الآداء، والتطوير التكنولوجي والابتكار؛ وذلك للمساهمة في تنمية الموارد البشرية من فئة الشباب، تلك الفئة التي تزخر بها ليبيا. وذلك من أجل بناء دولة حديثة تكون فيها المؤسسات فاعلة، وقادرة على المنافسة في جميع المجالات وفق المعايير الدولية.

تتركز طموحات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذه المرحلة على جعل مؤسسات هذا القطاع مؤسسات ملهمة تُعد كوادر قادرة على بناء اقتصاد معرفي يوفر الرفاه، والحياة الكريمة للمواطنين كافة.

عليه، كان لزاماً التفكير في صياغة إستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي، للفترة: (2025 - 2035)، لتُحدث تطويراً متميزاً، وتجعل القطاع قادراً على تقديم خدمات بجودة عالية، وإنجازات علمية مهمة، و بمخرجات تواكب العصر، وتبني مستقبلا زاهراً للمجتمع الليبي؛ حيث إن التعليم العالي والبحث العلمي يُعد في كل العصور وعند جميع الشعوب عماداً للتنمية البشرية وركائزها الأساسية.

ورغبة من الوزارة في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتحديث مسيرته، تقترح مشروعاً لإستراتيجية علميّة، عمليّة مقرونة بسياسات واضحة وخطط تنفيذية واعدة. ولكي تكون هذه الإستراتيجية ناجعة، وتؤسس منهاج عمل لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتتطور وتواكب نظيراتها في العالم، تحتاج إلى جهود مشتركة وقراءات فاحصة متأنية، ليس فقط من قبل فريق الخبراء، الذين قاموا بإعداد مشروع هذه الإستراتيجية، ولكن في حاجة إلى مساهمات جميع العاملين في القطاع: مؤسساتٍ، وأفراداً من أجل الالتزام بسياسات هذه الإستراتيجية، والعمل على تنفيذ خططها ومشاريعها؛ بغية الارتقاء بالمجتمع الليبي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

إن هذا المشروع جاء بناء على دراسة فاحصة، ونقداً إيجابياً كان كفيلا بتقديمه مشروعاً متناسقاً، يحقق المستهدف منه، وينقل القطاع نقلة تتسم بالشمول والعمق والجدية. إن هذا المشروع الواعد يدفع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى تنمية البلاد في المجالات كافة، باعتبار أن هذا القطاع هو المحرك للتنمية المستدامة، والمؤشر على تحقيق غاياتها.

عليه، فإن من أهم ما تم مراعاته في هذه الإستراتيجية، هو مدى توافقها مع خطط التنمية المستدامة، المطروحة من قبل قطاعات الدولة الأخرى، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة، وتناغم، وتكامل، فيما بينها.

لا شك في أن الطريق طويل، ومحفوف بالتحديات والصعوبات، ولكي تتحقق الرؤية التي نطمح إليها، يتعيّن علينا جميعا أن نتحلى بالصبر، والمثابرة، وزيادة فعالية الآداء المؤسسي في ظل ما يتاح لنا من موارد، وبذل مزيدٍ من المساهمات والجهود، حتى يتحقق ما يُطمح إليه من تقدم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إعداد وتقويم وإخراج مشروع هذه الإستراتيجية بالمستوى التي جاءت عليه، وعلى رأسهم اللجنة التي أعدته وأخرجته، وأثمن عاليا الجامعات - العامة والخاصة - ومراكز البحث العلمي التابعة للقطاع، وغيرها، وقطاع التعليم التقني، وجميع أصحاب المصلحة، وجميع الفعاليات التي درست هذا المشروع وقومته.

"وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملَكم ورسولُه والمؤمنون"

أ.د. عمران محمد القيب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الملخص التنفيذ

الغاية من هذه الإستراتيجية هي رسم سياسات، وتحديد أهداف إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، توجه المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي إلى الارتقاء بمكوناتها المؤسسية، والبرامجية، والفنية، والتسييرية، والاعتناء بمدخلاتها، وتجويد مخرجاتها، ونتائج أعمالها، بما يؤدي إلى تطوير المنظومة التعليمية في مجال التعليم الجامعي والدراسات العليا، والبحث العلمي الجامعي، والغرض المبرمج من خلال الهيئة الليبية للبحث العلمي، والمراكز البحثية التابعة لها، وإحلالها المكانة التي تؤهلها إلى القيام بدورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع الليبي.

نورد في الفقرات التالية ملخصاً لمشروع الإستراتيجية:

منهجية إعداد الإستراتيجية:

تترتب هذه الإستراتيجية في خمس مراحل، ركزت المرحلتين: الأولى والثانية على إعداد مشروع الإستراتيجية، أما المراحل الثلاثة الآخرى فهي قيد الإجراء لاختصاصها - على الترتيب : الاعتماد، التنفيذ، والتقويم، ويمكن تلخيص هذه المراحل كالآتي:

المرحلة الأولى- صياغة مسودة الإستراتيجية: تلخصت هذه المرحلة في اتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي المؤسس على استخدام الإطار المنطقي، ويركز هذا الإطار على التحليل الرباعي، وتحليل الفجوة للوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ونتج عن ذلك:

- صياغة رؤية ورسالة وقيم وأهداف ومرتكزات وسياسات التعليم العالي والبحث العلمي، التي يمكن أن يتم تنفيذها في العشرية القادمة (2025 - 2035).
- تصميم خطة تنفيذية للإستراتيجية، وتحديد الإطار الزمني لتنفيذ بنودها، ومتطلبات تنفيذها المادية، والبشرية.

المرحلة الثانية- تنقيح الصياغة الأولى: بناءً على ما نتج عن لقاءات حوارية لمندوبين عن الجامعات والمراكز البحثية وأصحاب المصلحة. أنعقدت هذه الحواريات في مواقع مختلفة من البلاد، إلى جانب تصميم استبانة، نتج عن هذه الفعاليات إجراء تعديلات على صياغة الإستراتيجية، بحيث أصبحت على الشكل الذي قُدمت به إلى المؤتمر الوطنى للتعليم العالي والبحث العلمي.

المرحلة الثالثة- الاعتماد: المصادقة على الإستراتيجية في حلتها الجديدة المعروضة في الموثمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي المقرر انعقاده في نهاية العام 2024م، أو مطلع العام 2025م، لإنهاء هذه المرحلة من الاعتماد الأكاديمي للإستراتيجية، والتوجه إلى الاعتماد الرسمي، والمرتقب أن يتم ذلك أثناء المؤتمر، أو بعده بقليل.

المرحلة الرابعة- التنفيذ: تأسست هذه المرحلة على تبني أصحاب الاختصاص (في ديوان الوزارة والجامعات والمراكز البحثية) للسياسات المعتمدة للإستراتيجية، وتطبيق الخطة المرسومة لها، المتضمنة في المصفوفات المترجمة لأهداف الإستراتيجية في برامج ومشاريع موصوفة ومسميات الجهات التنفيذية، وتحديد الفترات الزمنية للإنجاز، والموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك، مع رصد مؤشرات القياس لتقييم الأداء. وقد أوردت وثيقة الإستراتيجية أيضا مشاهد للتنفيذ في مرحلته الأولى على مستوى ديوان الوزارة، والجامعات، والمراكز البحثية.

المرحلة الخامسة- التقويم: تشمل الخطوات التنفيذية، وتقييمها، بما في ذلك تقييم الإستراتيجيات الفرعية (الخاصة بكل جامعة، وبكل مركز بحثي)، والتي تتأسس على الإستراتيجية الوطنية، وتعتبر امتداداً لها داخل المؤسسات، وتحليل نتايج قياس مؤشرات الأداء .وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تطوير في السياسات والخطط التنفيذية على المستوى العام، أو على مستوى كلّ مؤسسة (جامعة، أو مركز بحثي). فالإستراتيجية عملية مستمرة، وتخضع لآليات مراقبة، ومراجعة، وتقييم. ويُتوقع أن تُجرى مراجعة مرحلية للإستراتيجية في منتصف مرحلة التنفيذ (عام 2030)، ومراجعة نهائية في ختام مرحلة تنفيذها (عام 2035)، وسينبثق عن تلك المراجعات استحداث إستراتيجية للمرحلة التالية (ما بعد عام 2035). وتشير الاستقراءات إلى أن تلك الإستراتيجية، ستكون مغايرة لما نشهده اليوم على ساحة التعليم العالي والبحث العلمي.

نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الرسمية العاملة حالياً في ليبيا (30) مؤسسة، موزعة على مناطق ليبيا وفق الآتي:

- تسع مؤسسات للتعليم العالي في شرق البلاد.
- سبع مؤسسات للتعليم العالي في مناطق وسط البلاد.
- إحدى عشرة مؤسسة للتعليم العالي في غرب البلاد.
- ثلاث مؤسسات للتعليم العالي في الجنوب الغربي

إن هذا الواقع فرض تحديات تتوجب معالجتها، وفي مقدمة هذه التحديات الانتشار الأفقي للجامعات بالكم غير العملي، على حساب جودة ونوعية مخرجاتها، إضافة إلى ظاهرة تكرار الكليات (وليس الفروع) من نفس التخصص في الجامعة الواحدة (في مواقع مختلفة)، وتكشف الإحصاءات أن ليبيا بدأت تسجل أعلى المستويات العالمية من حيث أعداد الطلاب في قطاع التعليم الجامعي، حيث بلغ عدد الطلاب (**464288**) طالباً وطالبة في العـام الجامعي 2022/2021م، وهذا العدد يمثل ما نسبته (**6.7%**) من مجمل عدد السكان، علماً بأن النسب العالمية للتعليم الجامعي تقع بين (2-3%).

وتشير المعايير العالمية بأن كل مليون نسمة من عدد السكان تقابله جامعة واحدة، وهذا المعيار ليس بالضرورة أن يطبق في كل دول العالم، فلكل بلد ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. ولكن يمكن الاسترشاد به والاستئناس إليه.

نشأة وتطور التعليم العالي الخاص:

لا شك أن الحاجة الوطنية تدفع إلى تفعيل نظام التعليم العالي الخاص، وترقية نظمه، ومؤسساته، ومناهجه، وذلك بإيجاد نظام تعليمي جيدٍ، وداعمٍ ،ومكمّلٍ، وشريكٍ للنظام التعليمي الرسمي، يكون منفتحاً على مؤسسات ونظم التعليم العالمية المتقدمة، متجاوزاً للسلبيات، محققاً للغرض. ويقتصر الاختلاف فيه على التسمية، والتمويل، والتبعية فقط.

لقد بدأ التعليم العالي الخاص بشكل تلقائي في ليبيا منذ ثمانينيات القرن الماضي، ورغم مرور أكثر من أربعين سنة على على ظهوره ،مازال هذا القطاع يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات، ولم تزد مساهمته في استيعاب الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية عن 7% ،على عكس التعليم الأساسي والمتوسط الخاص، الذي صار حضوره بارزاً ومنافساً للتعليم الرسمي في هذا المستوى من السلم التعليمي.

وتتركز نشاطات هذا القطاع حالياً في محور التعليم والتعلم، أمّا مساهماته في البحث العلمي، فهي متواضعة، تكمن في مشاريع التخرج، والتي معظمها يكون في شكل نظري، وذلك لافتقار هذا القطاع للبنية التحتية اللازمة للبحث العلمي من جهة، وغياب وجود برامج للدراسات العليا حالياً بهذا القطاع من جهة أخرى.

مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي:

التوجه العام للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا – خلال العشرية القادمة (2025 - 2035)، ينبغي أن يرتكز على:

- تجويد الخدمات التعليمية والبحثية إلى مستوى يمكن من المنافسة إقليميا ودوليا.
- إفساح المجال أمام طالبي الخدمة التعليمية والبحثية، دون إجبارهم على توجه معيّن، وبصرف النظر عن فئاتهم العمرية، وتخصصاتهم الوظيفية.
- تحديد الفئات والتخصصات، التي تتمتع بالدعم الحكومي في مجال الخدمة التعليمية والبحثية.
- يتحمل الراغبون من غير تلك الفئات المحددة، والتخصصات المطلوبة، تكاليف الخدمات التعليمية كاملة، أو جزئيا بحسب الأحوال، والمراحل.
- إعطاء الاستقلالية للجامعات والمراكز البحثية، مع ضبط الرقابة عليها، ومتابعة أدائها، وتقييم برامجها.
- ربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص، إلى جانب سمعتها الأكاديمية، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
- السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية والبحثية المتشابهة، والاستفادة من المدارس والمراكز العالمية، وإتاحة الفرصة أمام الكفايات والراغبين على حد سواء، للإبداع والتألق.

أسس الإستراتيجية:

تم وضع أسس إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي، مع الأخذ في الاعتبار أهداف الألفية السبعة عشر للتنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 في خطة، تمتد إلى 2030، وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة، والتي جاء فيها "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعّلم مدى الحياة".

الرؤية والرسالة والأهداف:

تضمنت الإستراتيجية رؤية ورسالة وقيم وأهداف لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكامل الأهداف المقترحة في هذه الإستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة، التي وجهت نحو اقتصاد المعرفة، كأحد المسارات التي تُخرج البلاد من الاقتصاد الريعي السائد في الوقت الحاضر. حيث عالجت بذلك الإشكالات، التي تعاني منها المنظومة في السابق من جهة، ومهدت لبرامج تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى.

تم تحديد **أربعة عشر** هدفاً رئيساً، **وثلاثة وثمانين هدفاً فرعياً** لخمسة محاور، شملت التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع والاستدامة، الجودة و تحسين الأداء، والتطوير التكنولوجي والابتكار.

وفيما يلي حصر للأهداف الرئيسية:

1. تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية.
2. ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم أثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة.
3. دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية.
4. استحداث آليات مراقبة الأداء، وربطها بالأجور والترقيات.
5. تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي.
6. دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الأكاديمي والتكنولوجي والغرضي)، والابتكار، والإبداع، والتميز، وغرس روح المبادرة لدى البحاث، والطلاب، والالتزام بالأخلاقيات.

7. الإنفاق على التعليم العالي والبحوث العلمية وترشيده، بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى.
8. توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات، التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية.
9. الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة.
10. نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي، والبرامجي.
11. إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية، وتعزيز مبادئ المسؤولية، والشراكة المجتمعية، وتشجيع المبادرات التطوعية من مختلف شرائح المجتمع الجامعي.
12. استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية، والمجتمعية، والأمن القومي، والغذائي، والمائي، والبيئي، والطبي.
13. الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار والذكاء الاصطناعي.
14. إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في جميع المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع.

مرتكزات وسياسات الإستراتيجية:

تستند الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي إلى مرتكزات أساسية، تكون بمثابة مبادئ توجيهية لها، وتشمل هذه المرتكزات عدة جوانب تتركز في: إعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين البرامج التعليمية وتحديثها، وبناء القدرات، والتميز البحثي، وبرامج الجودة، وتكامل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والتمويل وترشيد الإنفاق، والوصول العادل إلى التعليم، وتعزيز الابتكار، وتطويراللوائح والتشريعات، والمسؤولية المجتمعية والاستدامة. ومن خلال هذه المرتكزات، تسعى الإستراتيجية إلى تعزيز جودة وفعالية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، بما يساهم في التطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. كما تم اقتراح حوالي 157 سياسة لهذه المرتكزات.

الخطة التنفيذية للإستراتيجية:

تضمنت الإستراتيجية خطة تنفيذية لها، وذلك انطلاقا من أن نجاح أي إستراتيجية، يعتمد بشكل أساسي على وجود آليات عملية لتنفيذها، من هنا تم وضع خطة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والفرعية ذات مؤشرات أداء قابلة للقياس، وبمتطلبات واقعية، مع اقتراح جداول زمنية محددة، وتكاليف مقترحة منبثقة عن الأهداف، وملتزمة بالرؤية والرسالة والمبادئ، التي تنادي بها الإستراتيجية.

تتكون هذه الخطة من مصفوفة لكل هدف من الأهداف المرسومة للإستراتيجية، والتي تمثل ركائز السياسات والمشاريع والبرامج التنفيذية، التي يعتمدها القطاع في مسيرة نموه وتطوره خلال العقد القادم .

لقد احتوت تلك المصفوفات على البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة . كما تحتوي على مؤشرات أساسية لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف. ولم تهمل - هذه الخطة – تقدير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.

بعد اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، لابد من المبادرة باقتراح مراحل تنفيذها في مداها الزمني المعتمد، واقتراح الإجراءات التي تضع الأساس للتغيير المنشود على ضوء المبادئ التي تبنتها، والأهداف التي حددتها، والسياسات التي اعتمدتها، والخطة التنفيذية التي أقرتها.

المحتويات

ت	الموضوع	ص
	كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي	I
	الملخص التنفيذي	II
.1	مقدمة	1
.2	منهجية إعداد الإستراتيجية	5
.3	المصطلحات والمفاهيم	9
.4	الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي	13
1.4	نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):	13
2.4	نشأة وتطور الدراسات العليا:	15
1.2.4	التحديات التي تواجه منظومة الدراسات العليا بالداخل:	16
3.4	نشأة وتطور التعليم العالي الخاص	17
1.3.4	التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم العالي الخاص (غير الرسمي)	17
4.4	البحث العلمي الجامعي والغرضي	18
5.4	التعليم التقني	19
1.5.4	نشأة وتطور التعليم التقني	19
2.5.4	التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم التقني	20
.5	التنمية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي	21
1.5	مستهدفات ومستقبل التنمية	21
1.1.5	الرؤية المستقبلية للتنمية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	21
2.1.5	الملامح الأساسية لمستقبل التنمية، وعلاقتها بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي	21
2.5	مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي	25
6	توجهات وأولويات	27
1.6	أولويات التعليم العالي	27
1.1.6	أولويات التعليم الجامعي	27
2.1.6	أولويات الدراسات العليا	28
2.6	أولويات التعليم العالي الخاص	28

ت	الموضوع	ص
3.6	اولويات البحث العلمي	30
4.6	إعادة النظر في هيكلة الجامعات	31
1.4.6	مرتكزات الخريطة الجامعية	31
2.4.6	أسس محلية لإنشاء الجامعات وضوابط انشارها	32
3.4.6	توزيع الجامعات وانتشارها خلال العشرية القادمة	32
5.6	تصنيف الجامعات	34
1.5.6	التصنيفات العالمية	34
2.5.6	أهمية التصنيفات العالمية	36
6.6	عملية بولونيا	37
7	أسس الإستراتيجية	41
1.7	تحليل البيئة الداخلية والخارجية:	41
2.7	تحليل الفجوة	44
3.7	الرؤية والرسالة والقيّم والمبادئ والأهداف	44
1.3.7	الرؤية	44
2.3.7	الرسالة	45
3.3.7	القيم والمبادئ	45
4.7	الأهداف الإستراتيجية	45
1.4.7	تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية	45
2.4.7	ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به.	45
3.4.7	دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية	46
4.4.7	استحداث آليات مراقبةالأداء وربطها بالأجور والترقيات.	46
5.4.7	تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي .	46
6.4.7	دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الأكاديمي والتكنولوجي والغرضي) والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة لدى البحاث والطلاب و الالتزام بالأخلاقيات.	47
7.4.7	الإنفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية، بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى	47
8.4.7	توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية	47

ت	الموضوع	ص
9.4.7	الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة	48
10.4.7	نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة، بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي	48
11.4.7	إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية وتعزيز مبادئ المسؤولية والشراكة المجتمعية.	48
12.4.7	استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية، والمجتمعية، والأمن القومي والغذائي، والمائي، والبيئي، والطبي.	49
13.4.7	الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار و الذكاء الاصطناعي.	49
14.4.7	إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في المجالات كافة، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع.	49
8	مرتكزات وسياسات الإستراتيجية	51
1.8	المرتكز الأول: التطوير المؤسسي	51
2.8	المرتكز الثاني: بناء القدرات وتنمية المهارات	53
3.8	المرتكز الثالث: تحسين الجودة	55
4.8	المرتكز الرابع: تعزيز البحث والابتكار والأخلاقيات	57
5.8	المرتكز الخامس: توفير فرص التعليم العالي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به.	59
6.8	المرتكز السادس: تكامل التكنولوجيا	60
7.8	المرتكز السابع: الشراكة والتدويل	60
8.8	المرتكز الثأمن : ترشيد الإنفاق في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	61
9.8	المرتكز التاسع: التمويل و الموارد المالية	61
10.8	المرتكز العاشر: تطويراللوائح والتشريعات	65
11.8	المرتكز الحادي عشر: المسؤولية المجتمعية والاستدامة	66
9	الخطة التنفيذية للإستراتيجية	69
1.9	مصفوفة الهدف الأول: تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية	70
2.9	مصفوفة الهدف الثاني: ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به.	76
3.9	مصفوفة الهدف الثالث: دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية	77
4.9	مصفوفة الهدف الرابع: استحداث آليات مراقبة الأداء وربطها بالأجور والترقيات	83
5.9	مصفوفة الهدف الخامس: تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي	86

ت	الموضوع	ص
6.9	مصفوفة الهدف السادس: دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الأكاديمي والتكنولوجي والغرضي) والابتكار والإبداع والتميز.	89
7.9	مصفوفة الهدف السابع: الإنفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى	92
8.9	مصفوفة الهدف الثامن: توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية	97
9.9	مصفوفة الهدف التاسع: الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة	105
10.9	مصفوفة الهدف العاشر: نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة، بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي	110
11.9	مصفوفة الهدف الحادي عشر: إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية ومبدأ المسؤولية والشراكة المجتمعية وتشجيع المبادرات التطوعية .	118
12.9	مصفوفة الهدف الثاني عشر: استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية، والمجتمعية.	121
13.9	مصفوفة الهدف الثالث عشر: الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار والذكاء الصطنا عي.	124
14.9	مصفوفة الهدف الرابع عشر- إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات.	130
10	المرحلة التالية لاعتماد الإستراتيجية (الشروع في التنفيذ)	133
1.10	تمهيد	133
2.10	الخطوة الأولى على مستوى الإدارة العليا بالقطاع	133
3.10	أولويات التنفيذ على مستوى كل مؤسسة:	134
4.10	إدارة عمليات الإستراتيجية:	136
11	المراجع	141
12	الملاحق	143
1.12	قائمة ملاحق الإستراتيجية	144
2.12	جدول اللقاءات الحوارية الخاصة بالمراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز الغرضية الأخرى التابعة للمؤسسات الليبية المختلفة.	145
3.12	الجامعات التي شاركت في حواريات وملتقيات مناقشة الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي	146
4.12	جدول اللقاءات الحوارية الخاصة باصحاب المصلحة	147
5.12	لجنة إعداد الإستراتيجية (المرحلة الأولى)	148
6.12	لجنة إعداد الإستراتيجية (المرحلة الثانية)	149

1. المقدمة:

إن بناء إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا غاية مجتمعية، ومطلباً تنموياً، واختياراً حضارياً، وضرورة ملحة للمساهمة في تحقيق الأهداف السامية للدولة. ومما يدفع إلى تشييد هذا البناء التغيرات غير المسبوقة، التي حدث على المستوى الوطني والدولي في العقد الثاني من هذا القرن، والمؤثرة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والمتأثرة بالجوانب العملياتية لهذا القطاع. وهذا التأثر أو التأثير يدفع بتقنيات التعليم العالي وبمنهجيات البحث العلمي إلى إحداث تطور نوعي يتلاءم مع تطلعات المجتمع نحو إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ متكاملة، وبرامج نوعية في مراكز البحث العلمي والتكنولوجي تضاهي مثيلاتها على المستوى الدولي، قادرة على إحداث التقدم المطلوب، ومتمكنة من أداء خدمة جيدة للمجتمع.

لقد تأصل هذا التوجه بصدور (إعلان أنشيون)، وإقراره أهمية العمل على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الذي صدر عام 2015م، وينص على (ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتوزيع فرص العمل مدى الحياة)، والذي يتداخل مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والتي لا تتحقق إلا من خلاله. وقد اعتمدت الأمم المتحدة هذه الأهداف، ورسمت لها خطة تنفيذية على الساحة الدولية، وبرمجت لها آليات للمراجعة، وصممت لها أدوات قياس لتقييم مدى تحقيقها للغايات المرسومة لها.

لقد بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنهاية عام 2022م، بتشكيل لجنة لإعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، على أمل أن تنصهر كل المعطيات الوطنية والدولية المؤثرة على التعليم في مراحله المختلفة لإنتاج إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بمضامينها الأساسية (رؤية، رسالة، قيم ومبادئ، أهداف، سياسات، وخطط)، تتأسس على الوضع الحالي للمنظومة بعد دراسته بمنهجية التحليل الرباعي، (تحديد كل من: مواطن القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات)، ونتطلع بها إلى مستقبل واعد للدولة في ظل العوامل الاقتصادية المتغيرة، والطلب المتزايد على التعليم العالي والبحث العلمي، والطموح إلى خلق تنمية مستدامة شاملة، والأمل في حياة مرفهة مستقرة.

تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – في سبيل ذلك - وبالتعاضد والتوافق مع بقية الوزارات والقطاعات، إلى جعل الجامعات والمراكز البحثية، أدوات وآليات ووسائط لإنتاج المعرفة ذات التأثير الإيجابي المباشر على بنية المجتمع الداعمة لبناء مستقبله، ولإعداد الكفايات القادرة على استعمال تقنيات ومنهجيات، تتعدد فيها الموارد الأقتصادية، وتتيسر فيها الخدمات بالمستوى المعياري للأفراد والجماعات، وترتقي فيها القيم الاجتماعية إلى العيش مع الآخر بصفاء ووئام، وتتحصن فيها حقوق الانسان ضد الغلو والاستهجان، معتمدة في ذلك على التوجه إلى الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد، وتوظيفها في مشاريع التنمية، وبرامج تطوير الاقتصاد عامة، الذي يمهد إلى استحداث فرص عمل، ومواقع للنشاط الضامن لاستواء البناء المجتمعي، واستقرار الحياة فيه.

إن هذه الإستراتيجية قابلة للتطبيق انطلاقا من إيماننا بأن ليبيا بإمكاناتها البشرية والمالية قادرة على التحول إلى مجتمع المعلومات، وإلى اقتصاد المعرفة خلال مدة التنفيذ، ولأجل ذلك اهتمت الإستراتيجية بالقواعد الخمسة التالية:

- فرص التعليم الجامعي والعالي والتدريب متاحة باستمرار، وهي لتعزيز المهارات، وزيادة المعرفة، وإنارة الطريق نحو الإبداع والابتكار.

- البنية الأساسية التكنولوجية مرتكزاً أساسياً لدعم اقتصاد المعرفة، بما في ذلك الاتصالات عالية السرعة، والوصول الشامل والفعّال إلى شبكات المعلومات الدولية، والأجهزة والبرامج اللازمة لتبادل المعلومات والخبرات.
- حماية حقوق الملكية الفكرية للمبتكرين والمبدعين مبدأ ينبغي تجذيره؛ من أجل حماية المنتجات التقنية، ونتائج الأفكار الجديدة، ولضمان استمرارية البحث والتطوير.
- تقنين الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص من جهة، وفيما بينهما، وبين الأكاديميين والبُحّاث من جهة أخرى، لتعزيز وتطوير وتقوية المنظومات المساعدة على الابتكار والإبداع.
- التشجيع على التفكير الإبداعي والمبتكر، ودعم الشراكات الناشئة وإنمائها، ورعاية المشاريع الصغرى والمتوسطة، تعتبر عناصر ضرورية لصقل المهارات، والاعتناء بترسيخ ثقافة ريادة الأعمال في جميع المؤسسات التابعة للقطاع.

إن هذه القواعد وغيرها، كانت محددات لضبط طريقة صياغة مشروع الإستراتيجية، ومنارات في طريق المرحلة الأولى من الإعداد.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا المشروع إلى جانب تلك القواعد - على عدد من الدراسات والتقارير- والإستراتيجيات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، الصادرة حديثاً عن مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية، إلى جانب ما تقدم به الأعضاء من دراسات ومقترحات حول مكونات المحاور الأساسية لمشروع الإستراتيجية، وهي:

- الوضع الحالي ومستقبل التنمية، وعلاقتهما بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي.
- أولويات وتوجهات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- التعليم التقني.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية (التحليل الرباعي) لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
- أسس الإستراتيجية: (الرؤية، الرسالة، القيم والمبادئ، الأهداف).
- المرتكزات والسياسات المقترحة للإستراتيجية.
- الخطة التنفيذية للإستراتيجية.
- التنفيذ والمتابعة (ما بعد الاعتماد).

وهذه المحاور هي التي رتبت المحتوى الأساسي للإستراتيجية، والتي تم صياغتها في نهاية عام 2023م.

ولكي تستمر عملية إعداد مشروع الإستراتيجية، تم تشكيل لجنة منبثقة عن اللجنة السابقة، لتتولى تنظيم عملية مراجعة مشروع الإستراتيجية وتنقيحه.

ولتوسيع دائرة المشاركة في المراجعة والتنقيح، عُمم مشروع الإستراتيجية على الجامعات والمراكز البحثية، وأصحاب المصلحة في التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد أخذت هذه المراجعة في الاعتبار القواعد التي بُني عليها المشروع، مدعومة بالمسارات الأربعة التالية:

- تمكين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من انتهاج السبل، التي تترسم على ضوء معايير الجودة العالمية في المخرجات (الخريجون ونتائج البحث العلمي)، ولكي يلبي هذا القطاع متطلبات الاستقرار والتنمية في

المجالات الخدمية والإنتاجية، يدفع إلى الإيفاء بخصائص ووظائف المستقبل، ويواكب التطور الحاصل على المستوى الدولي.

- تهيئة مناخ واعد بحياة فاضلة للمجتمع الليبي في المجال التطبيقي (الاقتصادي، والمعيشي، والإنساني) سواء في الحياة العملية أم بناء الإنسان، على أن يوفر هذا المناخ أسباب استدامة التنمية، مع تعزيز سبل الارتقاء بالمجتمع إلى المستويات المتقدمة حضارياً وأخلاقياً.
- توفير تقنيات التعليم العالي ومنهجيات البحث العلمي بالمواصفات المعيارية المعتمدة، وتكون متاحة لكل طالب يمتلك القدرة على الاستجابة لمتطلباتها، ويقع تأهيله ضمن مشاريع هذه الإستراتيجية، مع نشر وتوزيع هذه التقنيات والمنهجيات بين أفراد المجتمع بعدل وإنصاف.
- إيجاد بيئة جاذبة للإبداع والابتكار، سواء في الجامعات، أم في المراكز البحثية، تستقطب كل من له دافع بناء، وإمكانات فاعلة لإحراز تقدم في المسارين الإبداعي والابتكاري.

لقد حظي مشروع الإستراتيجية باهتمام وقبول الجهات الاعتبارية، حيث تسلمت اللجنة في شهر فبراير 2024م أول التقارير التحليلية والتقييمية من كل من: مجلس التخطيط الوطني ومصرف ليبيا المركزي، وهيئة الرقابة الإدارية، إلى جانب تقارير من بعض الجامعات، والمراكز البحثية. لقد تم التأكيد من خلال تلك التقارير على ما وردت الإشارة إليه في المشروع من وجود عدد من النواقص، ومواضع القصور، نتيجة غياب الإحصاءات المتواصلة، والمنتظمة، والبيانات المترابطة، والموثقة، مما أدى إلى عموميات وغموض في بعض النقاط، التي تضمنتها الخطة التنفيذية المقترحة للإستراتيجية، مثل تلك المتعلقة بمؤشرات القياس، ورصد النتائج في كل مرحلة من مراحل الخطة.

عقدت اللجنة الأمل على الجامعات من خلال أقسام الإحصاء ومراكز التوثيق والمعلومات، والمهتمين بالتخطيط الإستراتيجي في المراكز البحثية، والمؤسسات العامة ذات العلاقة بأهداف الإستراتيجية ونتائجها، أن يعالجوا هذا القصور مع إيلاء الجانب الاستشرافي والمستقبلي من مشروع الإستراتيجية العناية التي يستحقها من الدراسة والتحليل.

وللتوصل إلى مشروع لإستراتيجية واعد بتحقيق غايات وأهداف المجتمع الليبي في التنمية المستدامة خلال العقد القادم، وينال - هذا المشروع – القبول والاستحسان من قبل الأطراف ذات العلاقة والارتباط بموضوع الإستراتيجية، برمجت اللجنة بالتنسيق مع الهيئة الليبية للبحث العلمي لعقد الجولة الأولى من اللقاءات الحوارية بين الجامعات والمراكز البحثية من جهة ولجنة الإستراتيجية من جهة أخرى، على كامل التراب الليبي، والتي التأمت في الأسبوع الأول من شهر مارس 2024م، شارك فيها أعضاء من اللجنة بتقديم عرض للإستراتيجية لفتح النقاش حوله، كما أتيحت الفرصة للمشاركين لطرح الأفكار والتأملات والتساؤلات. وأثناء ذلك تقدمت العديد من الجهات المشاركة بتقارير موضوعية ومقترحات بناءة، والتي كان لها صدى في عملية المراجعة.

ونظراً لتعذر حضور ممثلين عن عدد من الجامعات والمراكز البحثية في اللقاءات التي عُقدت في الجولة الأولى، تم التنسيق مع المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، لتنظيم جولة ثانية من اللقاءات الحوارية للجامعات والمراكز البحثية التابعة للقطاع على نسق الحواريات السابقة، وقد تم ذلك خلال شهر أبريل 2024م.

وبذلك تجمعت لدى اللجنة ملاحظات إضافية، إلى جانب تقارير حول الإستراتيجية، تضمنت العديد من المقترحات والآراء.

ولما كان لأصحاب المصلحة من خارج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أهمية بالمشاركة في صياغة مشروع الإستراتيجية، فقد انعقدت ثلاثة لقاءات في هذا الإطار على نسق اللقاءات السابقة. فقد انعقد اللقاء الأول بمعهد

التخطيط / تاجوراء، حضره ممثلون عن عدد من الوزارات والمؤسسات العامة والمراكز البحثية القطاعية، وانعقد اللقاء الثاني بمقر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، حضره رئيس المجلس صحبة عدد من خبراء و مستشاري المركز، وأعضاء من اللجنة، أما اللقاء الثالث فقد انعقد بديوان الوزارة بين أعضاء من اللجنة، وأعضاء من مركز دعم القرار بمجلس الوزراء، وكذلك أنعقد اجتماع آخر بمقر المركز / بالنوفليين.

كما تواصلت اللجنة بشأن مراجعة المشروع مع كل من:

لجنة شؤون التعليم بمجلس الدولة ولجنة شؤون التعليم بمجلس النواب، كما نالت مرحلة مراجعة مشروع الإستراتيجية اهتمام ومتابعة النائب العام، والمجلس الرئاسي، ومصرف ليبيا المركزي.

لقد تم دراسة جميع التقارير، وعلى ما انبثق عن اللقاءات الحوارية من توصيات، وكان لكل ذلك أثر إيجابي وفعّال في إعادة صياغة مشروع الإستراتيجية.

ولزيادة التفاعل مع مشروع الإستراتيجية من أصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى الجامعات والمراكز البحثية، والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تم تكليف الجامعة الليبية الدولية بتصميم استبانة، تم وضعها على رابط إلكتروني؛ لتسهيل التفاعل مع هذا المشروع، حيث صدرت تلك الاستبانة في جزئين، الجزء الأول تناول التحليل الرباعي، الرؤية، الرسالة، القيم والمبادئ، الأهداف. أما الجزء الثاني فتناول المرتكزات والسياسات والخطة التنفيذية. لقد كانت الاستجابة للجزء الأول بعدد من المشاركين له دلالة إحصائية، أُعتمد عليها في تقويم الإستراتيجية. أما الجزء الثاني فقد كان تخصصياً والاستجابة له كانت قليلة، وفي كل الأحوال كان للاستبانة دور في تقييم هذا المشروع.

ونظراً لأن الإستراتيجية بطبيعتها شاملة من جهة، وتميل للاختصار من جهة أخرى، فقد تم معالجة هذا الجانب بأن تم اقتراح محتوى لملاحق حول المواضيع التي رأت اللجنة أنها مهمة، ولها ارتباط وثيق بجزء من أجزاء الإستراتيجية، وكُلف خبراء مشهود لهم بالكفاية والقدرة بالكتابة فيها، وتمت متابعة عملية إعداد وإخراج تلك الملاحق معهم. بهذا تمت معالجة بعض القصور الذي لحق بمشروع الإستراتيجية في صياغته الأولى.

وتنظر لجنة إعداد الإستراتيجية إلى أن المشروع بوضعه الحالي قد حضي بموافقة المجتمع الأكاديمي والعلمي وأصحاب المصلحة في هذا القطاع. وعرضه في المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي يُعد بمثابة إعلان رسمي له، ودعماً للتوجيه باعتماده من قبل أصحاب القرار ليدخل بعدئذ حيز التنفيذ. والذي نطمح أن يكون قريباً ومتوافقاً مع الرنامج الزمني للإستراتيجية.

والله وحده المستــعان،،،

أ. د. عبد السلام عبد الله القلالي
رئيس لجنة إعداد مشروع الإستراتيجية

2. منهجية إعداد الإستراتيجية

تترتب هذه الإستراتيجية في خمس مراحل، ركزت المرحلتين: الأولى والثانية على إعداد مشروع الإستراتيجية، أما المراحل الثلاثة الآخرى فهي قيد الإجراء لاختصاصها، على الترتيب في الخطوات التالية: الاعتماد والتنفيذ والتقويم (كما هو موضح بالشكل 1.2)

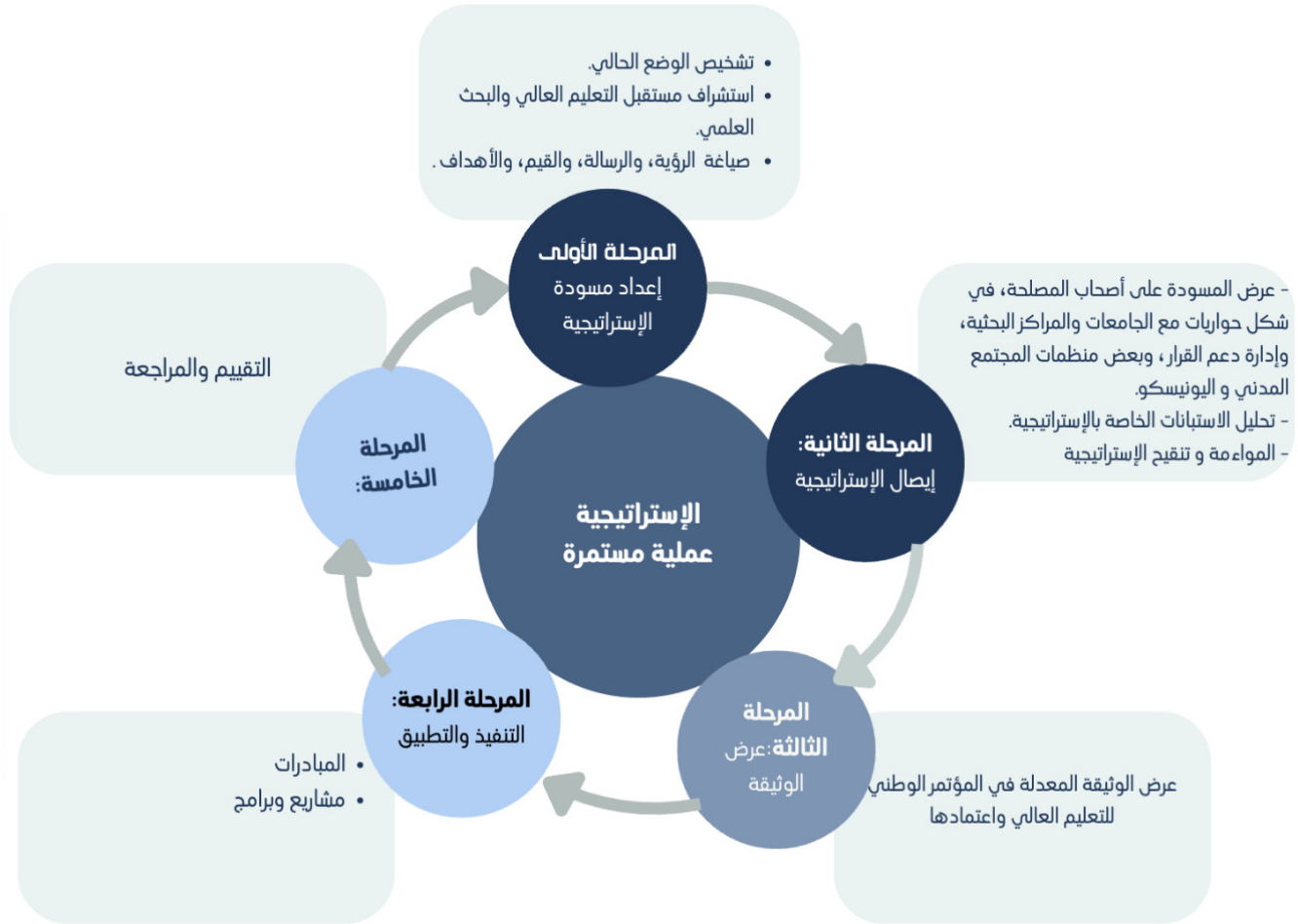

شكل 1.2 مخطط منهجية إعداد الإستراتيجية

المرحلة الأولى (عام 2023)- كتابة مسودة مشروع الإستراتيجية:

عكفت اللجنة المكلفة بإعداد مشروع الإستراتيجية على بلورة الأفكار والرؤى والتأملات الأولية لطريقة صياغة مشروع الإستراتيجية، انطلاقا من الوثيقة المبدئية التى حددت الإطار العام لهذه الإستراتيجية، والمرفقة بقرار تشكيل اللجنة ،وبوبت البيانات، والمعلومات المطلوبة، والمصادر والمراجع اللازمة، والأدبيات والدراسات حول

الإستراتيجات وسياساتها وخططها، واستهلت عملها بعقد اجتماعات للعصف الذهني بمعدل إجتماعين في الشهر، وأحيانا أكثر من ذلك، تلتئم بديوان الوزارة، أو بمقر الهيئة الليبية للبحث العلمي، وذلك منذ صدور قرار تشكيلها في نهاية عام 2022م، حتى صدور النسخة الأولية للمشروع في آواخر عام 2023، إضافة الى ما تداوله أعضاء اللجنة من افكار عبر غرفة افتراضية، تم إنشاؤها اعلى قناة التواصل الاجتماعي (WhatsApp)، التي خصصت لذات الغرض. وتوافقت اللجنة المكلفة بإعداد المشروع من خلال ذلك التفاعل على تبني أسلوب التخطيط الإستراتيجي، المؤسس على استخدام الإطار المنطقي الممنهج حسب التحليل الرباعي، المتمثل في تشخيص الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك للتعرف على نقاط الضعف ومواطن القوة في هذه المنظومة، استنادا إلى التقارير العلمية والدراسات الاستقصائية المتوفرة عنها، وأيضا لفهم فرص النجاح لها، والإمكانات المتوفرة لتحقيق أهدافها، ولفهم التحديات التي تواجهها. وكذلك اعتمدت اللجنة على تحليل الفجوة بين الواقع والمأمول للمنظومة، واضعة في الاعتبار استقراء المستقبل الواعد للمجتمع، وهوية الاقتصاد الليبي، والوظائف المنتظرة للمستقبل، والتي تناولتها دراسات استشراقية موثقة، وإن لم تصل بعد إلى مرحلة المصادقة والاعتماد. وفي ذات السياق كانت مصادر التنمية الاقتصادية للبلاد وعلاقتها برسم معالم مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي عنصرا أساسيا، ركزت عليه الإستراتيجية في الأخذ بأسباب نجاح المنظومة وتطورها. كل ذلك - وغيره من دراسات وتجارب - كان موجها ومرشدا للجنة في صياغة الرؤية والرسالة والقيم والأهداف والأولويات التى تضمنها مشروع الإستراتيجية. وللإسهام في تمهيد الطريق للتنفيذ الأمثل لهذه الإستراتيجية، رأت اللجنة تضمينها السياسات التي ينبغي إقرارها؛ لتحقيق الأهداف المرسومة للإستراتيجية. وكذلك تم تخصيص جزء ضمن ملف الإستراتيجية للخطة التنفيذية لها في صورة مصفوفات بواقع مصفوفة لكل هدف من أهداف الإستراتيجية الأربعة عشر. واحتوت كل مصفوفة على الأهداف الفرعية - الإجرائية - للهدف موضوع المصفوفة، والبرامج والمشاريع والجهات المنفذة، ومؤشرات القياس، والتكلفة التقديرية، والمدة الزمنية اللازمة للإنجاز.

المرحلة الثانية (عام 2024)- تنقيح مسودة الإستراتيجية وتعديلها:

بعد الانتهاء من صياغة مسودة مشروع الإستراتيجية، تم نشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة، وعُممت على الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتلقت اللجنة عددا من التقارير حول مسودة المشروع ، وعلى سبيل التوثيق وحشد كل الفعاليات ذات الصلة بالإستراتيجية، اتخذت اللجنة الخطوات التالية:

1. عرضت اللجنة مشروع الإستراتيجية للدراسة وإبداء الآراء والمقترحات على الجامعات والمراكز البحثية، التى تتبع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والتى تتبع قطاعات أخرى في شرق وغرب وشمال وجنوب البلاد، وعلى أصحاب المصلحة في التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماعات، أطلق عليها (اللقاءات الحوارية)، وقد تمخض عن هذه اللقاءات عدد من الملاحظات الموضوعية، والآراء البناءة، والأفكار النيرة، والانتقادات الإيجابية الهادفة إلى التطوير والتحسين، وقد تجمعت لدى اللجنة هذه الملاحظات والأراء والأفكار والانتقادات والتأملات؛ وبذلت اللجنة جهدها في وضع جميع هذه النقاط موضع التنفيذ، مما أحدث تغيرا في طريقة العرض، ومضمون عدد من أجزاء الإستراتيجية.
2. أحالت اللجنة المشروع إلى منظمة اليونسكو من خلال المندوبية الليبية بها للاستئناس برأي المنظمة، والتي استجابت لرغبة اللجنة.

3. طلبت اللجنة من الجامعة الليبية الدولية بمدينة بنغازي تشكيل فريق فني من خبرائها لتصميم استبانة لاستطلاع رأي الخبراء والمهتمين حول محتويات المشروع . وقد تابعت اللجنة إعداد هذا الاستبانة، والذي صدر في جزئين: الجزء الأول تناول التحليل الرباعي والرؤية والرسالة والقيم والأهداف والأولويات. اما الجزء الثاني من الاستبانة، فقد تناول السياسات والخطة التنفيذية (المصفوفات)، وقد خضعت البيانات المجمعة بهذه الاستبانة للتحليل، واتخذت النتائج المتحصل عليها طريقها إلى تعديل مكونات الإستراتيجية.
4. استكتبت اللجنة خبراء مشهود لهم بالكفاءة العلمية والمهنية لإعداد ملاحق للإستراتيجية، لتوفير مرجعيات لعدد من المحاور والمواضيع التي تعرض لها مشروع الإستراتيجية، لتسترشد بها جهات التنفيذ في مرحلة تطبيق الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة- الاعتماد:

الإستراتيجية في حلتها الجديدة معروضة في المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، المقرر انعقاده في نهاية شهر ديسمبر 2024م، لإنهاء هذه المرحلة من الاعتماد الأكاديمي للإستراتيجية. والتوجه إلى الاعتماد الرسمي، والمرتقب أن يتم ذلك أثناء انعقاد المؤتمر، أو بعده بقليل.

المرحلة الرابعة- التنفيذ:

تتأسس هذه المرحلة على تبني أصحاب الاختصاص (في ديوان الوزارة والجامعات والمراكز البحثية) للسياسات المعتمدة للإستراتيجية ،وتطبيق الخطة المرسومة لها، المتضمنة في المصفوفات المترجمة لأهداف الإستراتيجية في برامج ومشاريع موصوفة، ومسميات الجهات التنفيذية، وتحديد الفترات الزمنية للإنجاز، والموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك، مع رصد مؤشرات القياس لتقييم الأداء. وقد أوردت وثيقة الإستراتيجية -أيضا- مشاهد للتنفيذ - في مرحلته الأولى - على مستوى ديوان الوزارة، والجامعات، والمراكز البحثية.

المرحلة الخامسة- التقويم:

تشمل تقييم الخطوات التنفيذية، بما في ذلك تقييم الإستراتيجيات الفرعية (الخاصة بكل جامعة، وبكل مركز بحثي)، والتي تتأسس على الإستراتيجية الوطنية، وتعتبر امتداداً لها داخل المؤسسات، وتحليل نتائج قياس مؤشرات الأداء. وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تطوير في السياسات والخطط التنفيذية على المستوى العام، أو على مستوى كلّ مؤسسة (جامعة، أو مركز بحثي). فالإستراتيجية عملية مستمرة، وتخضع لآليات مراقبة ومراجعة وتقييم. ويُتوقع أن تجري مراجعة مرحلية للإستراتيجية في منتصف مرحلة التنفيذ (عام 2030)، ومراجعة نهائية في ختام مرحلة تنفيذها (عام 2035)، وسينبثق عن تلك المراجعات استحداث إستراتيجية للمرحلة التالية (ما بعد عام 2035). وتشير استقراءات المستقبل، أن تلك الإستراتيجية ستكون مغايرة لما نشهده اليوم على ساحة التعليم العالي والبحث العلمي.

3. المصطلحات والمفاهيم

جدول 1.3 أهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذه الإستراتيجية

المصطلح	البيان
الإستراتيجية	هى مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في زمن محدد.
السياسات	هي الإطار الذي يُنفذ من خلاله الهدف الرئيسي، أو الهدف الفرعي، أو المهمة.
الإجراءات	هي تتابع الخطوات والنماذج المرتبطة بتنفيذ الأهداف من البداية إلى النهاية في ضوء اللوائح المعتمدة.
الخطة التنفيذية	هي مسار مقترح للوصول إلى الهدف، وفي إدارة المشاريع: هي عبارة عن وثيقة، تضم جميع الخطوات والموارد اللازمة للوصول إلى تحقيق الهدف، وتحدد الإطار الزمني لهذه الخطوات.
التعليم الجامعي	هو مرحلة من التعليم في الجامعات، أو الكليات التقنية، أو المعاهد العليا، أو أي مستوى دراسي، ينخرط فيه الطلاب بعد حصولهم على الشهادة الثانوية، يؤهل خريجيه للعمل في أحد ميادين العمل، بعد أن يجتازوا امتحانات الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) للتخصصات في العلوم الأساسية والتطبيقية، و(ليسانس) للتخصصات في العلوم الإنسانيّة أو الاجتماعية، أو البكالوريوس التقني والدبلوم العالي من الكليات التقنية والمعاهد العليا.
التعليم العالي	يتكون من مرحلتين، ينخرط فيهما الطالب بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى، أو ما يعادلها وهما: 1- المرحلة الأولى: (الماجستير): يدرس ويبحث فيها الطالب من سنتين إلى ثلاث سنوات، حسب التخصص، ونظام الجامعة، ونشاط الطالب، وتوفر الإمكانات. ويتطلب برنامج الدراسة للحصول على درجة الماجستير في أغلب الأحيان اجتياز امتحانات في المقررات ذات العلاقة بالتخصص، ثم كتابة رسالة عن مشروع بحث له علاقة بالتخصص الدقيق للطالب. 2- المرحلة الثانية: (الدكتوراه): يدرس ويبحث فيها الطالب من ثلاث إلى خمس سنوات، حسب التخصص، ونظام الدراسة في الجامعات، فبعضها يتبع نظام البحث فقط، وبعضها الآخر يتطلب اجتياز مقررات دراسية متقدمة في التخصص قبل إجراء بحث التخرج، الذي يؤدي إلى كتابة بما يعرف بالأطروحة في مجال التخصص.
التعليم التقني	نمط من أنماط التعليم العالي، يتم في المعاهد العليا والكليات التقنية، يركز على تقديم المهارات والمعارف اللازمة لإعداد الطلاب لسوق العمل من خلال توفير تدريب عملي ونظري في مجالات، مثل: العلوم الهندسية، والتكنولوجيا، والعلوم الصحية، وغيرها.
الجامعة	أعلى مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، تمنح شهادات، أو إجازات لخريجيها.
الجامعة التكنولوجية	هي جامعة تتبع نمطا تعليميا وسطا بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني، يتدرب فيها الطالب على متطلبات العمل وفق التخصص أثناء الدراسة؛ ليكون جاهزا للانخراط في العمل مباشرة بعد التخرج.
الكلية	هي إحدى الكيانات البنائية للجامعة، تتيح لطلابها فرصة التعليم المُستقل في تخصص معين، أو عدة تخصصات، وتقوم على مبدأ إعطاء مقررات أكاديمية في العديد من المجالات، وقد تكون الكلية مختصة

المصطلح	البيان
	بحد ذاتها بالتعليم التقني لبعض تخصصات المهن والحرف. وتنقسم الكليات إلى كليات ذات برنامج واحد، مثل: كليات القانون، والطب البشري، وطب وجراحة الفم والأسنان، والصيدلة، وأخرى متعددة البرامج، كما في أقسام كليات الهندسة، والآداب، والعلوم، والزراعة، وغيرها. تؤهل الطلاب للحصول على شهادة البكالوريوس، أو الليسانس، وشهادتي الماجستير، والدكتوراة.
الكلية التقنية	مؤسسة للتعليم التقني، يكون لها شخصية إدارية ومالية وقانونية مستقلة، تضم مجموعة من الأقسام المتجانسة ذات الطبيعة التقنية، بما يتناسب وطبيعة نشاطها، تمنح شهادة البكالوريوس التقني، والماجستير التقني.
القسم	هو كيان داخل الكلية الجامعية، تُقدم فيه مجموعة من المقررات، تكون مساندة أو تؤدي للحصول على الشهادة الجامعية المطلوبة في تخصص معين.
البرامج الدراسية	البرنامج الدراسي: هو مجموع المقررات الدراسية، والأنشطة العملية، والتطبيقية، التي تقدمها المؤسسة لطلابها من خلال مواقف تعليمية مقننة تُستخدم فيها أحدث تقنيات التعلم يؤدي إلى الحصول على مؤهل. وتنقسم المقررات الدراسية إلى: مقررات عامة: وهي المقررات التي لا تدخل ضمن التخصص الأساسي للطالب، لكنها ضمن متطلبات القسم للحصول على الدرجة العلمية. مقررات مساندة: مقررات إجبارية، يدرسها الطالب من قسم آخر بالكلية، وهي لا تدخل ضمن التخصص الأساسي للطالب ،لكنها ضمن متطلبات القسم للحصول على الدرجة العلمية. مقررات تخصصية: المقررات التي تدخل ضمن التخصص الأساسي للطالب، وتنقسم إلى مقررات إجبارية واختيارية.
الهيئة التدريسية	هم أعضاء هيئة التدريس الذين تتعاقد معهم الجامعة؛ لآداء وظيفة التعليم والبحث العلمي وفق القوانين السارية، والمعمول بها.
الطالب	هو من يتابع دروسا في الجامعة، أو أحد فروعها، أو مؤسسة تعليمية مكافئة لها . وفي الغالب يكون قد انتهى من الدراسة في أطوار سابقة، يكون مستواها التعليمي أدنى من المستوى الجامعية. ويسعى للحصول على مؤهل علمي.
التعليم	هو عملية يشترك في القيام بها عضو هيئة التدريس مع الطالب، وفق منهجية موضوعية، وفي بيئة تعليمية موصوفة، تؤدي إلى إكساب الطالب المعارف والمهارات، إلى جانب تكوين الاتجاهات الإيجابية لديه نحو المجتمع والحياة.
التعلُم	هو مجموع الوسائل والطرق التي تؤدي إلى تمكين الطالب ذاتيا من اكتساب المعارف، والمعلومات ،والمهارات، والاتجاهات الإيجابية نحو التعلم .
نظام الدراسة في الجامعات	هو الآلية والأسلوب الذي يُنجز الطالب من خلاله البرنامج الدراسي المقرر عليه، وتتم الدراسة في الجامعات بنظامين، إما بنظام الفصل الدراسي بأنواعه، وهو الأكثر شيوعاً في العالم، وهو المطبق حاليا في كل الجامعات الليبية الحكومية والخاصة. وفيه تُقسّم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، تكون مدة الدراسة في كل فصل ستة عشر أسبوعا (16)، يتبعها امتحانات نهاية الفصل لمدة أسبوعين. وفي بعض الأحيان يضاف فصل دراسي صيفي قصير لمدة ستة، أو ثمانية أسابيع. تمتاز الدراسة في نظام الفصل الدراسي بالمرونة، حيث يمكن للطالب خاصة في الفصول المتأخرة اختيار المقررات التي يريد دراستها، مع مراعاة اللوائح الدراسية ذات العلاقة. والنظام الآخر هو نظام السنة الدراسية، وقد أصبح الآن أقل شيوعا وانتشاراً.
نظام التعليم الحضوري	هو النظام الذي تتم فيه العملية التعليمية بين الأستاذ والطالب مباشرة، وتشترط فيه وجود الطالب شخصياً في نفس المكان والزمان في القاعة الدراسية، ويتم إجراء الامتحانات التحريرية والشفوية فيه في قاعات المؤسسة التعليمية المسجل بها الطالب.
نظام التعليم عن بعد/ التعليم الإلكتروني	هو نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته، أو عمله، بدلا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلى المتعلم بأساليب تفاعلية عن طريق وسائط، وأساليب تقنية مختلفة.

المصطلح	البيان
نظام التعليم المدمج	هو صيغ التعليم الذي يندمج فيها التعليم الإلكتروني مع التعليم الحضوري في إطار واحد، حيث توظف أدوات التعليم الإلكتروني تلك المعتمدة على الحاسوب، أو شبكة المعلومات الدولية في الفعاليات التعليمية .
نظام التعليم بالانتساب	هو نظام تعليمي، يلتحق فيه الطالب بالمؤسسة التعليمية، ويتم تسلم المواد الدراسية منها دون ضرورة الالتزام بالحضور في المؤسسة التعليمية، ويقوم الطالب باتباع طرق التعلم الموجه ذاتياً، كما يقوم بتأدية الاختبارات المختلفة في موقع المؤسسة المعنية.
التعليم المفتوح	هو نمط من أنماط التعليم، لا يستوجب حضور الطلاب بشكل منتظم لمقر المؤسسة التعليمية، ويتيح فرص التعليم لجميع الفئات العمرية، ويتم تقييم الطلاب بشكل مباشر من المؤسسة المعنية، وفي قاعاتها، وهو بذلك يتقاطع مع التعليم بالانتساب، والتعليم عن بُعد، و الإلكتروني.
رأس المال المعرفي	هو مجموع القدرات والخبرات والمعرفة لدى العاملين في أي مؤسسة، بحيث يكون هذان العنصران (المعرفة، والخبرة)متميزين، ويشكلان الموارد الاقتصادية لها. ويضم مكونات واسعة، مثل: (الملكية الفكرية، براءات الاختراع، حقوق الطبع والنشر، قواعد البيانات، رأس المال البشري، الذكاء، المعرفة، الشهرة والقيمة).
الأمبريقية أو التجريبية	هو توجه فلسفي يؤمن أن كامل المعرفة الإنسانيّة تأتي بشكل رئيسي عن طريق الحواس، والخبرة. وتخضع للتجربة والمشاهدة والقياس دون الاعتماد على أي أفكار مكتسبة أو معرفة سابقة.
الذكاء الاصطناعي	هو ما تقوم به الآلات والبرامج، بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية، وأنماط عملها، مثل: القدرة على التعلم، والاستنتاج، ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، كما أنه اسم لحقل أكاديمي، يُعنى بكيفية صنع حواسيب وبرامج، قادرة على اتخاذ سلوك ذكي.
البحث العلمي الغرضي (المبرمج)	هو البحث الذي تقوم به المراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي، والمراكز البحثية القطاعية الأخرى في الدولة.
الشفافية	هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والوضوح في شكل وموضوع الإجراءات، والاهتمام بالمصلحة العامة، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح، ويرتبط مفهومها بمحاربة الفساد.
النزاهة	هو سلوك ذاتي منضبط لتجنب الانتحال العلمي، والغش، والحصول على ميزة أكاديمية دون وجه حق، و المساعدة والتحريض على خيانة الأمانة الأكاديمية، و الوصول غير المصرح به إلى الوثائق الرسمية الأكاديمية، والإدارية، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
الشرف الأكاديمي	هو القيم المعنوية، والأدبية، والأمانة العلمية، والمبادئ الأخلاقية الحاكمة للعمل الأكاديمي، التى يتمثلها الباحث، وعضو هيئة التدريس الجامعي عند أدائه لمهنته التدريسية، والبحثية.
العدالة	هي تكافؤ فرص الإتاحة، والمشاركة في البرامج والفعاليات التنموية، والتوزيع العادل للخدمات.
الإبداع	هو النشاط الفردي أو الجماعي الذي يقود إلى إنتاج يتصف بالأصالة والقيمة المضافة، والجدية والفائدة للمجتمع .
الأمانة العلمية	هى جميع القواعد والقيم، التى يجب أن تحكم عمليات الإنتاج العلمى من أجل ضمان صدقه ودقته وسلامته العلمية كشرط أساسي؛ للحفاظ على ثقة المجتمع في أصحاب المصلحة في البحث، والاستقصاء العلمي .
الحرية الأكاديمية	هي انطلاق أفراد المجتمع الأكاديمي، سواء بصورة فردية، أم جماعية، في متابعة وتطوير ونقل المعارف والأفكار عن طريق الأبحاث والدراسات، أوالتعليم، أو التعلم، أو المناقشة، أو التوثيق، أو الإنتاج، أو الكتابة، حيث تتطلب الحرية الأكاديمية استقلال مؤسسات التعليم العالي.
التميز	هي تلك الجهود التنظيمية المخططة، التي تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة.
الابتكار	هو المقدرة على تطوير فكرة، أو عمل، أو تصميم، أو أسلوب، وبطريقة أفضل، وأيسر، وأكثر استخداما وجدوى.

المصطلح	البيان
الاختراع	هو إيجاد الفكرة، أو التصميم، أو الأسلوب من العدم، بحيث إنه لم يكن له مثيل من قبل، وليس شرطاً أن يكون الإختراع قابلاً للتنفيذ، فإذا ماعدل عليه، وأضيف له تحسينات، تسمى هذه الإضافات بالابتكار.
الجودة	هى التحسين والتطوير المستمر للبيئة التعليمية، تنتهجها الجامعات، والمراكز البحثية، معتمدة على مجموعة من المعايير والمبادئ، وذلك من أجل تحقيق نموها والتوصل إلى أهدافها، وهي تضمن الفعالية العظمى، والكفاية المرتفعة، والتى تؤدى فى النهاية إلى التفوق والتميز.
التنمية المستدامة	هي مجموعة فعاليات تضمن تحقيق التطور والازدهار للجيل الحاضر، دون الإخلال بموارد الأجيال القادمة، وقدرتها على البناء والارتقاء.
الاستدامة في التعليم	تعني قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للتغييرات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، على المدى الطويل، من خلال الحفاظ على قدرته على تحقيق أهدافه، وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع.
رأس المال البشري	هو جميع القدرات الشخصية للفرد، والتي تمكنه من الارتقاء بأدائه في مجال عمله، وتثري معارفه وخبراته، بما ينعكس إيجابيا على مجال عمله. ومن الناحية المجتمعية الكلية، يقصد به جميع الأفراد داخل المجتمع، الذين يتمتعون بالخدمات اللازمة من صحة، وتعليم، وأمن، وبيئة سليمة، وبنية تحتية متطورة، فالدول المتقدمة تستثمر في مواطنيها باعتبارهم رأسمالها البشري، وأي إنفاق تبذله في صالح ترقيتهم اجتماعيا واقتصاديا، يعتبر إنفاقا استثماريا.
الملكية الفكرية	هي حق الإنسان في إنتاجه العلمي، والأدبي، والفني، والتقني؛ ليستفيد من ثماره وآثاره المادية والمعنوية، وحرية التصرف فيه، والتنازل عنه، واستثماره.
المواصفات المعيارية	هى منظومة لتطوير وتطبيق القياسات والخصائص الفنية اعتمادا على توافقات ذوي العلاقة، وأهل الاختصاص في المجال قيد التقنين، سواء كانوا أفراداً، أم مؤسساتٍ.
الجاهزية الفنية	هي أداة قياس لمعرفة مستوى الوصول إلى درجة النضج في تقنيات محددة للقيام بالأنشطة المستهدفة.
أصحاب المصلحة	هم الطلبة، والأساتذة، والخريجون، والمجتمع، ومؤسسات القطاعين الحكومى والخاص، وكذلك القطاع غير الربحي، وكل الجهات المرتبطة بالجامعات، والمراكز البحثية، سواءً خلال المرحلة الأكاديمية، أم ما بعدها، وهذه المجموعات لها دور مهم في نجاح عمل المؤسسات الأكاديمية واستمرارها.

4. الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي

1.4 نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):

كانت البداية الفعلية للدراسة الجامعية - في عهد الاستقلال - منذ خمسينيات القرن الماضي بافتتاح كلية الآداب والتربية – نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 – 1956م، بمدينة بنغازي بـ31 طالباً، و6 أعضاء هيئة تدريس، وفي عام (1957م)، تم فتح فرع لها بطرابلس، وبه كلية العلوم، ثم تلاها فتح كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي.

ثم أُنشئت كلية الحقوق سنة 1962م، والزراعة سنة 1966م، وفي عام 1967م توسعت الجامعة في طرابلس، لتشمل كلية الدراسات الفنية العليا، وكلية المعلمين العليا، اللتين تمّ إنشاؤهما بالتعاون مع منظمة اليونسكو، فعرفت الأولى بعد ذلك بكلية الهندسة، وعرفت الثانية بكلية التربية، وفي عام 1973م فُصِلت الجامعة لتصبح جامعتين مستقلتين، هما: جامعة طرابلس وجامعة بنغازي، مع تغيير اسميهما، بعد ذلك إلى الفاتح في طرابلس و قاريونس في بنغازي، واستمر إنشاء الكليات، فأُنشئت كلية الصيدلة عام 1976م، وكلية التربية سبها 1976م، لتكون نواة جامعة سبها فيما بعد. وكلية الهندسة النووية 1978م، والطب البيطري 1976م، ثم توالى إنشاء جامعات تخصصية أخرى، مثل: الجامعات الطبية، والنفط والتعدين، وغيرها. وخلال المدة من العام 1976م إلى العام 1998م تم تأسيس عدد من الجامعات بمختلف مناطق ليبيا، شملت على سبيل المثال لا الحصر (جامعة سبها / جامعة عمر المختار/ جامعة مصراتة/ جامعة الزاوية / جامعة سرت / جامعة الجبل الغربي/ جامعة ناصر الأممية / الجامعة الأسمرية / والجامعة المفتوحة).

وفي العام الجامعي 1999/ 2000م، ونتيجة لعدم وجود مركزية إدارية، قامت الشعبيات (سابقا) باستحداث جامعات بلغ عددها 32 جامعة، وتجاوز عدد الكليات وفروعها 250 كلية، تغطي المساحة الجغرافية لليبيا في شرقها وغربها وجنوبها، وشمالها، إلا أن الإنتشار كان عشوائياً وغير مدروس، واستند إلى عوامل إجتماعية أكثر منها خدمة للتعليم والتنمية، وافتقرت تلك الجامعات والكليات لأبسط المقومات والإمكانات، حيث أنشئ معظمها بمبان مدرسية غير مؤهلة، ليس فيها أبسط البنى التحتية المناسبة للجامعات، ناهيك عن من يُدرّس فيها، والذين كانوا في معظمهم من حملة الماجستير، أو مغتربين لم تتوفر فيهم معايير أعضاء هيئة التدريس الجامعي، خاصةً في العلوم التطبيقية والطبية.

إن هذه من أهم المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي، والتي سببت في عدم ملاءمة مخرجاته لحاجات التنمية الوظيفية وسوق العمل،. إضافة إلى زيادة الإنفاق الناجم عن تشتت الإمكانات، وضعف الإدارة في الجامعات والكليات، مع غياب كامل لمعايير الجودة فيها.

وتقلص عدد الجامعات في عام 2004م، حيث تم إعادة هيكلتها بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (118) لسنة 2004م، والذي حدد بموجبه 12 جامعة، موزعة على مختلف مناطق ليبيا ،وهي: جامعة عمر المختار، وجامعة قاريونس، وجامعة الفاتح (سابقاً)، وجامعة الزاوية، وجامعة الجبل الغربي، وجامعة المرقب، وجامعة مصراتة، وجامعة سرت، ثم جامعة سبها، إضافة إلى الجامعات ذات الطبيعة الخاصة، وهي الجامعة الأسمرية، وجامعة ناصر الأممية (سابقاً)، والجامعة المفتوحة، وحينها اعتُبرت أكاديمية الدراسات العليا مؤسسة تعليم عالٍ

خاصة. ثم أصبحت 14 جامعة خلال العام 2007م، بعد فصل جامعة طرابلس للعلوم الطبية عن جامعة طرابلس، وجامعة العرب الطبية عن جامعة بنغازي، وبلغ عدد الكليات بهذه الجامعات 207 كليات تقريبا.

تم إعادة هيكلة الجامعات في سنة 2010م، بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، رقم (149) لسنة 2010م، والذي حدد بموجبه 7 جامعات موزعة على مختلف مناطق ليبيا، ثم أصبحت 9 جامعات خلال العام 2011م، بعد فصل جامعة المرقب عن جامعة مصراته، وجامعة الجبل الغربي عن جامعة الزاوية، بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة، وهي جامعة ناصر الأممية (سابقا) -الزيتونة حاليا- والجامعة الأسمرية، والجامعة المفتوحة، ليصبح عدد الجامعات 12 جامعة، إضافة إلى أكاديمية الدراسات العليا.

ووصل عدد الجامعات الليبية الحكومية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، حتى الآن إلى 30 مؤسسة للتعليم العالي (29 جامعة، إضافة للأكاديمية الليبية للدراسات العليا). اختفت الجامعات ذات الطبيعة الخاصة، مثل: الجامعة الأسمرية، وجامعة ناصر(سابقاً)، وأصبحت جامعات أكاديمية عادية، والأخيرة أُقيمت جامعة الزيتونة على أنقاضها، وضمت الأكاديمية الليبية لمؤسسات الدولة الحكومية، وبقيت فقط الجامعة المفتوحة على طبيعتها الخاصة، باعتبار أنها تتبع نظام التعليم المفتوح، ومؤسسة على نظام الأقسام العلمية، وليس الكليات.

تضم الجامعات الليبية العامة العاملة حالياً 9 جامعات في شرق البلاد، هي :جامعة طبرق في مدينة طبرق، وجامعة درنة بمدينة درنة، وجامعة عمر المختار، وجامعة محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء وضواحيها، وجامعة بنغازي في مدينة بنغازي، والمرج، وتوكره، والأبيار، والواحات، وجامعة إجدابيا في مدينة إجدابيا، وجامعة النجم الساطع في مدينة البريقة، وجامعة السدرة في خليج السدرة وبن جواد، وجامعة الكفرة في مدينة الكفرة، وفي وسط البلاد يوجد 7 جامعات، هي: جامعة سرت في مدينة سرت وضواحيها، وجامعة الجفرة في مدينة هون، والمناطق المجاورة لها، وجامعة مصراتة وبوقرين، والجامعة الإسلامية في مدينة مصراتة، وجامعة بني وليد في مدينة بني وليد وضواحيها، والجامعة الأسمرية بمدينة زليتن ومسلاته وسبها، وجامعة المرقب في مدينة الخمس، ومسلاته، وقصر الأخيار، والقره بوللي، أمّا في غرب البلاد، فيوجد 11 مؤسسة للتعليم العالي، هي: جامعة طرابلس، والجامعة المفتوحة، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا في مدينة طرابلس، وجامعة الجفارة في مدينة العزيزية وضواحيها، وجامعة الزيتونة في مدينة ترهونة وضواحيها، وجامعة الزاوية في مدينة الزاوية والعجيلات وزواره، وجامعة أبو صرة للعلوم الطبية بالزاوية، وجامعة صبراتة في مدينة صبراتة وصرمان والجميل ورقدالين، وجامعة غريان في مدينة غريان ومزدة والأصابعة، وجامعة الزنتان في مدينة الزنتان ودرج والقريات وباطن الجبل والحرابة، وجامعة نالوت في مدينة نالوت وجادو وغدامس، أما في الجنوب فيوجد ثلاث جامعات ،هي :جامعة سبها في مدينة سبها وضواحيها، تتبعها كلية التربية في العاصمة التشادية أنجامينا، وجامعة الشاطئ في مدينة براك وقرى وادي الحياة، وجامعة فزان في مدينة مرزق وضواحيها وأوباري والقطرون.

إن هذا الواقع أفرز نتائج سلبية يتوجب معالجتها، وفي مقدمة هذه النتائج الانتشار الأفقي للجامعات على حساب جودة ونوعية مخرجاتها، وتكرار الكليات بنفس التخصص في الجامعة الواحدة (وليس الفروع) ، وتكشف الإحصاءات أن ليبيا بدأت تسجل أعلى المستويات العالمية من حيث أعداد الطلاب في قطاع التعليم الجامعي، حيث بلغ عدد الطلاب (**464288**) طالباً وطالبة في العـام الجامعي 2021 /2022م، وهذا العدد يمثل ما نسبته (**6.7%**) من مجمل عدد السكان، علماً بأن النسب العالمية للتعليم الجامعي، تقع بين (2-3%).

وتشير المعايير العالمية بأن كل مليون نسمة من عدد السكان تقابله جامعة واحدة، وهذا المعيار ليس بالضرورة أن يطبق في كل دول العالم، فلكل بلد ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه مؤشر يمكن الاسترشاد به .

الجدول 1.4 يوضح عدد الجامعات مقارنة بعدد السكان لدولة ليبيا، وبعض الدول الإقليمية والدولية، والجدول 2.4 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم العالي العام، مقارنة بالتعليم العالي العام بجمهورية مصر العربية.

جدول 1.4 عدد الجامعات مقارنة بعدد السكان لبعض دول العالم(2024)

الدولة	ليبيا	سوريا	نيوزيلندا	السعودية	أستراليا
عدد الجامعات	30	14	8	30	40
عدد السكان	7.408.071	24.998.886	5.227.621	34.162.574	27.100.000
نسبة الجامعات لعدد السكان	جامعة لكل 247 الف	جامعة لكل مليون و786 الف	جامعة لكل 654 الف	جامعة لكل مليون و 139 الف	جامعة لكل 678 الف

جدول 2.4 مقارنة بعض مؤشرات التعليم العالي العام في ليبيا ومصر

ت	المؤشرات	الجامعات في ليبيا	الجامعات في مصر
		العدد أو النسبة المئوية	
1	عدد الجامعات + أكاديمية الدراسات العليا	30	27
2	عدد الكليات	394	494
3	إجمالي عدد الطلاب	464288	3,000,000
4	عدد أعضاء هيئة التدريس	22360	126,000
5	عدد الموظفين	37300	258,000
6	نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي	%6.7	%3
7	نصاب طالب / أستاذ	21 طالبا / لكل أستاذ	26.5 طلاب / أستاذ
8	نصاب موظف / أستاذ	1.67 موظفا / لكل أستاذ	موظفان / لكل أستاذ
9	نصاب طالب / موظف	12.45 طالبا / لكل موظف	11.6 طلاب لكل موظف
10	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الأجمالي	%2.6	%3.8

2.4 نشأة وتطور الدراسات العليا:

بدأت الدراسات العليا المنتظمة والمستقرة في جامعة طرابلس (الفاتح سابقاً) منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) في أواخر السبعينات، وبعد إنشاء جامعات أخرى، توالى فتح برامج الدراسات العليا في معظمها، واتسعت دائرة الدراسات العليا، وزاد عدد طلابها، حيث زاد عدد الأقسام التي تقدم برامج دراسات عليا عن 178 قسماً في 12 جامعة في مجالات مختلفة من المعرفة، ووصل عدد الطلاب المسجلين بهذه البرامج في العام الجامعي 2022/2021م حوالي **25262**.

تأسست الأكاديمية الليبية للدراسات العليا سنة 1988م بجنزور، وتضم حالياً 8 مدارس: مدرسة العلوم الهندسية، مدرسة العلوم الطبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، مدرسة العلوم الإنسانيّة، مدرسة اللغات، مدرسة الفنون

والإعلام، ومدرسة العلوم الإستراتيجية. الأكاديمية الليبية من المؤسسات التعليمية صغيرة الحجم بعدد 4951 طالباً مسجلين بالفصل الدراسي خريف 2023/2022م؛ وعدد الأساتذة القارين بها 210 أساتذة، و 207 أساتذة متعاونين، مما يجعل نسبة الأستاذ للطالب في جميع التخصصات الأكاديمية (1: 12)، والأكاديمية غير معتمدة برامجياً من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. عدد الأقسام العلمية بمختلف التخصصات بالأكاديمية 22 قسما تعليمياً، تحتوي على 184 برنامج تعليمي في مستوى الاجازة العالية (الماجستير) وعدد 34 برنامجاً تعليمياً في مستوى الدكتوراة.

ومن أهم الحوافز التي ساهمت في إقبال الدارسين على الانخراط في برامج الدراسات العليا بالداخل بشكل خاص سواءً بالجامعات، أم الأكاديمية الليبية: :

- حجم الطلب على الوظائف القيادية في الدولة الليبية التي تفضل حصول المتقدم إليها على شهادات علمية عالية.
- زيادة الطلب على وظائف البحّاث كتغذية راجعة في برامج منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
- زيادة الطلب على أعضاء هيئة التدريس الجامعي، خاصة بعد التوسع في إنشاء الجامعات الأكاديمية، والكليات، والمعاهد العليا التقنية.
- إمكان أن يستمر الخريج من برامج الماجستير في دراسته للحصول على الدكتوراه من خلال الإيفاد، خاصة بعد تعيينه كعضو هيئة تدريس بالجامعات الليبية.
- تكاليف الدراسة محليا منخفضة نسبياً، وهي في متناول شريحة واسعة من الموظفين والعاملين في قطاع الدولة، أو القطاع الخاص.

1.2.4 التحديات التي تواجه منظومة الدراسات العليا بالداخل:

- لعل من أهم التحديات هو الحصول على أساتذة ذوي كفاية، يديرون برامج الدراسات العليا، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث فقدت منظومة التعليم العالي بالجامعات أعدادا كثيرة من الأساتذة لبلوغهم سن التقاعد، وأيضاً انتداب عدد كبير منهم ليشغلوا مناصب قيادية في الدولة، ناهيك عن إيقاف برامج الإيفاد الذي سبب في زيادة نسبة حملة الماجستير بين أعضاء هيئة التدريس الجامعي عن النسب المعيارية المسموح بها، مما أثر سلباً، وبشكل مباشر على برامج الدراسات العليا.
- نقص وضحالة الإمكانات، وعدم توفر متطلبات الدراسات العليا من مكتبات، ومراجع، ومعامل حديثة، وتجهيزاتها وأجهزة تشخيص، ومواد تشغيلها.
- التقشف في الصرف، ونقص التمويل خاصة على إقامة وحضور المؤتمرات، والندوات العلمية اللازمة لإثراء البحث العلمي وتجويده.
- نقص البنية التحتية فيما يتعلق بالحاسب الآلي المركزي، أو السحابي، وعدم توفير برامج الحاسوب المتخصصة، وخاصة في التخصصات التطبيقية، هذا بالإضافة إلى برامج التحاليل الإحصائية المتخصصة، التي تعزز دراسات وأبحاث الماجستير والدكتوراة.
- النقص الحاد في وسائل ومنظومات البحث الإلكترونية في المكتبات.

- عدم توفر الأماكن والقاعات والخدمات اللازمة لاحتياجات الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس.
- التأخر في تسديد مستحقات أعضاء هيئة التدريس لفترة طويلة.

3.4 نشأة وتطور التعليم العالي الخاص:

تبرز الحاجة الوطنية إلى تفعيل نظام التعليم العالي الخاص، وترقية نظمه، ومؤسساته، ومناهجه، في إطار إيجاد نظام تعليمي داعم، ومكمِّل، وشريك للنظام التعليمي العام، بما يكون هذا النظام موسِّعاً للخيارات، منفتحاً على مؤسسات ونظم التعليم العالمية المتقدمة، متجاوزاً للسلبيات، محققاً للغرض، مثرياً للمجالات، وموحداً لخيارات تخصصه دون الاكتفاء بالتكرار النمطي للتعليم العام، مع اختلاف التسمية، والتمويل والتبعية فقط.

لقد بدأ التعليم العالي الخاص بشكل عشوائي منذ ثمانينيات القرن الماضي، ورغم مرور أكثر من أربعين سنة على ظهوره حتى الآن، مازال يعاني من الكثير من المختنقات، ولم تزد مساهمته في استيعاب الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية عن 7%، على عكس التعليم الأساسي والمتوسط الخاص، الذي أصبح حضوره بارزاً، ومنافسا للتعليم العام في هذا المستوى من السلم التعليمي.

وتتركز نشاطاته حالياً في محور التعليم والتعلم، أما مساهماته في البحث العلمي، فهي متدنية وضئيلة، تكمن في مشاريع التخرج، والتي معظمها يكون في شكل نظري، وذلك لافتقاره للبنية التحتية اللازمة للبحث العلمي من جهة، وعدم وجود برامج للدراسات العليا حالياً به من جهة أخرى. و الجدول 3.4 يوضح بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم العالي الخاص.

جدول 3.4 بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم العالي الخاص في ليبيا

ت	البيان	العدد أو النسبة المئوية
1	عدد الجامعات والكليات الخاصة	61
2	إجمالي عدد الطلاب	32690
3	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	512
4	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين	2380
5	مجموع أعضاء هيئة التدريس	2892
6	عدد الموظفين	1313
7	نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس القارين إلى المتعاونين	%21.5
8	متوسط عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس القارين	63.9 طلاب لكل عضو هيئة تدريس
9	متوسط عدد الطلاب إلى مجموع أعضاء هيئة التدريس	11.3 طلاب لكل عضو هيئة تدريس
10	متوسط عدد الطلاب إلى الموظفين	24.9 طلاب لكل موظف
11	نسبة مساهمة التعليم الخاص في الدراسة الجامعية	%7

1.3.4 التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم العالي الخاص:

يشترك نظام التعليم العام والخاص في العديد من الصعوبات والتحديات، ورغم ذلك، فإن لهذا النظام الأخير وغير المعتمد في معظم مؤسساته خصوصيته النوعية، التي تظهر في عديد من الصعوبات، التي منها:

- عدم كفاية معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص من حيث المباني، والإمكانات، والوسائط التعليمية.

- لجوء بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى توظيف أساتذة دون الكفاية المطلوبة، والاعتماد على أساتذة متعاونين بنسبة غير معيارية، حسبما ورد في الجدول السابق.
- التوجه العام السائد لدى مؤسسات التعليم العالي الخاص لأساليب الاستثمار التجاري، والربح المادي، دون مراعاة فكرة التعليم والتعلم كاستثمار اجتماعي في المجتمع.
- الانخفاض الحاد في معدلات أداء منظومة التعليم العالي الخاص في معظم مؤسساتها في مجالات التدريس، وتطوير المناهج، والمقدرة التنافسية، والالتزام بفلسفة تربوية تعليمية محددة.
- نقص وعدم كفاية اللوائح والتشريعات المنظمة للتعليم الخاص، وعدم استقرارها، وصعوبة الإجراءات.
- نقص المقدرة التنافسية للتعليم الخاص مقارنة بالتعليم العام، الذي هو الآخر يحتاج إلى الكثير من التطوير والتحديث في كل مكوناته.
- عدم التزام معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص بمعايير محددة وموضوعية، بل يعمل بعضها على تجاوز المعايير المطبقة في التعليم العام، والاهتمام فقط بقبول الطلاب كمورد تمويلي بالدرجة الأولى للمؤسسة، والقائمين عليها من المستثمرين.
- صعوبات تتعلق بالتمويل والتسهيلات الائتمانية.
- عدم وضوح رؤية الدولة لدور التعليم العالي الخاص.

4.4 البحث العلمي الجامعي والغرضي:

ينقسم البحث العلمي من حيث الإطار العام إلى نوعين، بحث علمي تديره الجامعات وما في حكمها، والمحرك الأساسي لهذا النمط، هو برامج الدراسات العليا في تلك المؤسسات، وأعضاء هيئة التدريس بها، أما النمط الثاني فهو البحث العلمي الغرضي المبرمج، الذي يتم في الهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها، إضافة إلى المراكز البحثية القطاعية، مثل: مركز البحوث النووية، ومركز البحوث الصناعية، ومركز البحوث الزراعية، ومركز بحوث النفط ،وغيرها. فالبحث العلمي بأنماطه المختلفة عانى، ومازال يعاني الكثير من المختنقات والتحديات، التي يمكن إيجازها في الآتي:

- غياب الإستراتيجية المتكاملة التي تربط البحث العلمي بخطط التنمية بمفهومها الشامل، والمستدام، واحتياجات المجتمع.
- ضعف التشريعات واللوائح والقوانين المالية، التي تشجع تمويل البحث العلمي، وتنوع مصادره، وعدم مواءمة الإدارية والمالية منها لمتطلبات البحث العلمي والتطوير.
- عدم تجديد اللوائح والسياسات التي تنظم البحث العلمي، والتي مازالت تعتمد على الوثيقة المعتمدة من مجلس التخطيط العام لإستراتيجية البحث العلمي لسنة 2002م، التي تجاوز عمرها عشرين سنة.
- ضعف التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية، مما يعيق الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لكليهما، وغياب التنسيق بينهما على المستوى المحلي والوطني من جهة، وبين مختلف قطاعات الإنتاج، والخدمات العامة والخاصة من جهة أخرى، أدى إلى ضعف التعاون الإقليمي والدولي، وندرة المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية.
- ضعف التمويل حيث إن الصرف على البحث العلمي الجامعي والغرضي لا يتعدى 1% من إجمالي الناتج المحلي، وفي معظمه يذهب كمرتبات خاصة في غياب مصادر التمويل غير الرسمية، وضعف مساهمات القطاع الخاص.
- ضعف الحوافز المادية للباحثين، مما يعيق تفرغهم للبحث العلمي.

- ضعف وحدات البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية الوطنية المنتجة، واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج.
- ندرة المؤسسات الاستشارية المختصة ،ومراكز الفكر، واستطلاع الرأي المنبثقة عن مراكز الأبحاث، التي تدعم صانع القرار في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي أضعف تأثيرها في رسم السياسات، وصنع القرار الوطني.
- تدني مستويات الرضى عن أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ومساهمتها في نمو الاقتصاد، ومعالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني.
- غياب وعدم وضوح الضوابط والمعاييرالتي تستند إليها برامج الأنشطة البحثية وبرامج الدراسات العليا، مما جعلها تنحرف عن مراعاة الأولويات الوطنية في مواضيع البحث، التي أصبحت مكررة، وليس لها جدوى للمجتمع، الأمر الذي جعل الفجوة تتسع بين الواقع والمأمول.
- ضعف البنى التحتية ومتطلبات البحث العلمي من معامل وأجهزة ومواد تشغيلها وصيانتها، نتيجة للبيروقراطية الإدارية والمعاملات المالية، أدى لإهدار الوقت والمال؛ خاصة في غياب الشراكة والتعاون بين المؤسسات البحثية ونظيراتها محلياً وإقليمياً ودولياً.
- ضعف معاملات التأثير (Impact Factors) لتصنيف الدوريات المحلية التي تنشرها الجامعات، أو الهيئة الليبية للبحث العلمي، والمراكز التابعة لها، وندرة المشاركة في المؤتمرات العلمية وورش العمل المحلية والاقليمية والدولية.

ورغم هذه المختنقات والتحديات، فإن البحث العلمي يتمتع **بفرص،** أهمها:

- تنامي عدد الباحثين، وحملة الشهادات العليا، والإقبال الكبير من الشباب الليبي على التحصيل العلمي، والانخراط في برامج الدراسات العليا محلياً وخارجياً، الأمر الذي نتج عنه تنوع مدارس التأهيل في مجال البحث العلمي من مدارس مختلفة في العالم.
- الانتشار الكبير لوسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي المتخصصة في السنوات الأخيرة، مما زاد من مساحة الحريات وتداول المعلومات، هذا شجع بطرق غير مباشرة برامج البحث العلمي.
- وجود صحوة مجتمعية عامة تنشد الاستقرار، وتعي أهمية البحث العلمي، وضرورة تعزيز دوره ومساهماته في تحقيق التنمية المستدامة.

5.4 التعليم التقني:

عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) في مؤتمرها العام الدورة (31) المنعقدة في باريس من 15 أكتوبر إلى3 نوفمبر سنة 2001 التعليم التقني بأنه " جوانب العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات، والمواقف، وأنواع الفهم والمعارف المتسمة بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والعمل في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية، و الاجتماعية " وهو بذلك يعتبر من أنماط التعليم المهمة في تطور الأمم.

1.5.4 نشأة وتطور التعليم التقني:

التعليم التقني جزء أساسي من السلم التعليمي في ليبيا في مراحلة المختلفة من المستوى الأساسي إلى مستوى التعليم الجامعي، ولقد نشأ هذا النمط من التعليم في ليبيا في أواخر العهد العثماني الثاني، حيث تمّ إفتتاح مدرسة الفنون والصنائع سنة 1901م إلى سنة 1911م ثم أغلقت عند بداية الغزو الإيطالي لليبيا، وأعيد افتتاحها سنة 1913م

لتستمر في تدريس المهن والحرف الصناعية التي أنشئت لأجلها، وهي حياكة الحرير، والصوف، التفصيل والخياطة، والتجارة، والميكانيكا، والحدادة، والبناء، حتى الآن.

تطور التعليم التقني والتدريب المهني بعد الاستقلال، ليشمل إنشاء مؤسسات تدريب مهني أساسي ومتوسط في بداية عهده، ثم معاهد عليا، وكليات جامعية، انتشرت في ربوع ليبيا حاليا، تشرف في الوقت الحاضر وزارتان على التعليم التقني والفني والتدريب في ليبيا، حيث يأتي التعليم التقني تحت مسؤولية وزارة التعليم التقني، والتي تشرف على 488 مؤسسة، موزعة بين 16 كلية تقنية و91 معهداً تقنياً عالياً، و371 معهداً فنياً أساسياً ومتوسطاً، وتمنح هذه المؤسسات شهادات تشمل (الدبلوم الأساسي أو المتوسط) ،مستوى العامل المهني و(الدبلوم التقني العالي) ذا المستوى التقني الفني، ثم (البكالوريوس التقني) ذا المستوى المتخصص، وتقدم هذه المؤسسات تعليماً و تدريباً في تخصصات عدة ،مثل: هندسة الإنشاءات، والهندسة الميكانيكية، وهندسة التحكم الألي، والحاسوب، والزراعة، والسياحة، والفندقة، والصيد البحري. أما التدريب المستمر، فتشرف عليه وزارة العمل والتأهيل، و يتم التدريب فيه من قبل حوالي 450 مؤسسة، تركز على دورات تدريبية في مجال اللغة الإنجليزية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة، وتدير وزارة العمل والتأهيل أيضا أربعة مراكز، تقدم دورات في مجالات البناء، والمهن الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة، وأكبر هذه المراكز له فروع في 6 مدن ليبية. وتعمل الوازرتان بشكل منفصل، وفي الواقع لا وجود للتعاون وتبادل للمعلومات، أو التنسيق في البرامج بينهما.

2.5.4 التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم التقني:

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه التعليم التقني في الآتي:

- عزوف الطلاب عن الانخراط في الدراسة بالتعليم التقني نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي، والذي يحبذ أولياء الأمور فيه توجيه أبنائهم للدراسة في مؤسسات التعليم الأكاديمي، بالرغم من وجود نسبة عالية من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات الأكاديمية.
- تدني مستوى كفاية الخريجين من مؤسسات التعليم التقني، بسبب ضعف مستوى المنخرطين فيه من جهة، وضعف برامج هذه المؤسسات، وعدم تحديثها دورياً، وتدني مستوى التدريب فيها، وغياب ارتباطها بجهة العمل.
- عدم الاستقرار الإداري للجهات المشرفة على هذا النمط من التعليم، فهو تارة تابع لوزارة التعليم، وتارة تديره هيئة مستقلة، وتارة أخرى وزارة خاصة بالتعليم التقني، تشاركها وزارة العمل والتأهيل في إدارة برامج التدريب.
- النقص الحاد في عدد المدربين الوطنيين المؤهلين، والمتخصصين في المهن المطلوبة في سوق العمل.
- غياب برامج التأهيل الدوري، وصقل مهارات المدربين، حيث إن التطور في مجالات التعليم التقني سريع، ويطلب اطلاع المدربين على المستجدات فيه دورياً.
- عدم تجديد المناهج دورياً.
- النقص الحاد في التدريب الميداني، وغياب الشراكات مع القطاع الخاص في هذا المجال.
- تدني مستوى البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني، وغياب التجهيزات المعملية، ومواد تشغيلها، وعدم صيانتها وتحديثها.
- عدم وضع إستراتيجيات واضحة المعالم؛ لتطوير قطاع التعليم التقني، وتوفير الإمكانات لتنفيذها.

5 التنمية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي

1.5 مستهدفات ومستقبل التنمية:

لطالما احتفظ الشعب الليبي منذ نيله الاستقلال، ومرورا بكل المراحل السياسية التي صاحبت قيام الدولة، بآمال عريضة وطموحات عالية، وتوقعات مرتفعة حول تحقيق الديمقراطية، وسيادة القانون، وبناء دولة عصرية، تنجز التنمية الشاملة، وتقضي على التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتصون الحقوق السياسية، والمدنية، والحريات العامة.

يتأسس المشروع الوطني للتنمية في ليبيا على مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، وما يستلزم من استحقاقات الانفتاح الثقافي، والتنمية المستدامة، والتنافسية، والحكم الرشيد، والمواطنة المتساوية، والسلم الاجتماعي، ومجتمع المعرفة.

وتأتي أهمية الاستثمار في العقول، ويُعني بها عقول الطلاب - والتي تمثل أهم الموارد التي تزخر بها ليبيا- وكذلك أهمية تحسين إدارة المعرفة؛ للتمكن من إنتاجها، عوضاً عن الاستمرار كمستهلكين لها، في أعلى سلم أولويات الوصول إلى تنمية الثروات بدل استنزافها، وتحقيق نهضة واستقرار ونماء الوطن.

1.1.5 الرؤية المستقبلية للتنمية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

ليبيا دولة ستظل تحافظ على هويتها، وتواكب الحداثة، وينعم أهلها بالرفاه والعيش الكريم.

وتتحقق هذه الرؤية بتوطين السياسات التالية:

- الاستثمار في رأس المال البشري.
- وضع السياسات الداعمة للتحول إلى مجتمع المعرفة.
- وضع إستراتيجية رقمية، واغتنام فرص الرقمنة، والميكنة، والذكاء الاصطناعي.
- بناء القدرات في مجال البحث العلمي، وإنتاج المعرفة.
- تبني المنهج العلمي في حل مشاكل المجتمع.
- تيسير الخطاب العلمي والأكاديمي.
- تعزيز التعلم من خلال تنوع محتوى ونظم تقديم المعرفة.
- ضمان حقوق الملكية الفكرية.
- ضمان الحرية في نقل المعرفة واستخدامها وإنتاجها.
- تعزيز قيم الموضوعية، والاستقلالية، والتقويم، والأخلاقيات.

2.1.5 الملامح الأساسية لمستقبل التنمية، وعلاقتها بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:

إن ليبيا بعدد سكانها المحدود، وامتلاكها لاحتياطيات هائلة من المعادن، والخامات، بعضها نادر، وهي بذلك في حاجة إلى استثمارات كبيرة، وتقنيات متطورة؛ للاستفادة من هذه الموارد.

وتعد ليبيا رابع دولة أفريقية من حيث المساحة بعد الجزائر، والكونغو الديموقراطية، والسودان، حيث تبلغ مساحتها 1.76 مليون كيلو متر مربع، وتتوسط جغرافيا شمال أفريقيا بساحل يبلغ طوله 1770 كيلومتر، يتوافر فيه ثروة سمكية هائلة غير مستغلة على الوجه الأكمل، إضافة إلى إمكان إقامة منتجعات سياحية واعدة عليه.

إن هذه السواحل تحتوي على ما هو أثمن من الثروة السمكية (ذهباً أسوداً)، يمثل أكبر احتياطي في القارة الأفريقية في منطقة الهلال النفطي، التي تضم 80% من نفط ليبيا. ويقدر احتياطي النفط المؤكد بنهاية سنة 2018م بنحو 48 مليار برميل، وفقا لإحصاءات المنظمة العالمية للنفط (أوبك)، مما يجعل حصة ليبيا من هذه المدخرات تبلغ 4.1% عالميا، وتحتل بذلك المرتبة الأولى أفريقياً، والسابعة عالمياً، وهي تنتج الآن متوسط 1.3 مليون برميل من النفط يومياً، قابلة للزيادة إلى 3 مليون برميل عندما يتم تطوير البنية التحتية لقطاع النفط. إضافة إلى ما ذكر سابقاً، أكدت وكالة الطاقة الأمريكية أن مخزون النفط الصخري الليبي رفع الاحتياطي الليبي من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، مما جعلها الأولى عربياً من حيث احتياطي النفط الصخري، والخامسة عالمياً بعد روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والأرجنتين، كما يبلغ احتياطي ليبيا من الغاز الطبيعي المؤكد 55 تريليون قدم مكعب، حيث إنها تحتل المرتبة الثانية أفريقياً بعد جنوب أفريقيا.

لقد أكدت التقارير الاقتصادية أن الجنوب الليبي يحتوي ثروات هائلة من المعادن ،مثل: الحديد، والمنجنيز، واليورانيوم، والذهب، والمعادن النادرة (الأتربة النادرة) ،ذات التطبيقات الصناعية الواسعة، خاصة في تقنيات الاتصالات، والتقنيات النووية، ولقد بلغ احتياطي ليبيا من خام الحديد 3.5 مليار طن، إضافة إلى الأنواع الجيدة من الرمال المستخدمة في إنتاج السيليكون الضروري لإنتاج الخلايا الشمسية، ومعدات الاتصالات، ومنها الهواتف المحمولة.

ليبيا أيضاً تتمتع بسطوع الشمس لساعات طويلة، مما يجعلها مؤهلة لتوليد الطاقة الشمسية بكفاية عالية، وهي أيضا بسبب اتساع مساحتها، وتنوع مناخها، يمكن أن تستغل فيها طاقة الرياح والأمواج في توليد الطاقة الخضراء المستدامة.

هذا ما يخص الثروات الطبيعية، وهي كثيرة ومتنوعة، أما مناخ ليبيا المتنوع من مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل على الساحل، والمناخ الصحراوي في الداخل، جعلها صالحة لأنواع مختلفة من الزراعات، مثل : الفواكه وثمار البحر الأبيض المتوسط على الساحل، وزراعة النخيل بسلالات جيدة في الواحات وفزان، إضافة إلى أن هذا التنوع المناخي مهم أيضاً في مجال السياحة الصيفية ساحليا، وشتاء صحراوياً، حيث مقومات السياحة متوفرة في ليبيا بامتياز، ليس فقط تنوع المناخ، وقربها من أوروبا، كذلك وجود الآثار المتنوعة، التي تعبر عن الحضارات المختلفة التي استوطنت هذه البلاد.

ولعل الأهم في قضية مستقبل التنمية في ليبيا، إضافة إلى تنوع روافد الاقتصاد الليبي، هو أن ليبيا رغم قلة عدد سكانها نسبة إلى مساحتها، إلا أن هؤلاء السكان في معظمهم شباب، عليه فإن الإستثمار في هذه الشريحة (الاستثمار في رأس المال البشري وهو أفضل الإستثمارات) من حيث تعليمهم، وتدريبهم بشكل جيد ومستمر، سوف يخلق فرص ممتازة للوظائف، وينمي الناتج المحلي بشكل كبير، وهنا يأتي دور التعليم، خاصة الجامعي والعالي منه. فالتنوع في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط، والتعدين، والزراعة، والثروة الحيوانية (بحرية أو برية)، والسياحة، يحتاج إلى أيدي عاملة فنية ماهرة، يمكن توظيفها ليكون لها مردود على الشباب في إيجاد وظائف ذات دخول ممتازة لهم. ثم إن رأس المال المتكون من هذه الموارد إذا ما استغل في تطوير التعليم بمراحله المختلفة والبحث العلمي سوف يخلق فرص للعمل أخرى في المجال الصحي وتجارة العبور مثلاً.

فتطوير المستشفيات والعيادات والقطاع الصحي، يجعل ليبيا بيئة جاذبة، لما يعرف بالسياحة الطبية من دول الجوار، وغيرها.

ولكي تنهض ليبيا، فإنها تحتاج للاستقرار السياسي، والأمني، وترتيب أولويات النهوض بقطاعات الدولة المختلفة، وأولها وأهمها على الإطلاق، هو قطاع التعليم والبحث العلمي، الذي يحتاج الصرف عليه بسخاء وكفاية.

إن الدولة الليبية يجب ألا تستمر كدولة ضامنة للوظائف لأن هذا الأسلوب له سلبيات كثيرة، منها تدني معدلات الأداء وتشجيع المحسوبية في التوظيف، وإرهاق الميزانية العامة، حيث يمكن الاستعاضة عن هذا الأسلوب بتأهيل القوى العاملة من خلال تعليم جامعي وعالٍ جيد يُؤدى، لتكوين خبرات وتخصصات تكون مطلوبة في القطاعين العام والخاص، والحرص على أن يكون القطاع الخاص هو الذي يستوعب النسبة الأكبر من الخريجين، أي أن الدولة يجب أن تتوخى السبل التي تؤدي إلى الاقتصاد المعرفي، وتبتعد عن الاقتصاد الريعي، الذي تعتمد عليه الدولة الليبية الآن.

عليه، فإن عائدات الموارد السابقة، يجب أن يوجه للاستثمار في التعليم والبحث العلمي، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، دون إغفال الاهتمام بالتعليم الأساسي والمتوسط، وهما روافد التعليم الجامعي والعالي في مجالاته وتخصصاته الاكاديمية والتقنية الفنية، لأن الإنفاق على التعليم يعتبر أفضل أنواع الاستثمارات في تنمية الإنسان، الذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى، مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث إن ما يكتسبه البشر من تكوين علمي، يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وهو نتاج التعليم، وخاصة الجامعي والعالي منه، وأن كل فرد من أفراد المجتمع تلقى تعليما جامعيا أو عاليا جيدا، يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها؛ لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لمضاعفة الاستثمار (Investment Multiplier).

وأن التعليم الجامعي، والعالي، والبحث العلمي، والابتكار، والتطوير، وروافد التعليم الجامعي، والعالي، و التعليم الأساسي والمتوسط، يعتبر من أهم المؤشرات العالمية الاثني عشر، المعتمدة عند قياس التنافسية العالمية، وهي وجود المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة، والتعليم الأساسي والمتوسط، والتعليم الجامعي، والعالي، والتدريب، وكفاية سوق العمل، وتطور السوق المالي والقطاع المصرفي، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

عليه، فإن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، يحتل مكانة مهمة بين أولويات الاستثمار، لذلك يجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين أنواع ومستويات التعليم المختلفة؛ لذلك وجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يتبع في اختيار الآليات، التي تحقق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

وقد أكدت الدراسات الاستشرافية أن أكثر من 70% من الوظائف القائمة الآن، سوف تختفي وتستبدل بوظائف أخرى بحلول 2035-2040م، وأن العالم سوف يتغير بشكل جذري، فمثلاً:

ستختفي محطات الوقود، ومحلات تصليح السيارات، كما اختفت أفلام كاميرات كوداك، هذه حقائق سوف تحدث كما حدث ظهور الهواتف المحمولة، وكاميراته، وتصفح الإنترنت عبره، والتواصل مع العالم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التي ألغت المسافات والحواجز، وصار كل شخص يمكث مع شبكة المعلومات أكثر من مكوثه مع أهله.

هذه قراءة لأهم ما سوف يحدث في العالم في المستقبل المنظور:

ستختفي ورش تصليح السيارات لأن:

محركات البنزين والديزل في السيارات تتكون من 20,000 قطعة، سوف تستبدل بمحركات كهربائية، تتكون فقط من 20 قطعة، تباع بضمان مدى الحياة، يتم إصلاحها عند الوكيل، ويستغرق فكها واستبدالها 10 دقائق فقط.

عليه، ستختفي الصناعات القائمة على الفحم، ويتقلص الحفر والتنقيب عن النفط، وسوف تعاني الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كلي على استخراج وحتى تكرير النفط؛ لأن العالم لن يستخدم النفط بنفس كثافة استعماله الآن، وتستبدل مصادر الحصول على الطاقة الكهربائية، وهي السائدة مستقبلاً، بالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والأمواج.

هذا التغير الجذري والكبير سيحدث مع الذكاء الإصطناعي بشكل أسرع في كل المجالات في: الصحة، وإنتاج السيارات الكهربائية ذاتية القيادة، وفي مجال التعليم، والطباعة الثلاثية الأبعاد، وحتى في المهن التقليدية، مثل: الزراعة وما في حكمها، وهذا حتما سوف يؤدي لتغيير الوظائف.

تنبأ مؤلف كتاب صدمة المستقبل بحدوث الثورة الصناعية الرابعة، التي تقوم البرمجيات فيها بتعطيل وتغيير معظم الصناعات التقليدية خلال 5-10 سنوات قادمة.

فمثلاً الآن:

- Airbnb هي أكبر شركة شقق فندقية في العالم، مع أنها لا تملك أي عقار، هل توقعت شركة هيلتون ذلك؟
- برمجيات واتسون (Watson) من شركة IBM تقدم المشورة القانونية والصحية بدقة 90% في ثوان، مقارنة بدقة 70% عند البشر في الاستشارات القانونية وهو يشخص المرض أدق أربع مرات أفضل من الأطباء. عليه، فإن 90% من وظائف المحاماة سوف تختفي.

مع التقدم المذهل في الذكاء الاصطناعي، والذي سوف يكون أكثر ذكاءً مع حلول 2030م، والسيارات ذاتية القيادة هي وسيلة النقل المنتشرة هذه، سوف تساهم في الإقلال من الحوادث، وهذا يعني أن شركات التأمين التقليدية ستختفي؛لأن هذه السيارات تستخدم الكهرباء مصدرا للطاقة، سوف تتغير البيئة، ويقل التلوث، وتتغير العقارات، وأسلوب الحياة من حيث انتشار المدن، حيث يسكن الناس في الضواحي في بيوت مريحة واسعة، وتختفي الأبراج، وهذا يغير صناعات البناء، ونوع الوظائف المتعلقة بها.

أما في مجال الصحة، فإن الشركات المصنعة سوف تنتج أجهزة تشخيص ذاتية، تحلل أكثر من 54 علامة بيولوجية، تحدد تقريبا كل الأمراض، ولها تطبيقات مباشرة على الهاتف المحمول، ناهيك عن التدخل الجراحي، وإجراء العمليات التي تقوم بها الروبوتات.

ما تقدم من سرد لتأثير الذكاء الإصطناعي، يؤكد أنه لا عذر ولامبرر للدول التي لا تؤمن بالتكنولوجيا، والتغيرات التكنولوجية السريعة، التي تجتاح العالم، ولكي نعيش في هذا المستقبل، فإنه وجب علينا وفي أسرع الأوقات تغيير أنظمة ومسارات التعليم لدينا؛ لنواكب هذه التغييرات، ونبني قدرات أجيالنا لتتعايش مع هذا التقدم المذهل، والحصول على وظائف، بل الاستفادة من هذا التطور في صنع الثروة والرفاه.

إن ليبيا سوف تتأثر بهذه التغيرات أكثر من غيرها، لأن اقتصادها ريعي، يعتمد على النفط تصديرا دون تصنيع، وفي ظل هذه التطورات التكنولوجية سوف يكون وقعها على اقتصادها كارثيا، عليه وجب الآن، وبشكل جاد وسريع، التحول لنمط الاقتصاد المعرفي، وهذا يتطلب تغيير أنماط التعليم، التي تبني المهارات والجدارات المطلوبة للوظائف الجديدة في جميع مراحل التعليم، خاصة في مرحلة التعليم الجامعي والعالي. ويتم ذلك بالتفكير في تغيير المناهج، وحتى السلم التعليمي، ربما يحتاج لإعادة النظر فيه.

ولوضع إستراتيجية طموحة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، سنجد أن رؤية التعليم العالي يجب أن تتبنى مبدأ تكوين كفايات بشرية متعلمة، ذات قدرات علمية ابتكارية، متسقة مع احتياجات المجتمع، وسوق العمل محليا وإقليميا، وربما دولياً، بما يدفع الاقتصاد إلى التنمية المستدامة، ويحقق أهداف خطط التنمية في الدولة بشكل دائم ومتجدد؛ وصولاً إلى اقتصاد المعرفة الذي لا تنضب موارده.

ووفقا لتقرير الهيئة العامة للمعلومات السنوي السادس للعام 2022م، فإن التعليم يعد القطاع الأكثر عدالة من حيث انتشار الخدمات، وتقارب الفرص بين الأقاليم والمناطق، وهذا بالطبع يصدق على التعليم العالي، وأمام هذا التوسع في تقديم الخدمة التعليمية للمحتاجين إليها والراغبين فيها، وفي ظل هذه التحولات الهائلة، محليا، وإقليميا، وعالميا، بات من الضرورة القصوى تحديد رؤية مستقبلية لقطاع التعليم، واقتراح توجه عام للتعليم العالي والبحث العلمي.

2.5 مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي:

المعطيات المحلية والتحولات العالمية تفرض تجاوبًا مع نوع محدد، وتضع المتصدي لهذه المسألة أمام ارتباك ظاهر. فعلى المستوى المحلي لايزال المدى بعيدًا لتحقيق متطلبات الجودة عالميًا، والوضع الراهن لمكونات التعليم العالي والبحث العلمي يحتاج إلى كثير من الإصلاحات في الهياكل، والعناصر، والنظم، والمحتويات، والمقومات، يقابله وضع ديموغرافي مناقض تماما، فالفئات العمرية الفعالة هي الأكثرية.

تحول كبير تشهده أنظمة التعليم والتدريب على المستوى العالمي، مما ضاعف من صعوبة المنافسة، جاعلا من الكفاية البشرية سلعة عابرة للحدود، الأمر الذي أدخل منظومات التعليم والتدريب في تحديات حقيقية، أسقطت أغلب ماعهده المتعاملون من أنظمة الحماية والخصوصية، ومحاولات التخطيط لسوق التعليم والتدريب ورأس المال البشري عموما.

فتقلبات السوق، والتغير المتسارع في طبيعة الكفايات والمهارات المطلوبة، حتّم مرونة جعلت من نقاط تقديم الخدمة هي الفيصل، وهي من تقترح السياسات، وتعمل على تنفيذها،

لذلك، فإن التوجه العام للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا خلال العشرية القادمة (2025-2035)، ينبغي أن يرتكز على:

- تجويد الخدمة التعليمية والبحثية إلى مستوى، يُمكن من المنافسة إقليميا ودوليا .
- إفساح المجال أمام طالبي الخدمة التعليمية، دون إجبارهم على توجه معين، وبصرف النظر عن فئاتهم العمرية، وتخصصاتهم الوظيفية .
- تحديد الفئات والتخصصات التي تتمتع بالدعم الحكومي في مجال الخدمة التعليمية، ويتحمل الراغبون من غير تلك الفئات، والتخصصات المطلوبة، تكاليف الخدمات التعليمية كاملة، أو جزئيا بحسب الأحوال، والمراحل.
- منح الاستقلالية للجامعات، والأكاديميات، والمراكز البحثية، ومتابعة أدائها، وتقييم برامجها.
- ربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص، إلى جانب سمعتها الأكاديمية، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
- السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة، استفادة من المدارس العالمية، وإتاحة للفرصة أمام الكفايات والراغبين، على حد سواء، للإبداع والتألق .
- الاقتداء بالدول التي حققت تميزًا في مجال التعليم والبحث العلمي، واستلهام تجاربها، مع شيء من التحوير الرشيد المتخصص، أمر في غاية الحيوية والأهمية.
- اعتماد آليات للتحفيز بأنواعه، والتجاوب مع متطلبات السوق.

6. توجهات وأولويات

لابد لهذه الإستراتيجية من تحديد أولويات لمعالجة المختنقات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي العام، والخاص، والبحث العلمي الجامعي، والغرضي المبرمج، وإعادة النظر في هيكلة الجامعات العامة، والرفع من أدائها، والحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية بين نظرائها إقليميا ودولياً، إضافة إلى تعديل برامجها، واعتماد خطط، ومتطلبات واضحة، وشفافة للتخرج، ليسهل الاعتراف بالوثائق الصادرة عنها من قبل المؤسسات الأخرى محلياً، وإقليمياً، و دوليا، بغرض المعادلة والتعيين وغير ذلك، أسوة بالأنظمة الدولية، كما هو في عملية بولونيا بالاتحاد الأوروبي.

1.6 أولويات التعليم العالي

1.1.6 أولويات التعليم الجامعي

من بين أولويات التعليم الجامعي، ما يأتي:

1- استكمال المركبات الجامعية المدرجة في خطة القطاع، وإنشاء مركبات جديدة بمواصفات تواكب التطورات المطلوبة في التعليم الجامعي، والعالي، خاصة في الجامعات التي لم يتم اعتماد مركبات بها سابقاً.

2- تجهيز المعامل والمختبرات والورش في جميع الكليات الجامعية، وتوفير مواد التشغيل، والصيانة والمعايرة الدورية لإجهزتها.

3- إعادة هيكلة الجامعات بما ينسجم مع الدراسات العلمية المعتمدة، كما سيرد لاحقاً.

4- تطوير المكتبات الجامعية، خاصة المركزية منها، وتزويدها بالمصادر والمراجع، والفهارس الإلكترونية المختلفة، وتمكينها من التطور الرقمي، والمعلوماتي، وجعلها قادرة على الإستفادة المثلى من شبكات المعلومات الدولية.

5- حشد وتوفير الإمكانات في الجامعات كافة، ثم إلزامها بالحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وترسيخ ثقافة الجودة بها في غضون سنتين من البدء في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

6- الاعتناء بالمواقع الإلكترونية لكل الجامعات، والعمل على تطويرها، ومداومة تحديثها؛ لتؤدي دورها بالكفاية المطلوبة ،وبالمعايير الدولية.

7- تقييم السلم التعليمي الجامعي ، وإجراء دراسة تحليلية تقويمية للمرحلة التمهيدية - بداية المرحلة الدراسية لما بعد الثانوي، والعمل أكاديميا وتشريعيا، على جعلها قادرة لأن تكون نهاية فعلية لمرحلة التعليم الثانوي، واستهلالا واعدا لمرحلة التعليم الجامعي، دون هدر للإمكانات، أو استهلاك غير مثمر للموارد، أو إرباك غير مبرر للإدارة.

8- إخضاع منهجية عمل اللجان العاملة في مجال المواءمة بين الكليات الجامعية المتشابهة للمواصفات الأكاديمية المعيارية.

9- معالجة السلبيات التي رصدتها تقارير ضمان الجودة في الجامعات، وإجراء مسح إحصائي للهيئة التدريسية في الجامعات وإخضاعها لمعايير الجودة.

10-ضرورة معالجة عزوف الطلاب عن الدراسة في التخصصات الاجتماعية، والإنسانية، والعلوم الأساسية، والزراعية، وإقبالهم على الدراسة في التخصصات: الطبية، والهندسية، وتقنية المعلومات، والقانون، واللغة الإنجليزية بكثافة، وذلك لصنع توازن بين هذه التخصصات، كونها جميعا مهمة للمجتمع.

11-تفعيل المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي.

12-تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

13-إعادة هيكلة مؤسسات التعليم الجامعي، والعالي، والإدارات التابعة لها، ومنحها إختصاصات واسعة.

2.1.6 أولويات الدراسات العليا:

1- تمكين الجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا من سد حاجتها من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين (ومن غيرهم عند الضرورة، وبقدرها)، حتى تصبح قادرة على تنفيذ برامج الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) بكفاية واقتدار.

2- تأهيل الجامعات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات، والاعتماد، والتميز في نظم الإدارة.

3- وضع سياسة عملية للإيفاد الداخلي والخارجي، تعالج التحديات المحدقة بالقطاع، وتستفيد من الفرص المتاحة له.

4- ضبط برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على ضوء معايير أكاديمية محددة، وبمواصفات معتمدة لمخرجاتها، تقنن مركزيا.

5- إصدار التشريعات المنظمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الطبيعية، والتطبيقية.

6- إصدار التشريعات وتبني السياسات المنظمة والمشجعة لجامعات دولية مرموقة، بأن تنشئ لها فروعا في ليبيا.

2.6 أولويات التعليم العالي الخاص:

إن التوجهات والأولويات التي يجب أن يراعيها التعليم العالي الخاص في ليبيا ليتطور، ويتحول إلى نظام تعليمي حديث، يجب أن تستند إلى مصدرين أساسيين، هما:

الأول : واقع التعليم عموما (العام والخاص)، وصعوباته، وتحدياته، وبرامج إصلاحه.

الثاني: نتائج الدراسات الإقليمية والتجارب العالمية لتطوير التعليم العالي الخاص؛ ليواكب التحول العالمي (مؤتمر اليونسكو حول التعليم الدورة 52 باريس 2011م، ومؤتمر التعليم العالي والتحولات المجتمعية في العالم باريس 1998 و2009م).

على ضوء المصدرين السابقين، فان التعليم العالي الخاص في ليبيا يجب أن تكون أولوياته في فلسفته، ومؤسساته، وبرامجه، وأساليبه؛ لتحقيق الأهداف والطموحات التالية:

1. تحقيق الكفاية المهنية.
2. الأخذ بأحدث أساليب، ومناهج، ونظم التعليم، التي سارعت في التطور منذ نهاية القرن الماضي.
3. تأكيد مبادئ تنمية المهارات والجدارات ورفع الكفايات.
4. جعل المتعلمين محور العملية التعليمية، وتمكينهم من مهارات التعلم.

5. إعادة هيكلية قطاع التعليم، ليصبح لا مركزيا، ونشطا، ومنظما من خلال منظومة متكاملة، يتضح فيها الدور التشريعي، والتنفيذي، والتخطيطي، والتنظيمي، والتقييمي، والرقابي، من خلال المراجعة الدقيقة للتشريعات واللوائح المنظمة للتعليم بشكل عام، والتعليم العالي الخاص بشكل خاص.
6. بناء معايير قياس متقدمة لمراحل التعليم، تستخدم لقياس كفاية الأداء في التعليم العام، والخاص:

- اعتماد أهداف واضحة قابلة للقياس، وأن تتميز منظومة الأهداف بقدرتها على ترجمة طموحات المجتمع الليبي، وفق المعايير الفلسفية، والدينية، والأخلاقية، التي وضعها المجتمع الليبي لنفسه.
- اعتماد سياسة تعليمية، تؤكد على مواكبة التغيرات الاجتماعية، والتحولات العالمية في مجال الاقتصاد، والتقنية.
- تحديد أسس التطوير، بحيث تشكل منهجاً في ترشيد النشاط المجتمعي، وتحقيق نقلة نوعية نحو تعليم تنموي، قادر على النهوض بالوطن، وتأكيد ثرائه الإنساني في مختلف اتجاهات التنمية والتطوير، ومن أهم هذه الأسس المقترحة:
  - ✓ التأكيد على البعد المستقبلي، وبناء نظام تعليمي تربوي، يستجيب لمتطلبات المستقبل.
  - ✓ تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم.
  - ✓ التأكيد على الدور التنموي للعملية التعليمية.
  - ✓ الكشف المستمر عن التحديات المتجددة، وإعادة تحديد الأولويات.
  - ✓ التطوير المستمر للعملية التعليمية على أسس علمية رصينة.
  - ✓ الانتقال بالتعليم من صورة التعليم التقليدي إلى التعلم الحديث الذاتي، والمستمر.

7. وضع سياسة واضحة لتطوير التعليم العالي الخاص، تهدف إلى مساعدة متخذي القرار التعليمي في ليبيا على السير وفقا لخطة علمية مقننة، وذلك من خلال الرؤية المقترحة، والتي تشمل:

- تحديد مفهوم وفلسفة التعليم العالي الخاص.
- تحديد إجراءات وخطط الدراسة، ونظم التعليم.
- تحديد مراحل المتابعة، والتقييم.

8. الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية الحية.
9. مواكبة التغير في المفاهيم الدولية، والانتقال من سياسة الاعتراف بالمؤسسات التعليمية إلى نظام الاعتماد المؤسسي، والبرامجي، والساعات المعتمدة، وبالتالي حل مشكلة المعادلة، وتسهيل الانتقال الطلابي بين المؤسسات المحلية والدولية.
10. منح الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات، وتقديم التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية والتجهيز.
11. تطوير نظام القبول في الجامعات والمعاهد (العامة والخاصة)، وعدم الاقتصار على مبدأ المعدلات فقط، أو الارتباطات المكانية ،وبناء اللحمة الوطنية، ومفهوم المواطنة، وتقوية الروابط الوطنية.
12. تسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفير الأراضي، والمقرات المناسبة لمؤسسات التعليم العالي الخاص.
13. شراء الخدمات البحثية والاستشارية من الجامعات، والمعاهد العليا الخاصة، بأسعار تشجيعية.

14. إعطاء المنح الطلابية، أو الإقراض الطلابي للدارسين بالجامعات، والمعاهد الخاصة.
15. الاهتمام بتغيير نظام التمويل، بما يتوافق مع التجارب العالمية، لذا وجب اقتراح سياسة عامة من خلال اتباع نظام تمويل ملائم، يستجيب للطلب المتزايد على التعليم، والسعة الاستيعابية المتاحة، بما يحقق التنمية المستدامة، وحق الأجيال القادمة في ثروة الوطن، ويخفف العبء عن كاهل الخزانة العامة ،وذلك من خلال:

- منح مالية تعليمية للدارسين في المؤسسات (العامة أو الخاصة) تمنح من الحكومة للبرامج التعليمية المعتمدة وبطريقة تنافسية حسب الحاجة للتخصص والمهارات والأهمية لسوق العمل.
- قروض مالية تعليمية للدارسين (تستعاد لاحقاً بدون فوائد، وبأقساط مريحة بعد مباشرة العمل)، تغطي تكاليف الدراسة، تمنحها الدولة، أو مصرف مختص، وكما هو متبع في الدول المتقدمة عند قبولهم للدراسة بأحد البرامج المعتمدة في الجامعات العامة، والخاصة ،إذا لم يتمكنوا من الحصول على المنح المجانية.

وتأكيداً على التوجهات والمسارات المطلوبة لتطوير التعليم العالي الخاص، فإنه يجب الأخذ بالملاحظات التالية:

1. مراجعة كل المؤسسات التعليمية الخاصة، التي أنشئت بالتجاوز في الإجراءات واللوائح، أو التي ثبت تورطها في الفساد، وغير الملتزمة بقواعد ومعايير الجودة في التعليم، باتجاه قفلها، أو تطويرها.
2. العمل على حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الخاص، التي التزمت بشروط التأسيس، وبالمناهج، والمقررات، وبالنظم، واللوائح، والمعايير.
3. تشجيع الشراكة الداعمة لمؤسسات التعليم العالي الخاص مع أرقى المؤسسات التعليمية، والجامعات المتقدمة إقليمياً، ودولياً.
4. التنبه الحذر للعديد من الاحتمالات السلبية، مثل: تطبيق مناهج ومقررات لا تفي بالمتطلبات الوطنية، ولا العقيدة الدينية، ولا التواصل التاريخي، للنهوض بالحضارة في ليبيا.
5. التعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المختصة، والجامعات الكبرى؛ من أجل الاتفاق على خارطة طريق لترقية التعليم والتعليم العالي الخاص.

3.6 اولويات البحث العلمي:

1- إجراء الدراسات والبحوث التنموية، التي تتناول حماية مصادر المياة، وتنمية مواردها، وتوظيفها بطريقة مثلى في التنمية والرفاه.
2- إثراء الدراسات البحثية المتعلقة بالأمن الغذائي، وتحسين إنتاج الموارد الغذائية، وتطوير أساليب تقنيات ونقل وتصنيع تلك الموارد.
3- إجراء المسوحات الإحصائية، والدراسات المجتمعية، والبحوث العلمية؛ لحماية الأمن الصحي، وضمان الرعاية الصحية، الوقائية، والعلاجية، والتشخيصية، وتنمية، وتطوير خدماتها.
4- توجيه البحوث في مجال الاتصالات لتحسين تكنولوجيا الاتصالات، وتطوير استخداماتها.
5- دعم الدراسات والبحوث الهادفة إلى حماية البيئة (البرية، والبحرية)، والمحافظة على التوازن البيئي، ومكافحة تلوثها وتدهورها.
6- تشجيع بحوث الطاقة وتنويع مصادرها بحيث تشمل إلى جانب النفط ، مصادر بديلة مثل؛ الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقات الخضراء النظيفة الأخرى.

7- الاعتناء بالبحوث التي تهتم بتطوير الإدارة، وتحسين مستوى التسيير، بما يؤدي إلى جودة الأداء، ومرونة الإجراءات، ورفع كفاية الخدمات، مع توفر المعاملة العادلة، والحوكمة الرشيدة.
8- الإهتمام بالبحوث في مجال العلوم الأساسية، والتطبيقية، والاجتماعية، والإنسانيّة، التي تساعد على التنمية الشاملة، ومواجهة وحل ما ينتج عن التنمية من تحديات باستخدام متكامل لإمكانات العلوم في مجالاتها، التطبيقية، والاجتماعية، والإنسانيّة، على حد سواء.
9- تشجيع توجه البحوث نحو تطوير أساليب المحافظة على الموارد الطبيعية (الاقتصادية)، والعمل على استنباط أفضل الوسائل، والأساليب، عند الاستفادة منها، واستثمارها وإدامتها.
10- تعزيز الوعي بأهمية إجراء الدراسات والبحوث، التي تضع ضمن منهجيتها ،تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة.
11- توفير الإمكانات اللازمة للباحثين، وصنع نوع من التشابك والتكامل مع بقية مؤسسات الدولة في عديد المجالات، ومنها: التعليم التقني والفني بوزارة التعليم التقني والتأهيل والتدريب بوزارة العمل والتأهيل، وغيرها.

ويتم تحقيق هذه الأولويات عن طريق تنفيذ برامج بحوث متكاملة من بينها الآتي:

- برامج البحوث المائية (الأمن المائي).
- برامج بحوث توفير الغذاء (الأمن الغذائي).
- برامج البحوث الطبية والصحية .
- برامج تعزيز القدرة الدفاعية المحلية لتأمين الأمن الوطني.
- برامج بحوث البيئة.
- برامج بحوث الطاقة .
- برامج البحوث الصناعية.
- برامج بحوث الموارد الطبيعية.
- برنامج بحوث الفضاء وتطبيقاتها.
- برامج بحوث العلوم الأساسية والتطبيقية.
- برامج تقنية المعلومات، والاتصالات، والذكاء الإصطناعى
- برامج البحوث الاجتماعية، والإنسانيّة.

4.6 إعادة النظر في هيكلة الجامعات:

تمثل خارطة توزيع الجامعات على المستوى المحلي، وتحديد مواقعها في الوسط البيئي الحاضن لها حجر الأساس في سياسة توزيع الخدمات التعليمية للمرحلة الجامعية، والعليا، وتسهم في التنمية المكانية المستدامة، وتحقق الأمن الوطني من خلال الحفاظ على ديموغرافية السكان في المناطق الحدودية، كون الجامعات وسيلة استقرار للمواطنين، وهكذا فإن العوامل السابقة مجتمعة، تمثل جزءاً من الأسس التي تنتشر على ضوئها الجامعات ومُركّباتها على الرقعة الجغرافية للوطن.

1.4.6 مرتكزات الخريطة الجامعية:

يمكن تأسيس المعالم الإسترشادية للخريطة الجامعية على ما يلي:
1- وضع رؤية متكاملة عن التعليم الجامعي، وإعادة النظر في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

2- تحديد مفهوم الملاك الأكاديمي على مستوى الأقسام في الجامعات، وربط الملاك الوظيفي لهذه الأقسام بأعداد الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.
3- تأسيس وإنشاء برامج الدراسات العليا، وفق رؤى وغايات وأهداف مرسومة على المستوى الوطني، ومراعاة المواصفات والمعايير العالمية في هذا المجال.
4- ربط الإحصاءات المتعلقة بواقع الجامعات والكثافة الطلابية فيها ، بمعايير الجودة المعتمدة وطنياً ودوليا.
5- توزيع الجامعات والكليات وفق متطلبات التنمية، وتوفر الموارد، ومراعاة التوزيع السكاني، خاصة في المناطق البعيدة (عن الساحل) ذات الكثافة السكانية المنخفضة، واعتبار معايير البعد الجغرافي (كمعيار مرن)؛ لتوسيع ونشر مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على الخريطة الليبية.
6- إحياء مشروع المُركّبات الجامعية المزمع إنشاؤها لتسهيل توطين الجامعات، وتوفير أقسام داخلية فيها.

2.4.6 أسس محلية لإنشاء الجامعات وضوابط انتشارها:

تتمحور أنظمة التعليم المتبعة في العالم حول جودة نظام التعليم والتكامل بين المركزية واللامركزية، والتعليم العام الإلزامي والمجاني، والتعليم المتعدد، والمتنوع، ومنه التعليم المدمج.
ويتوقف تخطيط وتصميم الجامعة على مجموعة من الأسس والمعايير لإنشاء الجامعات، تم تصنيفها إلى جامعات كبرى، ومتوسطة، وصغرى، وفقا للمعايير المحلية والدولية، وبناءً على ما تضمه من مرافق، وما تستقبله من طلاب.

3.4.6 توزيع الجامعات وانتشارها خلال العشرية القادمة:

يجب أن يعتمد تأسيس الجامعات على الكثافة السكانية للفئات العمرية (16 -21)، ومعدل النمو السكّاني خلال العقد، أو العقود القادمة، حيث تشير الدراسات الاستشرافية للنمو السكّاني في ليبيا، إلى أن عدد سكان ليبيا سيبلغ ثمانية ملايين نسمة بحلول سنة 2030م، وهذا يؤشر إلى أن (14) جامعة في ليبيا (تسع جامعات أكاديمية عادية وخمس جامعات تكنولوجية)، إضافة إلى الجامعة المفتوحة، وهي ذات طبيعة خاصة، كونها تعتمد نظام التعليم عن بُعد، وتوفّر التعليم المستمر لكل فئات المجتمع، وفروعها منتشرة في جميع ربوع ليبيا، وجامعة دينية واحدة هي جامعة: محمد بن علي السنوسي، سوف تكون في مدى المعيار المقبول للجامعات، إضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

ومراعاة لظروف المساحة الجغرافية الشاسعة في ليبيا، والبعد المكاني لبعض المناطق، يمكن للجامعات أن يكون لها فروع في المدن المتقاربة جغرافيا، مما يسهم في نشر التعليم الجامعي والعالي المقنّن، والمُراقب، كما أن إنشاء أقسام داخلية بالجامعات، تدار من قبل القطاع الخاص (شراء الخدمة)، سوف يساهم في حل مشكلة البعد المكاني لمؤسسات التعليم العالي عن طالبي هذه الخدمة.
أما الجامعات التكنولوجية تجمع بين النمط الأكاديمي في التدريس والنمط التقني، وتعد الخريج للانخراط في العمل الفني مباشرة، دون الحاجة إلى تدريب.

ويمكن تقسيم المناطق الجامعية الأكاديمية إلى تسع مناطق، كما هو وارد في الجدول 1.6، وموضح في الشكل رقم 1.6.، بحيث يتم إنشاء جامعة واحدة في كل منطقة جامعية، فيما عدا المنطقة الجامعية رقم (1)، والتي فيها جامعتان، هما: جامعة أكاديمية عادية، إضافة إلى جامعة: محمد بن علي السنوسي، والتي من المفترض أن تكون جامعة ذات طبيعة خاصة، تهتم بالعلوم الدينية.

جدول 1.6 مقترح توزيع المناطق الأكاديمية في ليبيا

رقم المنطقة الجامعية	الجامعات الموجودة حاليا في المنطقة	مقترح عدد مؤسسات التعليم العالي في المنطقة
1	طبرق، وعمر المختار، ودرنه، ومحمد بن علي السنوسي.	جامعتان (جامعة أكاديمية واحدة، إضافة إلى جامعة: محمد بن علي السنوسي الدينية ذات الطبيعة الخاصة).
2	بنغازي، وإجدابيا، والبريقة، والكفرة.	جامعة واحدة.
3	سرت، وخليج السدرة، والجفرة، وبني وليد	جامعة واحدة.
4	مصراته، والأسمرية، وجامعة مصراتة للعلوم الدينية.	جامعة واحدة
5	المرقب، والزيتونة	جامعة واحدة.
6	طرابلس، والجامعة المفتوحة، والأكاديمية الليبية، والجفارة	جامعة أكاديمية واحدة، وإدارة جامعة ليبيا المفتوحة، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
7	الزاوية، وصبراتة، وأبو صره للعلوم الطبية	جامعة واحدة.
8	غريان، والزنتان، ونالوت	جامعة واحدة.
9	سبها، والشاطئ، وفزان	جامعة واحدة.

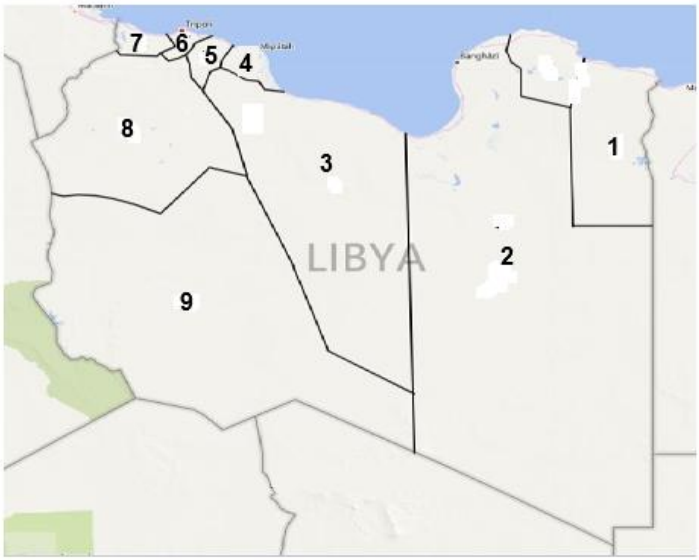

شكل 1.6 مقترح توزيع المناطق الجامعية التسعة.

أما مقترح الجامعات التقنية، فيمكن أن تتوزع على خمس مناطق، حسبما موضح في الشكل رقم 2.6، وهي على النحو التالي:

جدول 2.6 توزيع الجامعات التكنولوجية على خريطة ليبيا.

ت	المنطقة الجامعية التكنولوجية	الرمز على الخريطة
1	الشرقية	A
2	الوسطى	B
3	طرابلس الكبرى	C
4	الساحل الغربي والجبل الغربي	D
5	الجنوبية	E

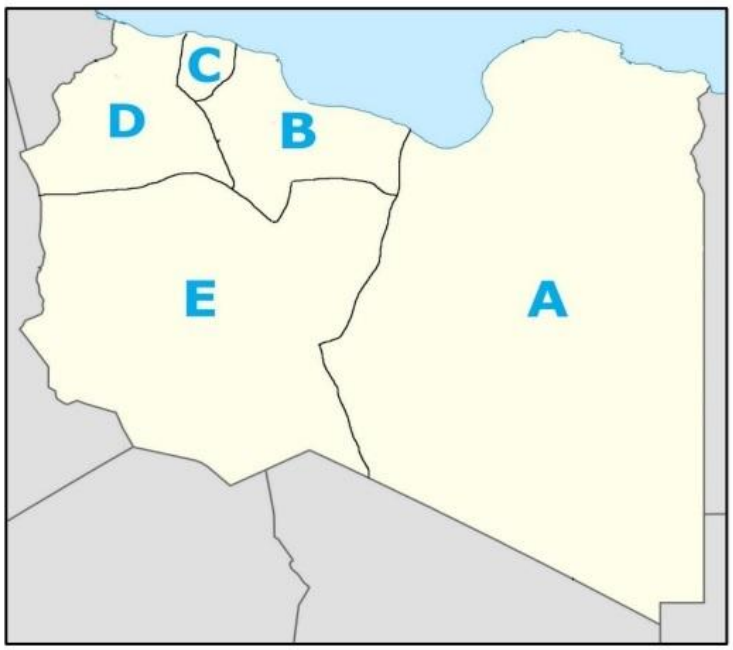

شكل 2.6 توضح مناطق الجامعات التكنولوجية.

إضافة إلى إعادة هيكلة الجامعات، لابد من إعادة النظر في تقليص وتوزيع الكليات الطبية، والهندسية، وكليات القانون، بشكل يضمن جودة أدائها، وتوفير متطلبات العملية التعليمية فيها. ولضبط الأداء الأكاديمي ورعاية المُخرجات (من الناحية الكمية والنوعية)، وترشيد الإنفاق والتصرف في الميزانيات.

5.6 تصنيف الجامعات:

يرتكز تصنيف الجامعات على معايير ومؤشرات مؤسسات التصنيف الدولية، ويعتبر تصنيف الجامعات وسيلة لقياس مستوى الجامعة، حيث يتابع الأدوات والإمكانات المتاحة لدى الجامعة؛ لتحقيق غاياتها.

يتم في تصنيف الجامعات قياس جودة الجامعات، ومنها جودة العملية التعليمية والبحثية، وتأثير البحث العلمي على المجتمع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تميز أعضاء هيئة التدريس.

1.5.6 التصنيفات العالمية:

يتم سنويا تقييم وتصنيف عدة آلاف من الجامعات لاختيار أفضلها من خلال أكثر من عشرين تصنيف دولي للجامعات، والتي لها معايير خاصة بها، وأبرز هذه التصنيفات تصنيف شانغهاي الصيني (2003)، والتصنيفان الإنجليزيان (THE & QS 2004)وتصنيف US News الأمريكي (2014)، والتصنيفان الإسبانيان (Scimago &،

Webometrics, 2004، والتصنيف الهولندي ليدن (2007) ،والتصنيف التايواني، والتصنيف الأسترالي.... وغيرها.

كما أعلن مجلس التصنيف العربي للجامعات المنبثق من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للثقافة والعلوم (ألكسو) واتحاد الجامعات العربية عن مشروع "التصنيف العربي للجامعات" في سنة 2022 ،وصدر التصنيف الأول منه في ديسمبر2023.

وقد شملت المعايير:

- جودة التعليم، جودة الكلية، حجم الجامعة، أداء الجامعة بالنسبة لحجمها.
- مخرجات البحث العلمي، عدد الاستشهادات بأبحاث أعضاء هيئة التدريس.
- أداء الفرد (الأداء الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعة).
- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب.
- عدد الأوراق البحثية لكل عضو هيئة تدريس المنشورة، ودوريات محكمة، ولها معامل تأثير.
- البحث العلمي (الحجم، والدخل، والسمعة).
- المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.
- النظرة العالمية للجامعة:
  - نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي.
  - نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة

يعمل كل تصنيف عالمي مستقلا عن غيره من التصنيفات، أي أن لكل تصنيف طريقته الخاصة في تقييم الجامعات التي يختارها. فكل تصنيف يضع معاييره، ويحدد وزن كل معيار مقارنة بالآخر، يُعبر عنها بنسبة مئوية، ويتم اختيار هذه المعايير باعتبارها مؤشرات على جوانب تخص المؤسسة، وبحسبما تعتقد المواقع المُصنِّفة أنه الأكثر أهمية في تصنيف الجامعات. تختلف هذه المعايير من تصنيف لآخر، وليس بالضرورة أن توجد كلها في جميع التصنيفات، وتختلف أيضا قيمة كل منها، مثلا: معيار معين، قد يُحسب له 10% من النتيجة الكلية، التي تحصل عليها الجامعة في تصنيف ما، لكنه إذا وُجد في تصنيف آخر، قد يحسب له 30%، ويتم ترتيب الجامعات في النهاية، وفقا للنتيجة الكلية التي حصلت عليها في هذه المعايير.

اتخذت بعض الحكومات من التصنيفات العالمية وسيلة لقياس مستوى التنافس العالمي، الذي تخوضه جامعاتها مع جامعات أخرى حول العالم، وفي حين يُعد الطلبة الدوليون مصدر قوة للاقتصاد في أي دولة، فإن هذه الأمور هي إحدى الدوافع وراء اتخاذ الحكومات العديد من الإجراءات، كضخ التمويل لجامعاتها، وصنع أو تغيير سياسات مختلفة.

وبحسب صحيفة الغارديان البريطانية قُدّرت مساهمة الطلبة الدوليين في الاقتصاد البريطاني خلال العام الأكاديمي 2012-2011 بأكثر من 10 مليارات جنيه إسترليني، وهو أحد الأسباب التي دفعت الحكومة البريطانية للسعي لجذب 90,000 طالب دولي جديد حتى حلول عام 2018، وفي الوقت الذي تسببت فيه سياسات الهجرة البريطانية في الحد من عدد الطلبة القادمين من الهند، وباكستان، واستقطاب الأكاديميين، والباحثين الدوليين، سارعت فرنسا بتسهيل إجراءات التأشيرة للطلبة القادمين من الهند، كما عملت دول كالدنمارك وهولندا على تغيير سياسات الهجرة لديها لجذب خريجي الجامعات المصنفة في مقدمة التصنيفات العالمية، وتحديدا تصنيفات "كيو إس" و"شنغهاي" و"تايمز هاير إديوكيشن".

هل التصنيفات تعكس جودة التعليم العالي؟

يحدث كثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية حول جدوى التصنيفات، كمقياس لجودة التعليم الأكاديمي، ويتمحور الجدل حول ما إذا كان التصنيف يتسم بالرصانة، أم أنه مجرد منح مكانة ومزيدٍ من الشهرة لعدد من الجامعات، التي باتت تُعرف بجامعات النخبة، وأصبح التعليم فيها امتياز، يحظى به قلة من الطلبة الذين يستطيعون تحمل تكلفة الدراسة في هذه الجامعات.

تتسم تصنيفات جودة التعليم بسمتين، الأولى هي المعايير المحددة في التصنيف، وما إذا كانت تولي أهمية لجودة التعليم، فالمعايير تختلف من تصنيف لآخر، حيث يتمحور مفهوم الجودة في إنجازات الطلبة، والأساتذة، والموارد الأكاديمية للمؤسسة التعليمية، والسمة الثانية أنه يتم تصنيف الجامعات والبرامج الدراسية بناء على الدرجات، التي حصلت عليها في هذه المعايير.

وتُؤخذ بعض العيوب على معايير التصنيفات، فالمعيار الواحد له أوجه قوة، وأوجه ضعف، يبرز الضعف مثلا عند حصول جامعة ما على درجة مرتفعة في الشهرة، وقد يكون سبب هذه الدرجة شهرة بعض أقسامها، لكن هذا المعيار لم يعكس ضعف قسم أو أقسام أخرى في نفس الجامعة، كذلك يمكن أن ينجح المعيار في ترتيب بعض البرامج الدراسية في تخصص محدد على مستوى الجامعة، لكنه لا يستطيع ترتيب جميع البرامج في هذه الجامعة، كما أن احتساب معيار نسبة الأساتذة والطلبة الأجانب في الجامعة قد لا يكون عادلا ليعبرعن سمعة الجامعة، بسبب أن هؤلاء الأساتذة والطلاب لا يستطيعون الانخراط في التدريس أو الدراسة بهذه الجامعة بسبب الظروف السياسية، أو الأمنية، أو الاقتصادية، في البلاد التي بها الجامعة.

2.5.6 أهمية التصنيفات العالمية

يمكن تلخيص أهمية التصنيفات في الآتي:

- **توفر أساسٍ للمقارنة:** توفر تصنيفات الجامعات مقارنة واضحة بين الجامعات المختلفة، بناءً على معايير مختلفة، مثل: التميز الأكاديمي، ومخرجات البحث، ورضا الطلاب.
- **تساعد في صنع القرار:** غالبًا ما يعتمد الطلاب وأولياء الأمور على تصنيفات الجامعات، لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الجامعات التي يجب التقدم إليها، أو الالتحاق بها.
- **تعزز سمعة الجامعة:** غالبًا ما تتمتع الجامعات رفيعة المستوى بسمعة أفضل، ويمكنها جذب المزيد من الطلاب الموهوبين، وأعضاء هيئة التدريس، وفرص التمويل.
- **زيادة الاعتراف الدولي:** الجامعات التي تحتل مرتبة عالية على مستوى العالم، تكتسب اعترافًا دوليًا أكبر، مما يؤدي إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم.
- **تشجع المنافسة البناءة:** تصنيف الجامعات يشجع المنافسة البناءة بين مؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي إلى تحسين الأداء عبر مجالات متعددة، مثل: جودة التدريس، ومخرجات البحث.
- **التأثير على السياسات العامة:** غالبًا ما تستخدم الحكومات بيانات التصنيف الجامعي عند وضع السياسات المتعلقة بتمويل التعليم العالي، وفرص المنح الدراسية، والمنح البحثية.
- **تعزز الشفافية والمساءلة:** تعزز تصنيفات الجامعات الشفافية، من خلال توفير معلومات حول أداء المؤسسة في مجالات الدراسة المختلفة، وبالتالي تحميلهم المسؤولية عن ممارساتهم.
- **الإدارة التنظيمية والإستراتيجية:** تشجع تصنيفات الجامعات على إجراء حوار داخلي صحي، فيما يتعلق بأداء المؤسسة. ووفقا لدراسة استقصائية لقادة الجامعات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يستخدم 68% التصنيفات كأداة إدارية لإحداث تغيير إستراتيجي، وتنظيمي، وإداري و/ أو أكاديمي.

يمكن استخدام التصنيفات لإنشاء اتفاقيات مستهدفة على المستوى المؤسسي، أو داخل كليات محددة، وتشكل العديد من المؤسسات لجانا توجيهية مخصصة لمناقشة مثل هذه الموضوعات.

- **التعاون والشراكات:** يمكن أن تكون التصنيفات نقاط انطلاق مهمة لتحديد المؤسسات، التي يمكن التعاون والشراكة معها. ويمكن أن يؤدي وجود شريك رفيع المستوى بدوره إلى تحسين سمعة المؤسسة. وقد أفاد أكثر من نصف المشاركين في استطلاع من قبل جمعية الجامعات الأوروبية EUA أن التصنيفات ساعدت مؤسساتهم على إقامة شراكات أكاديمية، وتعزيز التعاون الدولي. والأهم من ذلك، أن مشاركة الجامعة في التصنيفات الدولية، يمكن أن تؤثر على ما إذا كانت مؤسسة، أو شركة خارج قطاع التعليم العالي، تختارها كشريك، أو ما إذا كانت هيئة التمويل تستثمر في البحث في الجامعة.
- **المقارنة المعيارية والتحليل:** تستخدم الجامعات بشكل متزايد مؤشرات الأداء الرئيسية من التصنيفات لمراقبة الأداء وتطوير الإستراتيجية والمعايير، مقابل بما هو متبع في المؤسسات المناظرة. وأفادت الغالبية العظمى من المشاركين في استطلاع EUA أنهم يراقبون أدائهم المؤسسي في التصنيفات، وأن القيادة المؤسسية العليا تشارك في هذه العملية. حتى أن البعض لديه موظفون، أو وحدات مخصصة لهذا الغرض. وتأسيساً على ما سبق، فإنه يجب إيلاء موضوع تصنيف الجامعات الليبية العامة والخاصة ما يستحقه من الاهتمام للاستفادة من إيجابياته، سواءً كان محليا، أم اقليميا، أم دوليا، ليس فقط من أجل الحصول على سمعة جيدة تستحقها جامعاتنا، ولكن الحرص على الحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات، خاصة الإقليمية والدولية، يحتم على الجامعات الليبية تطبيق معايير الجودة وتحسين الأداء، وهذا هو المنشود، والذي ينعكس إيجاباً على تجويد مخرجات هذه الجامعات، وللعلم فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهتمة بموضوع التصنيف، وهي حريصة على نشر ثقافته بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التواصل مع المؤسسات، والهيئات ذات العلاقة بالتصنيف الدولي، مثل: (QS, THE) للحصول على استشارات، وإقامة ورش عمل مشتركة، عليه، فإنه من الأولويات ضرورة التوسع في هذا المجال، ودعم كل مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، ومساعدتها لخوض هذه التجربة.

6.6 عملية بولونيا:

عملية بولونيا هي مبادرة أوروبية، أُطلقت في عام 1999م، بهدف توحيد نظام التعليم العالي في أوروبا. تشمل العملية 48 دولة، وتعمل على تحسين جودة التعليم، وتعزيز التنقل الأكاديمي بين الدول الأعضاء.

الأهداف الرئيسية لعملية بولونيا تشمل:

- تطوير نظام تعليمي ثلاثي المستويات: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه.
- تعزيز جودة التعليم من خلال آليات ضمان الجودة.
- تسهيل الاعتراف بالمؤهلات، مما يسهل تنقل الطلاب والباحثين.
- زيادة الشفافية في تقييم المؤهلات الأكاديمية.
- تحسين قابلية توظيف الخريجين: عبر تصميم مناهج تلبي احتياجات السوق.
- تشجيع التعلم مدى الحياة، وتوفير بيئات تعليمية مرنة.

القواعد الأساسية لتحسين جودة التعليم في عملية بولونيا تشمل:

- تطوير معايير مشتركة: تبني معايير جودة موحدة عبر الدول المشاركة لتعزيز الشفافية والمقارنة بين المؤهلات.

- تنفيذ آليات ضمان الجودة: التأكد من أن المؤسسات التعليمية تلتزم بمعايير الجودة من خلال تقييمات دورية.
- تسهيل التنقل الأكاديمي: تحسين إمكان انتقال الطلاب بين الجامعات، والدول، مما يعزز التجربة التعليمية.
- تحديث المناهج الدراسية: تصميم مناهج تلبي احتياجات سوق العمل، وتعزز فرص توظيف الخريجين.
- تعزيز التعلم المتمركز حول الطالب: وضع الطالب في قلب العملية التعليمية لتلبية احتياجاته
- زيادة فرص التعاون الدولي: يعزز الشراكات بين الجامعات الأوروبية، والعالمية، مما يتيح تبادل المعرفة والخبرات.

بعض الآليات الأساسية لتنفيذ هذه العملية في الجامعات:

- **نظام الدرجات:** تطوير نظام درجات موحد: إعتماد نظام الدرجات الثلاثة (البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه) لتسهيل التنقل الأكاديمي.
- **معايير الجودة:** إجراءات ضمان الجودة: إنشاء هيئات لضمان الجودة في التعليم العالي، مما يضمن أن البرامج التعليمية تلبي معايير معينة.
- **التنقل الأكاديمي:** تعزيز التنقل بين الجامعات: تسهيل تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عبر برامج تبادل.
- **نظام النقاط (ECTS):** اعتماد واستخدام نظام النقاط (European Credit Transfer System ((ECTS) لتسهيل مقارنة البرامج الدراسية، وتقييمها عبر الجامعات المختلفة.
- **الشفافية والمعلومات:** إنشاء قواعد بيانات ومواقع إلكترونية؛ لتوفير المعلومات حول البرامج، والدرجات، ومتطلبات القبول.
- **التعاون المؤسسي:** تعزيز التعاون بين الجامعات: تشجيع الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي لتبادل المعرفة والخبرات.
- **التنوع والشمول:** تشجيع التنوع: ضمان أن تكون البرامج التعليمية شاملة، وتلبي احتياجات مجموعة متنوعة من الطلاب.
- **التقييم والمراجعة:** تقييم دوري: إجراء مراجعات دورية للبرامج التعليمية لضمان توافقها مع الأهداف والمعايير المحددة.

هذه الآليات تهدف إلى تعزيز جودة التعليم العالي، وزيادة القدرة التنافسية للجامعات، وتسهيل التنقل الأكاديمي بين الدول.

أبرز التحديات التى تعوق تنفيذ عملية بولونيا:

- **اختلاف الأنظمة التعليمية:** اختلاف الأنظمة التعليمية بين الدول الأعضاء، يمكن أن يجعل التنسيق والتطبيق الموحد صعبًا.
- **مقاومة التغيير:** بعض الجامعات قد تكون مترددة في تغيير المناهج، أو الهياكل الأكاديمية، مما يعيق التقدم نحو الأهداف المحددة.
- **ضمان الجودة:** صعوبة وضع معايير ضمان جودة موحدة، تتناسب مع اختلاف الاحتياجات، والتوجهات في مختلف الجامعات.

- **الموارد المالية:** نقص التمويل قد يؤثر على قدرة الجامعات على تطوير برامج جديدة، أو تحسين البنية التحتية.
- **التنوع الثقافي واللغوي:** الاختلافات الثقافية واللغوية بين الدول، يمكن أن تعيق التعاون والتبادل الأكاديمي.
- **التوظيف والتدريب:** صعوبة مواءمة برامج التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، مما يؤثر على توظيف الخريجين.
- **التكنولوجيا:** الحاجة إلى تحديث التكنولوجيا، والأنظمة المعلوماتية؛ لمواكبة التطورات الحديثة في التعليم.
- **التنسيق الإداري:** تحديات التنسيق بين الإدارات المختلفة في الجامعات، والمستويات العامة.
- **التقييم والمراجعة:** صعوبة إجراء تقييمات موضوعية وشاملة للبرامج التعليمية، والنتائج.
- **التغيرات السياسية والاقتصادية:** التغيرات السياسية والاقتصادية في بعض الدول، يمكن أن تؤثر على الالتزام بعملية بولونيا.

هذه التحديات تتطلب جهودًا منسقة من جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح تنفيذ عملية بولونيا في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق أهدافها.

حلول وإستراتيجيات للتغلب على التحديات التي تواجه الجامعات في تنفيذ عملية بولونيا:

- **تعزيز التعاون الدولي:** تشجيع الجامعات على تبادل الخبرات ،وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء لتسهيل التنسيق.
- **التدريب والتوعية:** تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين حول المعايير الجديدة، وأهمية عملية بولونيا.
- **تطوير معايير واضحة موحدة:** العمل على تطوير معايير ضمان جودة مشتركة، تلبي احتياجات الجامعات المختلفة.
- **زيادة التمويل:** البحث عن مصادر تمويل إضافية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، لدعم المشاريع التعليمية.
- **استخدام التكنولوجيا:** تحسين البنية التحتية التكنولوجية لتسهيل التعلم عن بُعد، والتواصل بين الجامعات.
- **الترويج للشفافية:** إنشاء منصات معلوماتية لتوفير معلومات واضحة حول البرامج والمناهج ومتطلبات التقييم، مما يعزز الشفافية.
- **تعزيز التنقل الأكاديمي:** تطوير وتعزيز برامج التبادل، مثل: **"إيراسموس+"**، لتسهيل تنقل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.
- **التكيف مع احتياجات سوق العمل:** إشراك الشركات في تطوير المناهج الدراسية، وضمان توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- **التقييم المستمر:** وضع نظام لتقييم البرامج والمناهج بشكل دوري؛ لضمان التوافق مع المعايير والأهداف.
- **التفاعل مع المجتمع**: إجراء استطلاعات رأي الطلاب، والخريجين، وأرباب العمل؛ لفهم احتياجاتهم، وتوقعاتهم.

بتطبيق هذه الحلول، يمكن للجامعات تعزيز فعالية عملية بولونيا، وتجاوز التحديات التي تواجهها.

هناك عدة تجارب ناجحة في تطبيق عملية بولونيا في دول مختلفة، وحققت هذه الدول نتائج إيجابية في تحسين جودة التعليم العالي، وتعزيز التنقل الأكاديمي.

كان الاهتمام بعملية بولونيا في هذه الإستراتيجية راجعاً للاقتداء بهذه التجربة، والاستفادة من مزاياها، والتي تكمن في تطوير نظام تعليمي ثلاثي المستويات: بكالوريوس، ماجستير، ودكتوراه، وتعزيز جودة التعليم من خلال آليات ضمان الجودة، وتسهيل الاعتراف بالمؤهلات، مما يسهل تنقل الطلاب والباحثين، وزيادة الشفافية في تقييم المؤهلات الأكاديمية، وتحسين قابلية توظيف الخريجين عبر تصميم مناهج، تلبي احتياجات السوق، وتشجيع التعلم مدى الحياة، وتوفير بيئات تعليمية مرنة.

هذه التجارب تشير إلى أهمية التعاون والتنسيق بين الجامعات والحكومات، وكذلك ضرورة التكيف مع الاحتياجات المحلية .

وهنا لابد من الإشارة على سبيل المثال إلى وجود توجه عالمي لتبني هذا النظام في دول عديدة، ومن هنا جاء اهتمام الاتحاد الأوروبي بتبني دعم مشروع أرمونيا **ARMONIA** ،والذي يشرف عليه اتحاد الجامعات المتوسطية Unimed، حيث تشارك مجموعة من الجامعات الليبية، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا المشروع؛ بهدف تهيئة المناخ والاستعداد لتبني عملية بولونيا في الجامعات الليبية، خاصة وأن بعض الجامعات بشكل منفرد طبقت بعضاً من معايير ومتطلبات عملية بولونيا.

7 أسس الإستراتيجية

تم وضع أسس إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي، مع الأخذ في الاعتبار أهداف الألفية السبعة عشر للتنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 م، في خطة تمتد إلى 2030 وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية متكامله وجاء فيها أن التعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، و خصص الهدف الرابع للتعليم : ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعّلم مدى الحياة.

وتلخصت الأسس في الآتي:

- بناء القدرات: تعليماً وبحثاً وتأهيلاً وتدريباً.
- جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار والتنافسية.
- الإبداع والريادة في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تبني برامج لنقل المعرفة باستخدام التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي.
- نقل المسؤوليات إلى المؤسسات التعليمية ، وتبني نظام اللامركزية في إدارتها.
- مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الحاكمة في التعليم العالي والبحث العلمي.
- تبني أسلوب تمويل مبني على المخرجات.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

1.7 تحليل البيئة الداخلية والخارجية:

نقاط القوة:

- ✓ النسبة المرتفعة في الالتحاق الجامعي.
- ✓ ازدياد الطلب على خدمات ومخرجات التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ تعدد وتكامل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف المجالات، والأنشطة.
- ✓ الدعم المالي والمستمر من الخزانة العامة.
- ✓ زيادة الاقبال على برامج الدراسات العليا بالداخل في بعض التخصصات.
- ✓ توفر التجهيزات والمعدات والكفايات المتخصصة والمدربة في المراكز البحثية المحلية، والجامعات، ووحدات البحث المختلفة في مختلف القطاعات، مما يعزز فرصة كبيرة ،وطلب مستمر إلى تنفيذ الدراسات الاستشارية والأبحاث ، التي قد تعالج المعوقات والمشاكل المحلية في مختلف المؤسسات، والقطاعات الإنتاجية، والخدمية.
- ✓ تبني ودعم الإدارة العليا بالوزارة لآليات التخطيط الإستراتيجي، والتنمية المستدامة، وتعزيز مرتكزات الجودة ،وللأفكار التطويرية والإبداعية.
- ✓ توفر الفرصة، وإمكان تقديم الدعم والمشاركة في العملية التطويرية للجامعات من قبل المنظمات، والوكالات الإقليمية، والدولية؛ لتطوير أداء الجامعات، والمراكز البحثية.
- ✓ تنوع مدارس تأهيل أعضاء هيئة التدريس الجامعي، والبحاث، يعطي زخماً متنوعاً من الخبرات.
- ✓ وجود الجامعات في المناطق النائية، ومالها من مميزات، وأثر كبير في التنمية المكانية.

نقاط الضعف:

- ✓ ضعف البنية التحتية للمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وعدم ملاءمة بعض المباني الجامعية والبحثية لاستيعاب الطلاب، والبحاث، والتجهيزات، والمختبرات، والورش، وعدم توفر مواد التشغيل، والصيانة الدورية للأجهزة والمعدات، مع ازدياد الكثافة العددية للطلاب في الجامعات.
- ✓ تعثر مشاريع المركبات الجامعية، وتوقف تنفيذ مشاريع التنمية في القطاع مند سنوات، وغياب إستراتيجيات التطوير والتحديث به، مما قد يؤثر على مشاريع البُنى التحتية للتحول الرقمي في بعض الجامعات.
- ✓ مقاومة التغيير من قِبل بعض الشرائح العاملة، أو المستفيدة.
- ✓ تدنى مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والبحثية، مقارنة بالمعايير العالمية.
- ✓ ضعف أنشطة البحث العلمي ومعدل الإنتاجية العلمية في الجامعات والكليات العليا، وقلة التفاعل مع مراكز البحث العلمي في تلبية احتياجات القطاعات الخدمية والإنتاجية من الأبحاث، والدراسات الموجهة لخدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- ✓ ضعف آليات دعم البحث العلمي، وربطه بمتطلبات المجتمع والتنمية ،واحتياجات السوق.
- ✓ ضعف معايير وأسس تنظيم الإدارة على المستوى المؤسسي في القطاع، والمركزية ،وضعف الإدارات التنفيذية، وإهمال الميكنة، وعدم تبني المنظومات المتكاملة في الإدارة، وقلة الكوادر المؤهلة والمدربة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ شح أو عدم توفر التمويل الكافي اللازم للتطوير والاعتماد على مصدر واحد للتمويل.
- ✓ عدم الاستقرار الإداري في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وافتقار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للحوكمة الرشيدة.
- ✓ ضعف وعدم تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ قلة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.
- ✓ عدم قدرة وكفاية المؤسسات الخاصة العاملة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على تقديم خدمات منافسة بالجودة المطلوبة للتعليم العالي الرسمي.
- ✓ ضعف وقلة استخدام نظم المعلوماتية الحديثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ عزوف العديد من خريجي التعليم الأساسي والمتوسط عن الالتحاق بمنظومة التعليم التقني، والفني، والتوجه للجامعات بسبب النظرة الاجتماعية لخريجي هذه المؤسسات، مما سبب في زيادة أعداد الطلبة بالجامعات الأكاديمية.
- ✓ ضعف الجهود التخطيطية وأساليب إعداد المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم العالي، وعدم ترابطها وتكاملها مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وتأخر إدخال التقنيات التعليمية الحديثة بالمنظومة التعليمية، مثل: الحاسب المركزي، والبرامج المتخصصة الهندسية والتحليلية الإحصائية، وشبكات وتقنيات الإنترنت، والويب، وغيرها.
- ✓ عدم إدماج الجامعات والمراكز البحثية مع محيطها، وضعف آليات التنسيق بين المؤسسات التعليمية والبحثية فيما بينها ،وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- ✓ ضعف برامج إعداد ورفع كفاية البحاث وأعضاء هيئة التدريس، وازدياد النسب غير المعيارية لحملة الماجستير بين أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

- ✓ عدم توفر التجهيزات المعملية، ومواد تشغيلها، والمكتبات الحديثة، ووسائل وتقنيات البحث، والنشر، والتوثيق الإلكتروني، والإتاحة لنتائج البحوث في مواقع بعض الجامعات والمراكز البحثية علي شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية، والتركيز على الدراسة النظرية على حساب التطبيقات العملية في الكليات التطبيقية، وغياب الآلية التي تضمن الإستخدام الأمثل لهذه الإمكانات في جامعات أخرى.
- ✓ ارتفاع الكثافة العددية للطلاب بالقاعات الدراسية في بعض الأقسام بالجامعات في كليات النخبة (الطب البشري – طب وجراحة الفم والأسنان – الهندسة – وتقنية المعلومات – اللغات – القانون).
- ✓ إطالة فترة البقاء للطلاب في الجامعات، وانخفاض معدل التخرج، مقارنة بالمستويات المأمولة.
- ✓ عدم مرونة إجراءات الانتقال والتقييم للمتعثرين في الجامعات، ومعالجة ظواهر التسرب والإهدار في التعليم الجامعي.

الفرص:

- ✓ الفرص متاحة للتطوير في مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية والبحثية بالجامعات، خاصة فيما يتعلق بالإدارة التعليمية، وإدخال التقنيات المتطورة، وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات، وتطوير نظم الامتحانات.
- ✓ عولمة واستدامة التعليم، وتعدد أساليب وأنماط التعليم المتاحة حاليا.
- ✓ إمكان تنويع مصادر التمويل للنظام التعليمي المحلى أسوة بالأنظمة التعليمية العالمية.
- ✓ ازدياد الطلب على خدمات ومخرجات التعليم العالي والبحث العلمي، تعزيزا لمتطلبات التنمية.
- ✓ إمكان إنشاء مؤسسات مستقلة للجودة التعليمية والاعتماد -هيئة الجودة والاعتماد - (طرف ثالث).
- ✓ تشجيع المجتمع للاستثمار في قطاع التعليم العالي الخاص، وفق اشتراطات ومعايير محددة، تحقق وتجعل هذا القطاع منافساً جيداً للتعليم العالي العام، (إمكان تعديل الصياغة بإضافة الإقبال).
- ✓ انفتاح المنظمات الدولية على الحالة الليبية، و إمكان الاستفادة من خبراتها في هذا المجال.
- ✓ وجود كفايات ليبية عالية بالخارج، و إمكان التعاون معها لتطوير التعليم و البحث العلمي.
- ✓ حالة الاستقرار في الإمدادات النفطية، و الإقبال المتزايد للشركات للتنقيب، و العمل في ليبيا.
- ✓ الموقع الجغرافي للدولة الليبية، و التنوع البيولوجي و الحيوي للمنطقة، وعدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن المنطقة، مما يتيح الفرصة لإجراء العديد من الأبحاث، و بالتالي تطوير البحث العلمي في ليبيا.

التحديات:

- ✓ اتساع الفجوة بين العرض والطلب في احتياجات الكوادر من خريجي الجامعات، أو أعضاء هيئة التدريس، أو البحاث، وعدم توافق مدخلات ومخرجات النظام التعليمي والبحثي مع متطلبات سوق العمل المحلية.
- ✓ تدني مستوى المخرجات في بعض الجامعات من ناحية الكفاية والجودة.
- ✓ ارتفاع تكاليف الإعداد، وعدم قدرة الخزانة على توفير التمويل المناسب في الوقت المناسب للتطوير، أو للاستثمارات الجديدة.
- ✓ صعوبة تطوير التشريعات واللوائح، واستمرار الوضع الإداري والأكاديمي والبحثي الحالي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على ما هو عليه.
- ✓ ازدياد البيروقراطية الإدارية، والمحددات، والقيود الناجمة عن اللوائح والقوانيين غير المناسبة في الوقت الحاضر، تلك اللوائح والتشريعات المنظمة للعمل داخل الجامعات والمراكز البحثية، أو في ديوان الوزارة.
- ✓ تسرب المخرجات التعليمية والكوادر البحثية الجيدة إلى الأسواق العالمية.

- ✓ عزوف العديد من الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج عن العودة إلى الوطن بعد استكمال دراستهم، خاصة في تخصصات الطب والهندسة.
- ✓ المنافسة القوية من مخرجات جامعات ومراكز إقليمية ودولية.

2.7 تحليل الفجوة:

بدراسة نقاط الضعف، والتحديات، ومقارنتها بالفرص المتاحة، ونقاط القوة، يمكن تشخيص الفجوات الآتية:

- ✓ الحاجة لإعاده هيكلة وزارة التعليم العالي وإداراتها، ووضع توصيف وظيفي، يتناسب مع المهام المناطة بهذه الإدارات، التي دورها يكمن في مساعدة الجامعات، والمراكز البحثية التابعة للوزارة للقيام بواجباتها على أكمل وجه، وفق التشريعات النافذة، دون اختراق لخصوصياتها، والمحافظة على استقلالية هذه المؤسسات.
- ✓ وجود خلل واضح بين سوق العمل ومستوى التنمية المأمول من ناحية، وبين كفاية مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ،خاصة الأكاديمي منه.
- ✓ لا يحظى البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالاهتمام المطلوب، وهو لايزال بعيداً عن أولويات هذه المؤسسات، رغم أنه أحد الوظائف الأساسية المناطة بها.
- ✓ ضعف التشريعات المنظمة لنشاط مؤسسات التعليم العالي، وعدم وجود جدية لتطويرها دوريا، وتأخر البت فيها، وهي في معظمها مضى على إصدارها عشرات السنين.
- ✓ ضعف الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي ذات أنماط التعليم المتشابهة محلياً وإقليمياً ودولياً من جهة، وانعدام التعاون والمشاركة بين قطاع التعليم العالي الرسمي والخاص من جهة أخرى، وكذلك ضعف الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية، والمؤسسات الصناعية والخدمية.
- ✓ ضعف الاهتمام ببرامج الدراسات العليا في الداخل، وعدم الإستثمار في البحوث المنجزة من خلال هذه البرامج، والتي في أغلبها نمطية، مع إيقاف برامج الإيفاد للدراسات العليا في الخارج، وعدم متابعة وضعف الإشراف على من تم إيفادهم، مما سبب في زيادة نسبة حملة الماجستير بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأصبحت هذه النسب مقلقة، وغير معيارية، تؤثر مباشرة على أداء أعضاء هيئة التدريس، وتهدد استمرارية برامج الدراسات العليا.
- ✓ تدني كفاية مخرجات التعليم العالي للأسباب التالية:
  - تدني التحصيل المعرفي.
  - خلل واضح في منظومة البحث والابتكار.
  - ضعف الاهتمام بحماية الملكية الفكرية.
  - ضعف الاستفادة من المنظمات العربية والإقليمية والدولية، رغم أن ليبيا عضواً فاعلاً فيها، وتسدد مبالغ مالية طائلة كرسوم اشتراك في هذه المنظمات.
  - ضعف معدلات التأثير (Impact Factors) لدوريات البحث العلمي الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مع كثرتها وتشابه مجالات النشر فيها.

3.7 الرؤية والرسالة والقيّم والمبادئ والأهداف

1.3.7 الرؤية:

التميز والريادة في التعليم العالي والبحث العلمي

2.3.7 الرسالة:

تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا بما يسهم في تحقيق التميز والاستدامة ويعزز الرفاه للمجتمع.

3.3.7 القيم والمبادئ:

- الشفافية. - النزاهة. - العدالة. - الإبداع. - التميز والابتكار.
- الجودة. - الحرية. - الأمانة. - الشرف الأكاديمي. - احترام الملكية الفكرية.

4.7 الأهداف الإستراتيجية:

حُددت أهداف الإستراتيجية في خمسة محاور هي: التعليم والتعلم، البحث العلمي، المسؤولية المجتمعية والاستدامة، الجودة وتحسين الآداء، التطوير التكنولوجي والإبتكار، وهي على النحو التالي:

1.4.7 تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية:

- تطوير التشريعات واللوائح ،بما يُمكِن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من تحقيق الاستقلالية في إدارة شؤونها.
- تطوير سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي.
- تنمية وصقل الموارد البشرية (أعضاء هيئة التدريس، والكوادر المساعدة)، وتنمية وتطوير قُدراتها العلمية والبحثية؛ لتكون قادرة على التنافس والإبداع والتميز على المستوى المحلى، والإقليمي، والدولي، من خلال:
  - دعم التدريب والابتكار في المؤسسات التعليمية، والمراكز البحثية؛ لتوفير بيئة تعليمية، وبحثية، محفزة؛ لتطوير قدرات الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والإداريين.
  - تطوير برامج التدريب المستمر، من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للطلاب والكوادر الأكاديمية والإدارية في المؤسسات التعليمية، والمراكز البحثية، بانتظام وكفاية.
- إنشاء بنية تحتية متطورة لتعزيز البحث العلمي والتعليم العالي.
- تطوير المناهج والبرامج الدراسية، بما يحقق المواصفات المعيارية، ويستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية.
- تعزيز التعاون والشراكات الوطنية والدولية في مجال التعليم العالي، من خلال الارتباط بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة.

2.4.7 ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم أثناء مرحلة التعليم الجامعي، والعالي، ومدى الحياة:

- فتح مسارات جديدة للتعليم الجامعي (الأكاديمي والتكنولوجي)، لتستجيب لطموحات المجتمع في التعليم الجامعي والعالي في القطاعين العام والخاص.
- توفير المناخ والبيئة المحفزة للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس.
- زيادة فرص الوصول إلى التعليم الجامعي، من خلال تعزيز الفرص للطلاب من الطبقات الاجتماعية المختلفة، والمجتمعات النائية؛ للدخول الى التعليم الجامعي عن طريق توفير المنح، والبرامج التعليمية، والدعم المالي لهم عند الحاجة.
- تطوير مهارات التعلم طوال الحياة، من خلال توفير برامج تعليم متنوعة، ومرنة؛ تساعد الأفراد على الاستمرار في التعلم، وتنمية مهاراتهم.

- تعزيز التنوع والشمولية في التعليم الجامعي، ضمانا لتمثيل جميع شرائح المجتمع في التعليم الجامعي، وتعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي في الحرم الجامعي.

3.4.7 دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية:

- تطوير شراكات مع القطاع الخاص؛ لتعزيز التعاون بين الجهات العامة ،والشركات الخاصة، في مجال توفير الخدمات التعليمية، وتحسين جودة التعليم.
- تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير، من خلال دعم القطاع الخاص في تطوير حلول وتكنولوجيا التعلم المبتكرة، بما يمكن من تحسين جودة التعليم، وتعزيز الفرص التعليمية المتاحة.
- تعزيز برامج التدريب والتأهيل في مؤسسات التعليم الخاص، وتوفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني، بما يمكن من تعزيز مهارات أعضاء هيئات التدريس ،وتطوير قدراتهم في تقديم تعليم ذي جودة عالية.
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية التعليمية في مؤسسات التعليم العامة والخاصة، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الجامعية، وتحديث التجهيزات التعليمية، بما يمكن من توفير بيئة تعليمية محسنة، ومستدامة.
- تعزيز الابتكار في التعليم من خلال دعم الشركات الناشئة، والابتكارات التعليمية، بما يمكن من تطوير وتنفيذ حلول جديدة؛ لتحسين آليات التعلم، وتعزيز جودة التعليم.

4.4.7 استحداث آليات مراقبة الأداء، وربطها بالأجور، والترقيات:

- تجويد بيئة العمل من خلال تطوير آليات التدقيق والمراقبة، بما يمكن أدوات ووسائل تحديد الثغرات التي تؤدي إلى تحسين الآداء العام.
- التأكيد على العدالة في التقييم ، مما يساعد آليات التدقيق والمراقبة على ضمان تقييم عادل لآداء أعضاء هيئة التدريس، والبحاث، والموظفين، والمطابقة مع المعايير المحددة، مما يحقق العدالة في توزيع الأجور، وفرص الترقية.
- تعزيز منظومة الحوافز والمكافآت من خلال تطوير التشريعات بالخصوص، وربط نتائج التدقيق، والمراقبة بالأجور، والترقيات، والتكليفات الوظيفية.
- نشر الثقافة التنظيمية لغرض الالتزام بالمعايير والقواعد المعتمدة، مما يعزز الانضباط والشفافية في الجامعات والمراكز البحثية.

5.4.7 تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي:

- إعادة صياغة القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛ لتعكس أحدث التطورات، وتعالج التحديات المحلية والدولية في المجال.
- تحديث وتعزيز اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتأهيل الأكاديمي، والاعتراف بالمؤهلات الجديدة ،والمبتكرة.
- تطوير السياسات والإجراءات لتشجيع البحث العلمي، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية، والعالمية.
- تطوير الآليات والتشريعات الداعمة للابتكار، والتحفيز على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الجديدة في مجال التعليم العالي، والبحث العلمي.
- تعزيز أساليب ولوائح التنسيق بين الجامعات، وسوق العمل؛ لتحديد الاحتياجات، وتطوير برامج دراسية، تلبي متطلبات سوق العمل.

6.4.7 دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الأكاديمي والتكنولوجي والغرضي)، والابتكار، والإبداع، والتميز، وغرس روح المبادرة لدى البحاث، والطلاب، والالتزام بالأخلاقيات.

- دعم البحث العلمي وتوفير المناخ المناسب للبحاث.
- استحداث نظام حوافز، يتسم بالشفافية والموضوعية ، بما في ذلك تنظيم منح وجوائز للبحاث، والطلبة، والمعيدين ،وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين المتميزين بشكل دوري
- رفع جودة وفاعلية البحث العلمي، بحيث يكون على نمط نظم البحث العلمي، الذي يساهم في زيادة المعرفة، وحل المشاكل، وزيادة الإنتاجية، وتوفير الخدمات والرفاهية للمجتمع.

7.4.7 الإنفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية، بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى:

- تحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم العالي، من خلال تخصيص ميزانية أكبر لهذا القطاع، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية، وتحسين المرافق الأكاديمية.
- تسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي للفئات الأقل حظاً ،من خلال توفير مزيدٍ من المنح الدراسية، والدعم المالي، وتطوير برامج تخفيض التكاليف الدراسية.
- تقديم برامج تعليمية، تعزز المهارات، والجدارات، والكفايات المطلوبة في سوق العمل الحديث، وتأمين فرص العمل، والدعم المهني للخريجين.
- زيادة الاستثمار في البحوث العلمية، وتشجيع البحث الابتكاري، والتفاعل بين الجامعات، والصناعة، والمؤسسات الأخرى، بما يعزز التطور التقني والتقدم العلمي.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية، من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وتقديم فرص الدعم للطلاب والباحثين عن العمل والدراسة في بيئات دولية.
- تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر فعالية، وجعل القرارات المالية مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق.

8.4.7 توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى تطبيقات لمعالجة المشاكل، والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- توجيه أنشطة وبرامج ومشاريع البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.
- بناء شراكات مع المؤسسات المحلية، وكذلك الجامعات الإقليمية والدولية.
- تطوير إستراتيجية وطنية لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى حلول عملية، وتطبيقات قابلة للتنفيذ.
- تعزيز التعاون بين الجامعات، والمؤسسات البحثية، والقطاع الصناعي، والخدمي؛ لتبادل المعرفة والخبرات، وتحويلها إلى تحسينات ، وابتكارات قابلة للاستخدام.
- تطوير بيئة بحثية محفزة في الجامعات والمراكز البحثية؛ لتشجيع إنتاج المزيد من الدراسات والبحوث، التي تتناول التحديات المحلية الحالية.
- إقامة مراكز بحثية متخصصة ،تركز على معالجة مشاكل وتحديات القطاعات الإنتاجية، والخدمية.
- تطوير برامج تدريبية وتثقيفية؛ لتعزيز المهارات والكفايات في مجال تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.
- توفير التمويل والدعم المالي للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية، والتي تعود بالفائدة على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- تعزيز تبادل المعرفة والتجارب بين الشركات والمؤسسات المختلفة في ليبيا لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج البحوث العلمية.

9.4.7 الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة:

- تعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق الملكية الفكرية، وأهميتها.
- ضمان الامتثال للاتفاقيات، والمعاهدات، والقوانين ،واللوائح المحلية، المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.
- تطوير السياسات والإجراءات المحلية، التي تعزز حماية الملكية الفكرية.
- مراجعة عمليات الملكية الفكرية لضمان عدم انتهاك حقوق الآخرين.
- تعزيز الوعي حول التكنولوجيات الحديثة، المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، واستخدامها بطرق فعالة.
- استشارة المختصين في شأن الملكية الفكرية؛ للحصول على المشورة المتخصصة عند الحاجة.
- التعامل مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عن طريق الإجراءات القانونية المناسبة.
- مراقبة وفحص حقوق الملكية الفكرية الجديدة، بما يضمن حقوق الغير.

10.4.7 نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة، بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي:

- تقييم مستوى الوعي الحالي بمفاهيم الجودة، وتطبيقاتها.
- تحديد مواطن الضعف في آليات المطابقة والاعتماد المؤسسي، والبرامجي.
- وضع خطة للتحسين، والتطوير المستمر.
- تقييم الآليات الحالية للاعتماد المؤسسي، والبرامجي.
- تحسين وتطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- تجويد الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بما يؤهلها من المنافسة محلياً، ودولياً.
- تحسين جودة التعليم الجامعي والعالي، من خلال توفير بيئة تعليمية، ذات معايير عالية، ومناسبة للتعلم الفعال، وفرص التطوير المهني للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز جودة البرامج الأكاديمية، والحصول على الاعتماد المحلي، والعالمي؛ لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات المحلية، والعالمية.
- تبني آليات الحوكمة الإلكترونية في مختلف الإجراءات، والمعاملات الإدارية، والمالية، والفنية، والعلمية، بديوان الوزارة، والمؤسسات التعليمية، والبحثية التابعة لها.

11.4.7 إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية، والبحثية، وتعزيز مبادئ المسؤولية، والشراكة المجتمعية، وتشجيع المبادرات التطوعية من مختلف شرائح المجتمع الجامعي:

- تشكيل مجالس الطلاب، ومجالس أعضاء هيئة التدريس، ومجالس الإدارة في الجامعات، والمراكز البحثية؛ لتعزيز دورهم في صنع القرارات، وإدارة المؤسسات الجامعية، والبحثية.
- تفعيل التواصل بين مختلف فئات المجتمع الجامعي، والمجتمع المحلي، عن طريق الحواريات المنتظمة، وورش العمل، والفعاليات التي تثري الحوار المفتوح، وتبادل وجهات النظر.
- تعميق المسؤولية التضامنية، والشفافية في اتخاذ القرارات ،والتعامل مع القضايا الإدارية، والأكاديمية، والمالية، بما يؤدي إلى المساهمة في تطوير الجامعات، والمراكز البحثية.

- تشجيع المبادرات التطوعية، من خلال دعم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبحاث، والموظفين، الذين يسعون طوعاً لتوفير خدمات للمجتمع المحلي، والمشاركة في مشاريع تنموية.
- تعميق التعاون البحثي والتطبيقي، بتبادل المعرفة والخبرات بين الجامعات، والمراكز البحثية، والجمعيات العلمية، والمؤسسات الصناعية.

12.4.7 استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية، والمجتمعية، والأمن القومي، والغذائي، والمائي، والبيئي، والطبي:

- تطوير البحوث العلمية القائمة على الدلائل؛ لتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة في مجالات مختلفة، مثل: الطاقة المتجددة: والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية.
- إجراء دراسات، لتحديد وتقييم المشاكل، والتحديات، التي تؤثر على الاستدامة التنموية، وتحديد الحلول المناسبة لها.
- توفير المعلومات، والبيانات، وتحليلها؛ لتحقيق فهم أفضل للتوجهات، والتغيرات المستدامة في المجتمع، ومساعدة صانعي القرار على اتخاذ خطوات مناسبة.

13.4.7 الإسهام في التطور التكنولوجي، والابتكار و الذكاء الإصطناعي:

- إنشاء الأقسام، والمراكز ذات العلاقة.
- تشجيع البرامج، والتحول إلى الإدارة الإلكترونية المتكاملة.
- تعزيز البحث العلمي، والابتكار من خلال توفير التمويل، والإمكانات، والمنح، والدعم الفني؛ لتشجيع الطلاب ،والأكاديميين على البحث، والابتكار في مجالات متعددة.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتزويدها بأحدث التقنيات والأجهزة اللازمة لتعزيز جودة التعليم، وتسهيل عملية التعلم والبحث العلمي.
- تطوير وتحديث البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، وتلبية احتياجات سوق العمل.
- بناء القدرات التكنولوجية ومهارات الابتكار في المجالات، التي تمس متطلبات أفراد المجتمع، وقطاعات الإنتاج، والخدمات.
- تبنى مبدأ الابتكار، وضرورة الربط بين المسار العلمي الأكاديمي للجامعات، والبحوث، والابتكارات.
- التكامل بين إستراتيجيات تقنية المعلومات، والأنظمة، والتطبيقات التعليمية، والبحثية، والإدارية، في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- التعاون مع المؤسسات التكنولوجية، و الشركات العالمية؛ لتطوير البحث العلمي، و الابتكار في المجالات التقنية، و تبادل الخبرات و المعرفة في مجال التكنولوجيا، و الابتكار.

14.4.7 إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في المجالات كافة، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع:

- توفير مصادر معرفية ذات جودة عالية، تهدف إلى إنتاج محتوى معرفي، يتميز بالاعتمادية، والموثوقية في جميع المجالات، ويساهم في تعزيز التعليم، والبحث العلمي، وتزويد المجتمع بالمعرفة المعاصرة.
- توفير آليات وسبل التواصل التفاعلية، مثل: منصة المحادثة؛ لتمكين المستفيدين من طرح الأسئلة، والمناقشة، والحصول على إجابات واضحة ،ومعلومات مفيدة، مما يعزز التفاعل الثقافي والعلمي.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والبحاث على المشاركة المجتمعية، والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي، من خلال المشاركة في إثراء المصادر والأبحاث الجديدة، بناءً على تجاربهم وخبراتهم الشخصية.

8 مرتكزات وسياسات الإستراتيجية

بُنيت الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي على مرتكزات أساسية، تكون بمثابة مبادئ توجيهية لها، وتشمل هذه المرتكزات جوانب مختلفة، تتمثل في: إعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات، والتميز البحثي، وبرامج الجودة، وتكامل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والتمويل وترشيد الإنفاق، والوصول العادل إلى التعليم، وتعزيز الابتكار، وتطويراللوائح والتشريعات. ومن خلال هذه المرتكزات، تسعى الإستراتيجية إلى تعزيز جودة وفعالية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يساهم في التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.
ويمكن تلخيص هذه المرتكزات كالآتي :

1.8 المرتكز الأول- التطوير المؤسسي:

- إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
  - إجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الحالي، و تحديد نقاط القوة و الضعف.
  - إعداد خطة واضحة لإعادة هيكلية الوزارة، بما يتوافق مع الأساليب والنظم المبتكرة على المستوى الدولي، الملائمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبما يساعد على تحقيق أهداف الإستراتيجية لهذا القطاع.
- استقلالية الجامعات، والأكاديميات، والمراكز البحثية، من خلال توفير الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للحفاظ على استقلالية هذه المؤسسات، وضمان تحقيق أهدافها العلمية، دون تدخلات سياسية غير مبررة.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- استكمال مشاريع المركبات الجامعية القائمة، وإنشاء مدرجات جديدة في مختلف الجامعات، والكليات التقنية.
2- البدء في أنشطة تطوير وتحديث البنية التحتية (إنشائيا، وتقنيا)، للجامعات، والمراكز البحثية، والمقرات الإدارية للوزارة، والهيئة الليبية للبحث العلمي.
3- استحداث ثلاثة نماذج جديدة مميزة لجامعات عصرية في ليبيا، بلوائح قبول، وتنظيم ،وتشريعات خاصة.
4- تفعيل المادة الخاصة بفتح فروع للجامعات الأجنبية في ليبيا من قانون التعليم السابق، رقم 18 (لسنة 2010).
5- إعداد خطة واضحة لإجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الحالي للوزارة، والجامعات، والمراكز البحثية، وتحديد نقاط القوة والضعف لإعادة الهيكلية، بما يتوافق مع الأساليب والنظم المبتكرة على المستوى المحلي، والدولي، والملائمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبما يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المقترحة للقطاع، خاصة فيما يتعلق بمنح الاستقلالية، وتحقيق مبدأ اللامركزية في بعض الاختصاصات.
6- إعادة هيكلية المراكز البحثية التابعة للدولة الليبية، وتبعيتها للهيئة الليبية للبحث العلمي، بما يضمن التكامل في الخطط البحثية، وتقليل التشتت، وتعدد التبعية للمراكز البحثية لعدة جهات.

7- إعادة هيكلية وتفعيل دور (المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي)، بما يضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة على مستوي الدولة الليبية، وتحديد وتوحيد الإستراتيجيات، والسياسات، والإحصاءات، وتنظيم آليات وأنظمة التخطيط، والمطابقة، والاعتماد، والمعايرة العامة الليبية على مستوى قطاعات التعليم العام، والعالي ،والتقني، والبحث العلمي.

8- استحداث ثلاثة نماذج حديثة ومتطورة من المدن/مركبات/ حدائق علمية ذكية في مدن: طرابلس، وبنغازي، وسبها؛ لتعزيز وتحفيز نمو التقنيات الصناعية المتطورة، وفقا للتصور الآتي:

- إنشاء عدد من المجمعات العلمية والتقنية الصناعية في مختلف المدن الرئيسية في ليبيا.
- تشييد معامل، وورش صناعية، ومراكز بحثية مصغرة مختلفة، داخل هذه المجمعات، وتجهيزها بأحدث المعدات، والأجهزة ؛لاستقطاب الخبراء والمواهب.
- دعوة الشركات العالمية المنتجة للتقنيات المختلفة إلى تأسيس مراكز، لعرض منتجاتها، والتدريب في المساحات المستفيدة منها هذه الشركات بدون مقابل؛ لتنفيذ مشاريع تعليمية -تدريبية- بحثية في هذه المدن، لتدريب رواد الأعمال، ومنتجي الأفكار، والإبداع من الشباب.
- تشجيع الباحثين، والمبدعين، والمخترعين، إلى تنفيذ وصقل أفكارهم ومشاريعهم في هذه المدن.
- تنفيذ برامج تثقيفية، وعلمية، ومؤتمرات، وزيارات دورية للشباب والطلاب إلى هذه المدن.

9- اتخاذ ما يلزم لإنشاء مراكز تميز في علوم تحليل البيانات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي، يكون من أولوياتها تقديم الخدمات لطلاب الجامعات، وأعضاء هيئات التدريس، والبحاث في المراكز البحثية، في مجالات التعليم والبحث العلمي، والصحة، والبيئة، والمياه، والزراعة، والطاقة، مع ضمان تجهيزها بالمعدات والأجهزة المتطورة، والبرامج الهندسية، والإحصائية التحليلية، واختيار العناصر الكفيلة بتسيير مهامها من النواحي الأكاديمية، والإدارية، والتقنية.

10- استحداث كيانات داخل الجامعات، والكليات التقنية، وتصميم منظومات متكاملة؛ للتواصل، ولربط الخريجين (Alumni) مع الجامعات، والكليات المتخرجين منها، من خلال تبني واستحداث برامج بحثية، ومشاريع لمعالجة المشاكل الموجودة في أماكن عملهم، وإيجاد الحلول لها؛ لتذليل الصعاب، ومعوقات الإنتاج، وتحسين الخدمات بين مواقع عملهم، والجامعات التي تخرجوا منها.

11- إنشاء شبكة فرعية، تربط بين المؤسسات البحثية؛ لتكون نواة لشبكة محلية، تربط المؤسسات المنتجة للمعلومات في إطار نظام المعلومات الوطني المتكامل، مع أهمية وضع الأسس والمعايير المتعلقة بهذا النظام من ناحية أسلوب وطريقة التجميع، والتمييز، والمعالجة، والتحليل، والتبادل على المستوى الوطني.

12- تقوم كل مؤسسة تعليم عالٍ، ومركز بحثي، بتصميم قواعد ومراكز بيانات حول مخرجات البحث العلمي، وحصر أعداد وعناوين البحوث المنشورة في الدوريات المحكمة، وملخصات البحوث المقدمة في المؤتمرات العلمية، والكتب المؤلفة المنشورة، وعدد الباحثين في الجامعة، أو المركز البحثي، بمستوى درجة الدكتوراه، والماجستير، وبراءات الاختراع المسجلة، وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء شبكة متكاملة بين مختلف مراكز البيانات في الجامعات المختلفة، يتم ربطها وتكاملها مع منظومة مناظرة في مختلف المراكز البحثية.

13- تقوم كل مؤسسة تعليم عالٍ، أو مركز بحثي، بحصر الإمكانات العلمية المتوفرة من: كوادر، وتجهيزات علمية، ومكتبات، ودوريات علمية، وشبكات معلوماتية.

14-إعادة هيكلية المكتبات بها، بما يخدم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لتوفير المعلومة الحديثة، وبالجودة المطلوبة في المحتوي، وبالسرعة المناسبة للطلاب، وأعضاء هيئات التدريس، مما قد يتطلب توفير الكتب المصادر والمراجع المختلفة، وكوادر استشارية علمية، وتقنيات موجودة في المكتبات، ومنظومات ومحركات للبحث، والاشتراك في مختلف الفهارس والدوريات العلمية والتقنية، وتوفير خدمات سريعة لشبكة المعلومات الدولية، بالإضافة لتوفير خدمات الراحة، وأماكن للقراءة والبحث لرواد هذه المكتبات.

15-تجهيز المعامل والمختبرات والورش، بما يتطلب من معدات وأجهزة متطورة لإنجاح عملية التطبيق العملي، خاصة في الكليات التطبيقية في كليات الطب، والهندسية، وتوفير الدعم الفني في التشغيل والصيانة.

16-اعتماد التخطيط العلمي المنظم، الذي يهدف إلى مساندة التطويرالمؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الخاص.

17-تمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع من لعب دور فاعل ونشط في تقديم وتوفير التعليم، وتحسين جودته.

2.8 المرتكز الثاني- بناء القدرات وتنمية المهارات:

- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والبحات في المراكز البحثية.
  - إجراء آليات مستمرة لتقييم شامل لأداء أعضاء هيئة التدريس، والبحاث، وتحديد نقاط القوة والضعف.
  - إعداد خطة واضحة لإعادة تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، والبحاث، وتنمية مهاراتهم، بما يتوافق مع الأساليب والنظم المبتكرة على المستوى الدولي، الملائمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبما يساعد على تحقيق أهداف الإستراتيجية للقطاع.
- تنمية قدرات الكادر الإداري، والمالي، والقانوني، والخدمي، بديوان الوزارة، والهيئة، والجامعات، والمراكز البحثية.
  - توفير الفرص للكادر الإدارى والمالي في القطاع، بالحصول على مؤهلات أكاديمية، وفنية، في مختلف تخصصاتهم المختلفة.
  - إعداد خطط مستمرة لتنمية مهارات الكادر الإداري، والمالي، والقانوني، والخدمي بالقطاع، وإعداد برامج تدريبية متخصصة في التقنيات، والأساليب، والمجالات المستحدثة، ذات العلاقة بنشاط التعليم العالي والبحث العلمي، وتطوير أدائه المستمر.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- التركيز على بناء القدرات، من خلال الاستمرارية في مشاريع بناء القدرات (محلياً ودولياً)، في الجامعات، والمراكز البحثية (إداريون، أعضاء هيئة تدريس، بحاث).

2- تنمية مهارات القيادة، والإدارة، والمالية، والخدمية، في الجامعات، والمراكز البحثية، والتي تتطلب اعتماد سياسات أساسية، منها:

- توفير برامج وأنشطة تطويرية لتحسين مهارات القيادة والإدارة لدى الموظفين بالجامعات، والموظفين في المراكز البحثية، ويمكن تقديم هذه البرامج من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، والمؤتمرات، والمحاضرات المتخصصة.

- توفير الإرشاد الأكاديمي، والمشورة، والخبرة، للطلاب والموظفين بالجامعات، والبحاث والموظفين في المراكز البحثية، وذلك لتعزيز مهارات القيادة والإدارة، وتحقيق النجاح الأكاديمي، والمهني.
- دمج مهارات القيادة والإدارة في المناهج الدراسية، وذلك لتحسين مهارات الطلاب في هذا المجال، وتحقيق الأهداف التعليمية والمهنية.
- توفير الفرص العملية للطلاب والموظفين لتطبيق وتحسين مهارات القيادة والإدارة، وذلك من خلال العمل في المشاريع، وفرق العمل، والأنشطة الطلابية.
- التعاون مع القطاعات المختلفة، خاصة قطاع الصناعة، والمؤسسات الأخرى؛ لتوفير فرص التدريب والإرشاد، وتطوير البرامج التدريبية، التي تحسن مهارات القيادة والإدارة.

3- وضع آلية مناسبة للاستفادة من أعضاء هيئات التدريس، والبحاث المقيمين في الخارج؛ لتعزيز حاجة الجامعات، والمراكز البحثية، إلى خدماتهم الاستشارية والأكاديمية، في نقل التجارب الناجحة في الجامعات، ومراكز الأبحاث الدولية إلى ليبيا، تعزيزا ومشاركة منهم في تطور معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلدهم الأول.

4- وضع آلية مناسبة في إدارة شؤون الدراسات الحقلية لطلاب الدراسات العليا محليا وخارجيا، والزيارات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، ونظم الدراسة المزدوجة بين الجامعات، والمراكز البحثية.

5- تصميم خطط تدريبيه لتوفير فرص التدريب والتطوير المستمر للعاملين في المجال التعليمي، والبحثي؛ لتحسين مهاراتهم، وتحديث معرفتهم، وتطوير قدراتهم.

6- توفير فرص التدريب المستمر، والتعليم للعاملين والخريجين؛ لتحسين مهاراتهم، وتحديث معرفتهم، وتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة من خلال برامج ووسائل التعليم والتدريب، ووضع الأسس العلمية العلمية لذلك، كي يتوفر فيها المناخ الملائم للإبداع داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

7- تبني برامج تقويمية للأداء لمختلف العاملين في قطاع التعليم والبحث العلمي، بما يساعد على رفع مستوياتهم، ويتلاءم مع الضوابط المهنية المعمول بها على المستوى الدولي.

8- نشر الثقافة التعليمية، والعلمية، والبحثية، والتقنية المتطورة بين العاملين في قطاع التعليم والبحث العلمي، بشكل دائم ومستمر.

9- نشر ثقافة المشاركة الجماعية، والتعاون بين مختلف مكونات القطاع من إداريين، وأعضاء هيئة التدريس، وبحاث، ومعرفة، واحترام اختصاصات، وواجبات، ودور، وأهمية كل فئة على حدة، في تحقيق أهداف القطاع عامة.

10- وضع برنامج متقدم للاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في مجال تطوير القوى البشرية، ونقل المعرفة ،خاصة من خلال إبرام الاتفاقيات للتعاون الثنائي، أو من خلال الاستفادة من برامج المنظمات الإقليمية، والدولية، واعتماد آلية مناسبة للاستفادة من برامج التأهيل والتدريب المتاحة، من المنظمات الإقليمية والدولية. (تدويل)

11- إعداد الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مختلف حقول المعرفة، وصقلهم، وتدريبهم على التقنيات الحديثة، خاصة في مجال المعلوماتية والتوثيق وقواعد البيانات والمنظومات المتكاملة (ERP الآنية On-line)، لتنفيذ متطلبات المراحل القادمة، تلبية لاحتياجات المجتمع.

12-توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب؛ لتعزيز فرصهم التعليمية، وتطوير مهاراتهم، وزيادة فرصهم في سوق العمل. ويمكن توفير دورات تدريبية، وورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب، لتعزيز قدراتهم، وتحسين فرص توظيفهم.

13- توفير الدعم الاجتماعي والمجتمعي للطلاب، بما في ذلك الاستشارة النفسية، والصحية، والدعم الاجتماعي، والثقافي، والفرص التطوعية. يساعد هذا الدعم في تعزيز رفاهية الطلاب، وتحسين تجربتهم الجامعية.

14-تعزيز العمل التطوعي بين الطلاب، وتوفير برامج التدريب الخاصة، التي تساعد المتطوعين على تطوير مهاراتهم الشخصية، والإدارية؛ لتحسين فرص الحصول على وظائف.

15-تشجيع الأبحاث العلمية بين الطلاب، من خلال إنشاء برامج دعم المشاريع البحثية المبتكرة، وتوفير المعدات، والموارد اللازمة لنجاح تلك المشاريع.

16-تعزيز التعليم الإلكتروني، والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة؛ لتطوير وتوسيع الفرص التعليمية لجميع الطلاب في المناطق النائية، والصعبة الوصول.

17-تطوير برامج أكثر شمولية للدعم المالي للطلاب، الذين يعانون من ظروف صعبة، والذين يحتاجون إلى رعاية اجتماعية.

18-توفير خدمات استشارية للطلاب؛ لتحسين أدائهم الأكاديمي، وتوفير الدعم النفسي والإجتماعي.

19-تعزيز المساواة في التعليم العالي، فيما يتعلق بالجنس، والعرق، والطبقة الإجتماعية.

20-توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب؛ لتعزيز فرصهم التعليمية، وتطوير مهاراتهم، وزيادة فرصهم في سوق العمل من خلال توفير دورات تدريبية، وورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب؛ لتعزيز قدراتهم، وتحسين فرص توظيفهم.

21-توفير الإرشاد، والتوجيه، والدعم النفسي، والإجتماعي، وتقديم الدعم اللازم للطلاب.

22-توفير الدعم الاجتماعي والمجتمعي للطلاب، بما في ذلك الاستشارة النفسية والصحية، والدعم الاجتماعي والثقافي، والفرص التطوعية، مما يساعد هذا النوع من الدعم في تعزيز رفاهية الطلاب، وتحسين تجربتهم الجامعية.

23-تعزيز جودة الأداء لكادر ونظم الإدارة والمعلوماتية بإدارة البعثات الدراسية، وإدارة الملحقيات، وفقا لما يأتي:

- التوسع في استخدام المنظومات المتكاملة، وتطوير الإدارة الإلكترونية في الشؤون الطلابية داخل الإدارة والملحقيات الطلابية بالخارج.
- وضع آلية لتوجيه مشاريع التخرج والرسائل العلمية للطلاب الدارسين بالخارج؛ لخدمة التنمية الاقتصادية، والسياسية للبلد.
- توجيه الطلبة الدارسين بالخارج إلى التخصصات النادرة، والمطلوبة؛لتعزيز متطلبات التحول الاقتصادي الوطني.
- تشجيع الطلاب الحاصلين على براءة اختراع لتسجيلها داخل ليبيا، والدول المتوقع استثمارها فيها، ضمانا لحقوق الملكية الفكرية لاختراعاتهم.
- التوسع في الدراسات العليا بالداخل، والبعثات الدراسية بالخارج؛ لتتمكن الجامعات من سد حاجتها من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين.

- وضع آلية محكمة لضمان عودة الطلبة المبعوثين إلى الوطن بعد استكمال دراستهم بالخارج، ودراسة إمكان العمل بمقترح نظام القروض في البعثات الدراسية، وعلى أساس التخفيض، أو إلغاء سداد القرض بعد استكمال المدد المقررة في العمل في ليبيا بعد التخرج، تطبيقا لنص لائحة البعثات.

3.8 المرتكز الثالث- تحسين الجودة:

- تنفيذ برامج الجودة (المؤسسية، والبرامجية) في جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وربط ذلك بفاعليات العملية التعليمية والبحثية، وذلك من خلال الحوكمة الرشيدة، والتأهيل، والتدقيق، لمطابقة المواصفات للمؤسسات والمعامل، والاعتماد، والمقارنة المرجعية، والتصنيفات الجامعية، وجوائز الجودة والتميز، وإعادة الهندسة، وتصمم وإعداد أدلة للابتكار، ورأس المال الفكري، والمعرفي، ومؤشرات الأداء القياسية للتنافسية، والابتكار.
- تطوير البنية الأساسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجامعات (العامة والخاصة)، والمراكز البحثية على ضوء أسس هذه الإستراتيجية، وبرامج ومشاريع مستمدة من الخطة التنفيذية.
- إعادة النظر في البرامج التعليمية، والخطط البحثية المختلفة؛ بهدف تطويرها، وتحريرها من النمطية السابقة، التي لم تحقق الأهداف المرسومة لها، وبحيث تكون ملائمة لأهداف وغايات هذه الإستراتيجية.
- تقييم برامج الجامعات، والأكاديميات، والمراكز البحثية، من خلال تطوير آليات تقييم فعالة وموضوعية، تعتمد على معايير الجودة الدولية، وتضمن التميز الأكاديمي والبحثي. ويمكن أن يشمل التقييم تحليل فاعلية البرامج الحالية، واحتياجات سوق العمل، وتوقعات المجتمع، وتقديم توصيات لتحسين وتطوير البرامج المقدمة.
- السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة، والاستفادة من المدارس العالمية، وإتاحة للفرصة أمام الكفايات والراغبين، على حد سواء، للإبداع والتألق.
- بناء الإطار الوطني للمؤهلات بالمواصفات المعيارية والضوابط العلمية المعتمدة .

السياسات التنفيذية المقترحة:

1. اعتماد نظام محلي موحد لآلية ومعايير تصنيف الجامعات الليبية، وتأهيلها؛ للدخول في التصنيفات الدولية المعروفة، مع إضافة معيار تقييم مخرجات بحوث مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية(سنويا)، بمقدار ما استغل منها في عمليات تطوير الصناعة، والخدمات المحلية.
2. اعتماد آلية لتقييم وقياس أداء الجامعات والبحاث في الجامعات، والمراكز البحثية، ترتكز على المعايير العالمية الدولية، مثل: عدد الأوراق البحثية المحكمة، ومؤشر (H-index)، ومؤشر الابتكار، ومؤشر التنافسية، وطلبات براءات الاختراع، وما تم إصداره.
3. اتخاذ ما يلزم لاستحداث المجلس الوطني للاعتماد والمعايرة (للفصل ما بين آليات المطابقة، وآليات الاعتماد والمعايرة، تطبيق للمواصفة الدولية (ISO 17000).
4. إصدار واعتماد دليل الإطار الوطني للمؤهلات (NQF).
5. تبني مبدأ تطوير التخصصات المتداخلة في المعارف، خاصة الهندسية منها، داخل مؤسسات التعليم.
6. وضع نظام وآليات رقابية فعالة لمراقبة أداء الجامعات، والأكاديميات، والمراكز البحثية، وذلك من خلال تطوير نظام شفاف ورقمي للمراقبة، والتقييم، الذي يعتمد على أسس الحوكمة الرشيدة، ومؤشرات الآداء

الرئيسية ،ويتماشى مع معايير الجودة العالمية، مع ضرورة تحديد مسؤوليات محددة للرقابة، وتتم متابعة الأداء بانتظام؛ لتحقيق التحسين المستمر.

7. ربط مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة باحتياجات سوق العمل المحلي، والعالمي.
8. تأهيل الجامعات والمراكز البحثية للحصول على المواصفة (ISO 9001) الخاصة بنظم الإدارة، و (14001) الخاصة بإدارة البيئة، و(17025) لمختلف المعامل والمختبرات في الجامعات، والمراكز البحثية.
9. التخطيط لحصول المؤسسات التعليمية على المطابقة والاعتماد من جهات دولية. فهناك منظمات دولية، مثل: منظمة الاعتراف المتبادل للتعليم العالي (CHEA) ،ومنظمة الاعتماد الأوروبية (ENQA) ،وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتقييم جودة التعليم العالي، والمطابقة، والاعتماد، مما يشير إلى جودة التعليم العالي المقدم فيها، ويعزز مكانتها في المشهد الدولي..
10. السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة، والاستفادة من المدارس العالمية، وإتاحة للفرصة أمام الكفايات والراغبين، على حد سواء، للإبداع والتألق.
11. تبني واعتماد نموذج جوائز التميز والجودة الليبية، وتكوين كيان لإدرارة شؤونها، والإشراف على آليات منحها، وتوثيقها.
12. تشجيع المنافسة، والتفوق الأكاديمي والعلمي بمنح المكافآت والجوائز للطلبة، وأساتذة الجامعات، والبحاث، والعلماء الناجحين.

4.8 المرتكز الرابع- تعزيز البحث والابتكار والأخلاقيات:

- الاستثمار في البحث العلمي، والابتكار، والتحديث، والتجديد، وريادة الأعمال (في الجامعات ومراكز البحث العلمي)، وربطه بمشاكل قطاعات الدولة، مثال: الطاقة، والصناعة، والبيئة، .. إلخ.
- استحداث مواقع لحاضنات الأعمال الصغرى، والمتوسطة.
- مراجعة التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وبراءة الإختراع.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- تشجيع فرص الإبداع والابتكار من خلال استثمار قدرات الطلاب أثناء العملية التعليمية، وإعداد أعضاء هيئة التدريس، والمناهج التعليمية لتحقق ذلك.
2- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الأبحاث، والابتكارات، وتشجيع العلماء، والباحثين، على القيام بأبحاث ذات جودة عالية، وتطوير الابتكارات الجديدة.
3- توفير البنية التحتية الملائمة، والمرافق الحديثة، والمعدات اللازمة لإجراء الأبحاث، وتطوير الابتكارات، وتحقيق النتائج المرجوة.
4- تطوير مهارات الباحثين، والعلماء، وتوفير الفرص التدريبية والتعليمية اللازمة لتحسين قدراتهم، وزيادة معرفتهم.
5- تحفيز الابتكار، وتقديم الدعم للأفكار الجديدة، والابتكارات الرائدة، وتوفير الفرص الملائمة لتطويرها، وتحويلها إلى منتجات، وخدمات مبتكرة.
6- تعزيز التعاون والشراكات بين الجامعات، والمؤسسات العامة، والشركات الخاصة، والمؤسسات العلمية الأخرى؛ لتحقيق التعاون في البحث، وتطوير الابتكارات.

7- الاستثمار في البحث العلمي، والابتكار، والتحديث، والتجديد، وريادة الأعمال (في الجامعات، ومراكز البحث العلمي)، وربطه بمشاكل قطاعات الدولة، مثال: الطاقة والصناعة والبيئة .. إلخ.
8- مراجعة التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وبراءة الاختراع.
9- تطوير خطة واضحة للأبحاث، أو الابتكارات، بما في ذلك تحديد الأهداف والمؤشرات الحاسمة للنجاح، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
10- تعزيز التعاون والشراكات بين الجامعات، والمؤسسات العامة، والشركات الخاصة، والمؤسسات العلمية الأخرى؛ لتحقيق التعاون في البحث، وتطوير الابتكارات.
11- التزام البحاث في المراكز البحثية والجامعات بأخلاقيات البحث العلمي، وفقا لسياسات محددة، نذكر منها ما يأتي:

- الحرمان من تمويل الباحثين، الذين تثبت إدانتهم بخرق الأخلاقيات العلمية.
- إيقاف الباحثين المخالفين عن العمل في مجال البحث، إما مؤقتًا، أو دائمًا، وذلك حسب خطورة الانتهاكات.
- العقوبات القانونية: يمكن للباحثين الذين يخالفون الأخلاقيات العلمية، أن يتعرضوا للعقوبات القانونية، مثل: الغرامات، أو السجن، في حال تعرضوا لاتهامات بالتزوير، أو الاحتيال، أو السرقة الفكرية.
- إبعاد الباحثين المخالفين عن الجامعة، أو المؤسسة العلمية، التي يعملون فيها، وذلك حسب حجم الانتهاكات، وتأثيرها على المؤسسة.
- التزام الباحثين بالمصداقية في جميع جوانب الأبحاث، بما في ذلك تحليل البيانات، والنتائج، والتقارير المكتوبة.
- التزام الباحثين بالشفافية في جميع جوانب الأبحاث، بما في ذلك الإعلان عن مصادر التمويل، والمصالح المحتملة، التي قد تؤثر على نتائج البحث.
- الالتزام بالخصوصية، وحماية بيانات المشاركين في الأبحاث، وعدم الكشف عن أي معلومات ذات طابع شخصي، دون موافقة صريحة من المشاركين.
- التزام الباحثين بالاحترام والتقدير لحقوق المشاركين في الأبحاث، وعدم إجبارهم على المشاركة في الأبحاث، دون موافقة صريحة منهم.
- التزام الباحثين بالمسؤولية الاجتماعية، وتحقيق المنفعة العامة، من خلال الأبحاث، وعدم إجراء الأبحاث التي قد تسبب ضررًا للبيئة، أو المجتمع.
- التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية، التي تحددها المؤسسات العلمية، والمنظمات الدولية، والالتزام بقواعد السلوك العلمي، والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية بشكل عام.

12- ربط مشاريع البحث العلمي والتقني بالعلوم الإنسانيّة، والاجتماعية، وإتاحة الفرصة لمشاركة خبراء العلوم الإنسانيّة والاجتماعية في مشاريع البحث العلمي، والتطوير التقني، واستشراف آثارها على القيم الاجتماعية خلال مرحلة التحول.
13- الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالأمور الإنسانيّة، والبيئة الاجتماعية، والخطط التعليمية، والشؤون الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، ودراسة آثاره على أنماط التقدم التقني المختلفة.
14- تعزيز أنشطة الملكية الفكرية في الجامعات، والمراكز البحثية، والتي تتطلب تبني إستراتيجية واضحة، وتوفير الدعم اللازم لتطوير وإدارة الملكية الفكرية، بما في ذلك التدريب، والتعليم، والدعم المادي، والتشجيع على الابتكار، والإبداع، وتحسين جودة الأبحاث والتعليم العالي، كما أن الهيكلية العامة لأنشطة الملكية الفكرية،

تتطلب إعادة هيكليتها على المستوي المحلي، وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، والمراكز البحثية للأسباب التالية:

- الحاجة الي إعادة هيكلية نظام الملكية الفكرية (براءة الاختراع، التجارية، الأدبية) في ليبيا.
- الاستثمار في الملكية الفكرية، سوف يساعد في تحويل الأفكار، والاختراعات، والابتكارات إلى منتجات وخدمات تجارية، وبالتالي يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل.
- الملكية الفكرية، يمكن أن تساعد في نقل التكنولوجيا من المؤسسات التعليمية والبحثية إلى القطاع الصناعي، وهذا يمكن أن يساعد في تطوير الصناعات، وتحسين الإنتاجية.
- الملكية الفكرية تحمي الابتكار والابداع، وتشجع على المزيد من الأبحاث والتطوير، وهذا يمكن أن يحفز على تحسين جودة الأبحاث، والتعليم العالي، وتطوير المنتجات والخدمات.
- الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في الحصول على تمويل إضافي من خلال بيع حقوق الاستخدام، أو الرخصة، وهذا يمكن أن يساعد في تمويل المزيد من الأبحاث، والتطوير.
- الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في تحسين مكانة المؤسسات التعليمية والبحثية في المجتمع، وزيادة التعرف على إنجازاتها، ومساهماتها في المجتمع.

5.8 المرتكز الخامس- توفير فرص التعليم العالي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة استناداً إلى:

- تقديم خدمات ووسائل الدعم، بما في ذلك الاهتمام بالإسكان الطلابي، والمواصلات الطلابية مع إعطاء متابعة الخريجين العناية اللازمة . وإرساء قواعد لإنشاء مواقع عمل إنتاجية، وخدمية للخريجين .
- تنظيم سياسة القبول للدراسات الجامعية، والعليا. وتوفير الفرص الدراسية للقادرين، مع الاهتمام بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والعالي، ورسم سياسات رشيدة له.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص لجميع شرائح المجتمع في التعليم العالي، والعمل على توفير التعليم العالي لجميع الشرائح الاجتماعية، والتخفيف من تكاليفه؛ لتعزيز المساواة، والتنوع الثقافي، والاجتماعي، في المجتمع.

2- زيادة الميزانية المخصصة للتعليم العالي، وتحسين توزيعها بطريقة عادلة على المؤسسات التعليمية، بما يمكنها من استيعاب المدخلات السنوية المتزايدة من أعداد الطلاب.

3- تقديم خدمات ووسائل الدعم، بما في ذلك الاهتمام بالإسكان الطلابي، والمواصلات الطلابية، مع إعطاء متابعة الخريجين العناية اللازمة .

4- التوسع في برامج تعليم المسنين والتعلم المستمر، خاصة في البرامج التقنية، وذلك من أجل إعداد مهارات متخصصة في مجالات محددة، حسب احتياجات المجتمع.

5- استحداث مواقع لحاضنات الأعمال الصغرى، والمتوسطة، وإرساء قواعد لإنشاء مواقع عمل إنتاجية وخدمية للخريجين

6- تنظيم سياسة القبول للدراسات الجامعية، والعليا، وتوفير الفرص الدراسية للقادرين مع الاهتمام بالطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي، والعالي، ورسم سياسات رشيدة له .

7- زيادة السعة، ومعدلات الانتساب، والتسجيل في الجامعات، والكليات التقنية، والمؤسسات الأخرى المتخصصة.
8- تقليل أو إلغاء الرسوم الدراسية للطلاب، الذين يعانون من ضغوط مالية، أو توفير منح دراسية كاملة، أو جزئية لهم.
9- العمل على تحسين جودة التعليم؛ بهدف استقطاب الطلاب الليبيين للدراسة بالداخل، عن طريق تطوير المناهج الدراسية، وتحديثها باستمرار، والاهتمام بتوظيف أفضل الكفايات التعليمية، وتقديم الدعم اللازم لهم عن طريق التدريب والتطوير المستمر، ضمانا لتحقيق أفضل نتائج للطلاب.
10- تشجيع الأنشطة الثقافية، والرياضية، والطلابية المختلفة، وتوفير الأماكن العصرية اللازمة لها، تشجيعا لمواهبهم المختلفة.
11- دعم المرأة، وتشجيعها للمشاركة في المجالات العلمية ،والبحثية، وتمكينها من العمل الأكاديمي، والإداري، والبحثي، في الجامعات، والمراكز البحثية المختلفة.
12- توفير متطلبات التسيير في الجامعات، والمراكز البحثية، لذوي الاحتياجات الخاصة.

6.8 المرتكز السادس- تكامل التكنولوجيا:

- استخدام التقنية في التعليم، والإدارة.
- وضع وتطبيق برامج التحول الرقمي.
- الانفتاح والتوسع على التقنيات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1. تأمين التجهيزات العلمية والفنية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التعليم والبحث العلمي، مع الأخذ في الاعتبار ما يتطلب من تجهيز مراكز التميز في الجامعات، ومؤسسات البحث، بعيدا عن التكرار، والازدواجية.
2. توفير التمويل اللازم لتطوير أنظمة المعلومات والمعلوماتية، خاصة المنظومات المتكاملة داخل الوزارة، والهيئة، والجامعات، والمراكز البحثية المختلفة.
3. إعداد وتوفير الكوادر في مجال تقنية المعلومات،والتي تشمل المبرمجين، والمصممين، ومديري النظم المعلوماتية، والدعم الفني، و تطوير برامج تدريبية لتأهيلم.
4. توفير البيئة التقنية والبنية التحتية الملائمة لتشغيل النظم المعلوماتية، وتخزين البيانات والتواصل الإلكتروني.
5. اعتماد سياسات وإجراءات واضحة، ومحددة لحماية البيانات، والمعلومات، وتنظيم استخدام النظم المعلوماتية، والحفاظ على الأمان.
6. تبني أنظمة متطورة في تقنية المعلوماتية، والذكاء الاصطناعي، والبلاك تشن، والتقنيات غير قابلة للاستبدال (NFT) في حماية البيانات والمعلومات، وضمان حقوق الملكية الفكرية.
7. إنشاء شبكات للاتصال متكاملة بين المعاهد العليا، والجامعات، والمراكز البحثية، ومراكز التدريب، والمؤسسات العلمية، والتقنية، والثقافية؛ خدمة لأغراض التعليم، والتدريب، والبحوث.
8. استخدام التقنيات الحديثة؛ لتسهيل وتحسين الاتصال والتواصل بين أعضاء المؤسسة الجامعية، والبحثية.
9. تشجيع الطلاب والأكاديميين على الابتكار، والاختراع، والتعاون في مشاريع تطبيقية، تستخدم التكنولوجيا في حل المشاكل، والتحديات التي تواجه المجتمع..
10. تعزيز التعلم عن بُعد، والتعلم الإلكتروني باستخدام موارد تعليمية متاحة على الإنترنت..

11. تطبيق التكنولوجيا في البحث العلمي، وتوفير الأدوات والمنصات اللازمة للباحثين والطلاب؛ للوصول إلى المعلومات، والمصادر العلمية بشكل سريع وفعال.
12. وضع آلية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لإيجاد الحلول لتحديات المجتمع، والحفاظ على البيئة.
13. تصميم خطط لتنمية مهارات الطلاب والعاملين في الجامعات، والمراكز البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإدخالها ضمن البرامج الأكاديمية، والبحثية.
14. وضع آلية لتحفيز البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، من خلال إنشاء وحدات للبحوث المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي.
15. تعزيز التعاون والشراكات مع القطاع الخاص؛ لتطوير وتحسين تقنيات الذكاء الاصطناعي.
16. اقتراح الآليات المناسبة لتطوير أداء الوزارة، والهيئة، بحيث يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء الإداري، والخدمات العامة، والأمن.

7.8 المرتكز السابع- الشراكة والتدويل:

- الانفتاح على التجارب العالمية، وتبادل الخبرات العلمية والفنية من خلال بناء الشراكات مع المؤسسات المناظرة إقليمياً، ودولياً.
- التعاون والشراكة وتبادل الخبرات، من خلال بناء شراكات قوية مع المؤسسات المحليه على مستوى القطاع الحكومي، والخاص.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- الانفتاح على التجارب العالمية، وتبادل الخبرات العلمية، والفنية، من خلال بناء الشراكات مع المؤسسات المناظرة محلياً، وإقليمياً، ودولياً.
2- اعتماد آلية مناسبة ومتكاملة على مستوى الدولة الليبية؛ للاستفادة المثلى من برامج الشراكة والتعاون الدولي، من خلال الاتفاقيات، والمعاهدات، والبروتوكولات، والوكالات، والمنظمات الدولية، والإقليمية المختلفة، التي تساهم ليبيا في ميزانياتها السنوية مقابل الخدمات التي يمكن أن تستفيد منها المراكز البحثية ، والجامعات، والكليات، والمعاهد التقنية، من خدماتها في تكوين القدرات، أو توفير المعدات، والتجهيزات المتطورة، أو تنفيذ المشاريع التنموية، أو توفير متطلبات البحث، والتطوير، والمعلومات، وبرامج تطبيقات الحاسب المختلفة، أو في إجراء عمليات الصيانة والإصلاح، والمعايرة، والاعتماد، للمستوى الأول من مستويات المعايرة.
3- تبادل الخبرات والأفكار بين الباحثين والمؤسسات البحثية مع مختلف الدول من خلال برامج التعاون، مما يمكن أن يساهم في تطوير أبحاث جديدة ومبتكرة.
4- توجيه برامج التعاون الدولي لإمكان توفير الدعم والتمويل اللازم للأبحاث المشتركة مع الدول، وهذا يمكن أن يساعد في تحسين آليات عمل المراكز البحثية، وجودة الأبحاث المنجزة.
5- وضع آلية مناسبة لتوفير المعدات والتقنيات المتطورة، التي لا تتوفر محليا، من خلال برامج، واتفاقيات التعاون الدولي، وهذا يمكن أن يساهم في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
6- توسيع شبكة الاتصالات الدولية؛ لتعزيز الشراكات المحتملة، من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة، لتسهيل التواصل والتعاون.
7- تنظيم المؤتمرات، وورش العمل المحلية والدولية؛ لتبادل المعرفة، وتطوير الأبحاث، وتعزيز الشراكات.

8- توفير فرص الدراسة والبحث في الخارج للطلاب والعاملين في المجال التعليمي والبحثي؛ لتعزيز الشراكات الدولية وتبادل المعرفة.
9- إنشاء مراكز البحث الدولية المشتركة لتطوير الأبحاث، وتبادل المعرفة، وتعزيز الشراكات الدولية.
10- تحسين الروابط الدولية، بما يمكن التعاون الدولي المساعدة في تحسين الروابط الدولية بين الباحثين والمؤسسات البحثية، والمساعدة في تطوير العلاقات الدولية في مجال العلوم، والتكنولوجيا.
11- الاستفادة من مرونة قطاع التعليم العالي الخاص في توسيع دائرة الشراكة مع المؤسسات الدولية المتقدمة، وفتح مجالات للتخصص (العلمي النادر والحديث، التي قد يفتقدها التعليم الرسمي العام).

8.8 المرتكز الثأمن- ترشيد الإنفاق في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

- تبني استخدام التقنية والميكنة الرقمية في مختلف الإجراءات داخل القطاع عامة.
- الالتزام باللوائح، والتشريعات، وبأسس ومرتكزات الحوكمة الرشيدة في مختلف الأنشطة الإدارية، والمالية ،والأكاديمية والبحثية.
- الاستخدام الأمثل للأساليب، والطرق العلمية المتعارف عليها، والمطبقة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لترشيد الإنفاق، واختيار الأولويات، وتقليل التكاليف، والفاقد، وغير المجدي لتحسين وتطوير الآداء.
- تبني معليير القياس المتعارف عليها محليا ودوليا في تحسين الآداء في القطاع، وترشيد إنفاقة.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- بناء أنظمة إلكترونية لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة الإلكترونية في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
2- اعتماد آلية واضحة لتحديد أوجه الصرف، مبنية على الأولويات، والاحتياجيات الضرورية للتنمية في القطاع.
3- إجراء تحليل وتقييم شامل للنفقات في الميزانيات؛ لتحديد المجالات التي يمكن ترشيد الإنفاق فيها، دون المساس بجودة التعليم والبحث العلمي.
4- تحسين العمليات الإدارية، وإدخال التقنيات الحديثة لزيادة الكفاية، والإنتاجية، وترشيد الإنفاق في المؤسسات التعليمية، والبحثية.
5- التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية، بما يمكن أن يساعد على تبادل الموارد، والمعرفة، والتكاليف المشتركة للبحث، والتطوير.
6- تحديد الأولويات للاستثمارات، والتركيز على مجالات البحث والتعليم ذات الأهمية العالية، والحيوية الإستراتيجية.
7- تبني استخدام تقنيات الاتصال المتطورة، من خلال تحويل الإنفاق على التنقل والسفر، إلى الاجتماعات الدولية، إلى اجتماعات عبر الإنترنت، مما يوفر كثيرا على ميزانيات البحث والتعليم.
8- استخدام التعليم عن بُعد، لتوفير أساليب التدريس المرنة والفعالة، التي تقلل من التكاليف المادية، وتحافظ على جودة التعليم.
9- تدقيق الإنفاق بشكل دوري؛ للتحقق من تحقيق الأهداف والأداء المتوقع. حيث يتم تخصيص الموارد وفقًا للأولويات الأساسية.
10- تطوير خطط الإنفاق لتوفير دعم كافٍ للموظفين والعاملين في المنظومة التعليمية، ومن الضروري تحسين رواتبهم وتدريبهم.

11- توفير الموارد اللازمة لدعم الابتكار والبحث العلمي أولا، وتوسيع الفرص للتعاون مع الصناعة والمؤسسات الأخرى على المستوى الدولي.
12- تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر فعالية ،وجعل القرارات المالية مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق.
13-تعزيز الفعالية التكنولوجية، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية لمنصات التعليم الإلكتروني، وتكوين كيانات خاصة لدعم التعليم عن بُعد، والتواصل الأكاديمي ترشيدا للانفاق.
14-تحسين كفاية استخدام الموارد المالية المتاحة، وتحسين إدارة النفقات في المؤسسات التعليمية، والبحثية.
15-تعزيز الاستدامة المالية للجامعات، ومراكز البحث العلمي، عن طريق تحسين إدارة الموارد المالية، والبشرية، وتحسين الإيرادات المالية من خلال الابتكار، وتطوير الخدمات، والمنتجات.

9.8 المرتكز التاسع- التمويل و الموارد المالية:

- تنويع مصادر التمويل لبرامج التعليم العالي والبحث العلمي . ونشر ثقافة البحث عن تلك المصادر (داخليا وخارجيا) من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص، إلى جانب سمعتها الأكاديمية، وإقبال المتعلمين على كلياتها، وفروعها.
- تشجيع الشركات والمؤسسات المختلفة على توفير منح دراسية للطلاب المتفوقين.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- شرعنة ودسترة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في الجامعات، والمراكز البحثية، بنسبة (2٪) من الناتج المحلي، ولمدة تنفيذ الإستراتيجية.
2- تنويع مصادر التمويل لبرامج التعليم العالي والبحث العلمي، ونشر ثقافة البحث عن تلك المصادر (داخليا وخارجيا) من قبل أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص، إلى جانب سمعتها الأكاديمية، وإقبال المتعلمين على كلياتها، وفروعها.
3- تشجيع الشركات على إنشاء منح دراسية للطلاب المتفوقين.
4- تشجيع دعم القطاع الخاص في تنمية التعليم العالي والبحث العلمي.
5- إصدار تشريع، يلزم الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، بتحديد نسبة من دخلها للصرف منه على التأهيل والتدريب، وتمويل البحث العلمي والتقني.
6- إصدار تشريع يعفي الشركات والمؤسسات من دفع الضرائب على الدراسات، والمشاريع البحثية، والاستشارية المنفذة في الجامعات، والمعاهد العليا، والمراكز البحثية.
7- إعداد التشريعات المتعلقة بوضع الأسس والمعايير الخاصة بالمختبرات والتحليل، داخل مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وإيجاد الأساليب العلمية لاعتمادها، ومتابعة تطويرها، واعتبارها مصدراً إضافياً لتمويل مؤسسات التعليم والبحث العلمي.
8- ضرورة مراعاة متطلبات البحث العلمي وخصوصيته في تحديث وتطوير التشريعات القائمة حالياً، التي ليست لها علاقة مباشرة بالبحث العلمي والتطوير التقني، وخاصة ذات العلاقة بقوانين الصحة العامة والبيئة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار، وتشريعات الاستيراد والتصدير.

9- مراجعة وتطوير اللوائح والسياسات المالية والاستثمارية بالجامعات، والمراكز البحثية.
10-توفير موارد مالية كافية لتطوير وتحديث التقنيات، والمرافق، والمعدات العلمية المتطورة ،بما يكفل التنوع والتمايز.
11-وضع برنامج متقدم لاعتماد آلية مناسبة للاستفادة من البرامج التمويلية المتاحة في المنظمات الإقليمية والدولية.
12-استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محليا وخارجيا، (لدعم الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية)، وفقا لما يلي من سياسات تنفيذية مقترحة في هذا الشأن:

- توفير برامج إقراض، تهدف إلى تخفيف العبء المالي عن الطلاب، وتمكينهم من مواصلة تعليمهم العالي. يمكن أن تشمل هذه البرامج القروض الطلابية ذات الفائدة المنخفضة، أو بدون فائدة، ومنح دراسية قابلة للعفو، أو السداد المرن.
- تقديم منح دراسية للطلاب المستحقين، وذوي الاحتياجات المالية الخاصة، حيث تعتبر المنح الدراسية في هذه الحالة هبة مالية، تمنح للطلاب بدون حاجة إلى سدادها، وتساعدهم على تحقيق طموحاتهم الأكاديمية في التعليم العالي.
- توفير برامج وموارد لتعزيز الوعي المالي للطلاب؛ يهدف ذلك إلى تمكين الطلاب من فهم وإدارة الأمور المالية المتعلقة بتعليمهم العالي، مثل: الميزانية الشخصية، والادخار، وإدارة الديون. ويتضمن ذلك تقديم دورات، وموارد تعليمية حول التخطيط المالي، وإدارة الديون، واستخدام الائتمان بشكل مسؤول،حيث تساعد التوعية المالية الطلاب على اتخاذ قرارات مالية صحيحة، والتحكم في وضعهم المالي.
- مراجعة وتعديل الميزانية المخصصة للإقراض الطلابي سنويا، وفقا للاحتياجات التنمية البشرية المطلوبة، وتعزيز عمليات التحصيل والسداد؛ لضمان عدم تفويت الفرصة على أي طالب على تحقيق دراسته، بسبب مشاكل مالية.
- وضع الآليات اللازمة لتقليل الفجوة بين الطلاب من حيث الدخل، وتوفير أكثر من خيارات الدعم المالي للطلاب من العائلات المنخفضة الدخل، وتعزيز إحداث منصات مبتكرة؛ لدمج تلك المجموعات في النظام، مع الاستثمار في البرامج، التي يمكن دعمها بأنواع مختلفة من المنح الدراسية، التي تتصف بالإنصاف والتنوع.
- توفير المنح الدراسية الكاملة أو الجزئية للطلاب المتفوقين، والأوائل، والذين يتميزون بأداء ممتاز في المجال الرياضي، أو الفني، أو الإبداعي، والمحتاجين، وذوي الاحتياجات المالية الخاصة، بما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم الأكاديمية في التعليم العالي.
- تقديم منح دراسية للطلاب الذين يحصلون على العلامات العليا، أو الذين يتميزون بآداء ممتاز في المجال الرياضي، أو الفني، أو الإبداعي.
- توفير الدعم المالي للطلاب المقبولين في الجامعات الليبية من دول تحت المستوى المتعارف عليه في النمو الاقتصادي.
- تشجيع الطلاب على البحث العلمي، وتوفير برامج للدراسات العليا ،وإمكان استثناء بعض منهم بلا تكلفة.
- توفير برامج وموارد لتعزيز الوعي المالي للطلاب، بهدف تمكين الطلاب من فهم وإدارة الأمور المالية المتعلقة بتعليمهم العالي، مثل: الميزانية الشخصية، والادخار، وإدارة الديون، بما يتضمن ذلك تقديم دورات وموارد تعليمية حول التخطيط المالي، وإدارة الديون، واستخدام الائتمان بشكل مسؤول، والمساعدة في التوعية المالية للطلاب على اتخاذ قرارات مالية صحيحة، والتحكم في وضعهم المالي.

13-تطوير الخدمات كوسيلة فعالة لزيادة الإيرادات المالية للجامعات، ومراكز البحث العلمي، ويمكن أن تشمل هذه الخدمات:

- تطوير الخدمات التعليمية، وتقديمها لطلاب الجامعات، والطلاب الخارجيين، مثل: الدورات التدريبية ،والبرامج التعليمية المتخصصة، والدبلومات، والبرامج التعليمية عن بُعد.
- تطوير الخدمات البحثية والاستشارية، وتقديمها للشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، وذلك لتقديم الحلول، والمشورة العلمية في مجالات مختلفة.
- تطوير الخدمات الثقافية، والفنية، وتقديمها للمجتمع، والجماهير، وذلك من خلال معارض الفنون، والمتاحف، والمؤتمرات، والفعاليات الثقافية.
- تطوير الخدمات الصحية والطبية، وتقديمها للمجتمع، مثل: العيادات الطبية، والمختبرات الطبية، والمراكز الصحية المتخصصة.
- تطوير الخدمات التقنية والابتكارية، وتقديمها للشركات والمؤسسات الخاصة، وذلك من خلال التعاون في مجال البحث والتطوير ، وتقديم الحلول التقنية المتطورة.
- تطوير الخدمات الإعلامية، والإعلانية، والتسويقية ،والاستثمارية؛ وذلك لجذب المزيد من الطلاب، والزبائن، والمستثمرين، وتحقيق الإيرادات المالية المستدامة للجامعات، ومراكز البحث العلمي.
- توفير الخدمات البحثية، والاستشارية للشركات الصغيرة. فعندما تعمل الشركات الصغيرة في أسواق تنافسية، قد يكون لديها حاجة إلى الدعم في مجالات، مثل: التطوير التقني، والتحسين الإداري، والتسويق، والتمويل، وغيرها من المجالات المتعلقة بنشاطها التجاري. ومن خلال توفير الخدمات البحثية والاستشارية، يمكن للشركات الصغيرة الحصول على المشورة العلمية، والخبرة المتخصصة؛ لتحسين أدائها، وتحقيق النجاح في أسواقها.
- تقديم الخدمات البحثية والاستشارية للشركات الصغيرة، عن طريق التعاون والشراكة؛ وذلك بتوفير الخبرات اللازمة، والمعرفة المتخصصة، لتدعيم نمو الشركات الصغيرة، والمساعدة في تحقيق أهدافها التجارية. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات تقديم المشورة في مجالات الإدارة، والتسويق، والتمويل، والتحول الرقمي، والابتكار التقني، وغيرها.
- أنشطة الملكية الفكرية، يمكن أن تساعد في الحصول على تمويل إضافي، من خلال بيع حقوق الاستخدام، أو الرخصة، وهذا يمكن أن يساعد في تمويل المزيد من الأبحاث والتطوير.

10.8 المرتكز العاشر- تطويراللوائح والتشريعات:

- مراجعة القوانين والشريعات واللوائح القائمة، بما ينسجم وأهداف هذه الإستراتيجية.
- تطوير اللوائح والتشريعات دوريا، بما يحقق مستهدفات القطاع.
- تبني إدخال تقنية الحوكمة الإلكترونية في النظام الإداري والمالي بمختلف مؤسسات القطاع، باعتبارها من أهم الأدوات المتاحة حاليا للتأكد من نفاذ اللوائح والقوانيين، وتقليل عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية المطلوبة؛ للتأكد من عمليات الصرف، وفقا للوائح والشروط التعاقدية والزمنية المطلوبة.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- إصدار تشريع بتحديد نسب الإنفاق من الخزينة العامة على التعليم العام، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم التقني، على أن يتم مراجعة هذه النسب وتعديلها كل أربع سنوات، وفقا لمعدل الدخل القومي ،والاحتياجات.

2- مراجعة وتطوير اللوائح والقوانيين الصادرة بشأن التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني، ومن بينها:

- قانون التعليم.
- لوائح البعثات والدراسات العليا، وشؤون أعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، والقبول والامتحانات، الترقية وجداول المرتبات ،والسن التقاعدية ،والمجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي، والملكية الفكرية.
- تقديم المقترحات المتعلقة بإجراءات السلامة والأمان، والأمن الصناعي، والوقاية الشخصية، والصحية ،والبيئية، في المراكز البحثية، والجامعات، والكليات، والمعاهد التقنية، وغيرها من اللوائح القائمة حاليا.

3- إصدار أو إعداد تشريعات ولوائح جديدة تتعلق بالآتي:

- صندوق الإقراض الطلابي.
- التعليم عن بُعد، والتعليم الإلكتروني، والمعايير التي تنطبق عليه.
- المطابقة، والاعتماد، والمعايرة.
- التراخيص العلمية والفنية والمهنية – الداعمة للشهادة الجامعية، والأكاديمية ،أو المهنية، لمزاولة النشاط.
- الابتكار، والذكاء الاصطناعي.
- استحداث لوائح لنماذج جديدة للجامعات، والمراكز البحثية، وفتح فروع للجامعات الأجنبية، واستحداث مراكز وجامعات للتميز.

4- إعداد مشروع قرار لتشجيع وتخويل القطاع الخاص بالإستثمار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وبشروط ومعايير تحددها الوزارة في اليات الدعم الجزئي.

5- التنسيق مع بعض المتخصصين في المصارف، خاصة مصرف ليبيا المركزي، حيث تقوم الوزارة بإعداد مسودة تشريع، يحال إلى الجهاز التشريعي لإصدار تشريع، يخول المصارف المحلية من استثمار أموال المودعين في المشاريع التعليمية، والبحثية.

6- تطوير الأسس والشروط واللوائح المتعلقة بحوافز أعضاء هيئة التدريس، والعاملين في الجامعات، بحيث تعكس أهمية التعليم، وارتباطه بالتنمية.

7- مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتكولات الدولية والإقليمية، وإبداء التوصيات والملاحظات لتطويرها، بما يعزز متطلبات التنمية الشاملة، والمستدامة المحلية.

8- إعادة صياغة بعض المواد الواردة في القانون رقم 9 لسنة 2010م، بشأن تشجيع الاستثمار المحلى والخارجي، بما يخدم مستهدفات التعليم والبحث العلمي.

9- تقديم مسودة تشريع لتعزيز قطاعي التعليم العام، والعالي، والتعليم التقني، والبحث العلمي، بتشريعات مختلفة ومناسبة، خاصة فيما يتعلق بمنح الحوافز للكوادر الأكاديمية، والفنية، والبحثية، والإدارية؛ لزيادة المنافسة في الأداء.

10-إعداد التشريعات التي تنظم أمور التراخيص الخاصة بمؤسسات التعليم، والكوادر الفنية العامة بها، وكيفية تصنيف مهاراتها.

11.8 المرتكز الحادي عشر- المسؤولية المجتمعية والاستدامة:

- تشجيع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي علي الالتزام بالمواصفات والمعايير والمؤشرات المحلية والدولية، ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية والاستدامة، (المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000، الأهداف 17 للتنمية المستدامة SDG، معايير الاستدامة البيئية ISO 14001، قانون الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، منشورات World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)، و Sustainability Accounting Standards Board (SASB)، وقياس الإنجاز المحرز دوريا، والعمل علي تطوير إستراتيجياتها باستمرار لتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع، والاقتصاد المحلي، والبيئة عامة.
- تبني برامج ومشاريع التعليم العالي والبحث العلمي، الموجهة نحو الاستدامة.
- تعزيز تعاون المؤسسات التعليمية والبحثية مع المجتمع المحلي.
- تطبيق ممارسات الاستدامة في الحرم الجامعي، والمراكز البحثية.
- تعبئة الموارد لتعزيز الابتكار الاجتماعي، وإعداد قادة مستدامين.

السياسات التنفيذية المقترحة:

1- تعزيز التعليم الموجه نحو الاستدامة، من خلال إدماج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية لجميع التخصصات، وتطوير برامج تعليمية، تركز على التحديات البيئية والاجتماعية.

2- تشجيع البحث العلمي المستدام، من خلال دعم البحوث التي تركز على حلول مبتكرة للتحديات البيئية، والإجتماعية.

3- تطبيق ممارسات الاستدامة في المراكز البحثية، والحرم الجامعي بالجامعات، من خلال تطوير المباني، وصيانة الحرم الجامعي، وفقًا لمبادئ الاستدامة ،وتحسين إدارة الموارد، مثل: المياه، والطاقة، والنفايات.

4- تعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، من خلال إنشاء شراكات مع المؤسسات المحلية؛ لتحفيز المشاريع المجتمعية، وتنظيم الفعاليات والمبادرات، التي تستهدف القضايا الاجتماعية والبيئية.

5- إعداد قادة مستدامين من البحاث، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، من خلال توفير برامج تدريبية وورش عمل تُعنى بمهارات القيادة المستدامة، والخدمة المجتمعية، وتشجيع هؤلاء؛ للانخراط في القضايا الاجتماعية، والبيئية.

6- تعبئة الموارد لتعزيز الابتكار الاجتماعي، من خلال تخصيص موارد لتمويل المشروعات، التي تهدف إلى تحقيق الأثر الاجتماعي، وتقديم حوافز للمبادرات، التي تُحسِن حياة المجتمعات المحلية.

7- تقديم منح ودعم مالي لدراسة أبحاث الاستدامة، والخدمة المجتمعية، ومنح فرص وأولوية للبحاث، وللطلاب، الذين يركزون على مشاريع، تتعلق بالاستدامة، والمساهمة المجتمعية.

8- تحديد معايير استدامة للمشاريع البحثية، ووضع معايير، يجب أن تلتزم بها المؤسسات البحثية في المشاريع البحثية؛ للحصول على التمويل ،مع أهمية تنظيم ندوات ،ومنتديات للبحث في مواضيع الاستدامة للبحوث العلمية، والتطبيقية.

9- إنشاء مراكز تميز، تهتم ببحوث متخصصة، تركز على الاستدامة، والقضايا المجتمعية والبيئية، مما يُعزز الفعالية في تحقيق المستهدفات، وتوطين التعاون بين مختلف التخصصات ذات الصلة بالاستدامة، والخدمة المجتمعية.

10-إنشاء لجان وفرق عمل معنية بالاستدامة، والخدمة المجتمعية، داخل المراكز البحثية، والجامعات، وتشكيل فرق متعددة التخصصات؛ لمتابعة تنفيذ مبادرات الاستدامة، والخدمة المجتمعية، ورصد التقدم المحرز بالخصوص.

11-تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص، من خلال التعاون في تبادل المعرفة والخبرات في مجال الاستدامة، وتطوير برامج مشتركة، تسعى لحل مشاكل المجتمع المحلي.

12-تنفيذ برامج توعية، وزيادة الوعي، من خلال تنظيم ورش عمل، وحملات توعوية للبحاث، وأعضاء هيئة التدريس، وللطلاب، والموظفين، حول أهمية الاستدامة، والخدمة المجتمعية، واستخدام وسائل التواصل الإجتماعي لنشر المعرفة بالمبادرات المستدامة، والمجتمعية.

13-زيادة التمويل للبرامج التعليمية، وللمشاريع البحثية الموجهة نحو الاستدامة، والخدمة المجتمعية.

14-تقييم الأداء المستدام من خلال وضع نظام لتقييم الأداء فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، والاستدامة سنويًا ،ومشاركة النتائج مع المجتمع الأكاديمي ،والبحثي، والمجتمع المحلي؛ لزيادة الشفافية، ونشر ثقافة الاستدامة، والمشاركة المجتمعية، والتعاون، والتطوير المستمر خدمة للمجتمع، والاقتصاد المحلي عامة.

9. الخطة التنفيذية للإستراتيجية

لقد تبنت اللجنة المكلفة بإعداد مشروع الإستراتيجية مبدأ تضمين الإستراتيجية خطة تنفيذية لها، انطلاقا من أن نجاح أي خطة إستراتيجية، يعتمد بشكل أساسي على وجود آليات لتنفيذها. وذلك للنأي بها عن الوقوع في خانة التنظير، واقتراح الخيارات الإستراتيجية، دون وجود رابط بالتنفيذ، وسياساته، وآلياته. من هنا توجهت اللجنة إلى وضع تصور لخطة تنفيذية ذات أهداف واضحة (إستراتيجية، وفرعية)، وهي نفسها أهداف الإستراتيجية، وذات مؤشرات أداء قابلة للقياس. ومتطلبات واقعية. مع اقتراح جداول زمنية محددة، ممثلة السياسات التي أقرتها الإستراتيجية، وملتزمة بالرؤية والرسالة والمبادئ التي تنادي بها. لقد تم تصميم الخطة التنفيذية بناء على تحليل التحديات، وفهم الفرص المتاحة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والمؤسسات التابعة له.

تتكون هذه الخطة من مصفوفة لكل هدف من أهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية له، والتي تمثل ركائز السياسات، والمشاريع، والبرامج التنفيذية، التي يعتمدها القطاع في طريق نموه وتطوره، خلال العقد القادم.

لقد احتوت تلك المصفوفات على البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها؛ من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة. كما تحتوي على المؤشرات الأساسية لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المرسومة . إن الغرض من المصفوفات المقترحة لتنفيذ الأهداف، هو رسم خارطة طريق لخطوات التنفيذ من خلال الأجهزة والآليات المتوفرة لدى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تتطلب الإجراءات والعمليات التنفيذية، كما تحددها المصفوفات المقترحة تكاثفاً للجهود، والعمل، والتنسيق مع وبين جميع الجهات المعنية؛ من أجل الوصول إلى أفضل النتائج على أرض الواقع، وتحقيق المطلوب بالحد الأقصى استثماراً للموارد المتاحة . وتوفر مصفوفات الأهداف المذكورة في هذا البند إطاراً مرناً لإحداث التوازن بين التحديات والفرص، وبين المأمول والمتاح، مع الاحتفاظ بالرؤية، والرسالة، والمبادئ، التي أقرتها هذه الإستراتيجية. وهي على النحو التالي:

1.9 مصفوفة الهدف الأول- تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية * (د.ل)	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تطوير التشريعات واللوائح بما يمكن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من تحقيق الاستقلالية في إدارة شؤونها.	مراجعة وتطوير القوانين واللوائح والقرارات الّتي تتعلق بتحقيق الاستقلالية والتنافسية في نظام التعليم العالي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - لجان وفرق فنية متخصصة. - الإدارة القانونية بالوزارة. - الحكومة. - البرلمان. - الجامعات والمراكز البحثية.	144×10^3											- عدد التشريعات واللوائح والنظم وعدد القرارات الصادرة، المعززة لاستقلالية الجامعات والمراكز البحثية. - استقلالية الجامعات والمراكز البحثية بما يعزز مبدأ اللامركزية والتنافسية في الأداء.
تطوير سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي	دراسة سوق العمل والاحتياجات والسعة الاستيعابية للجامعات الليبية ووضع معايير استرشادية عامة للقبول في مختلف الجامعات الليبية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - مركز ضمان الجودة. - وزارة العمل.	10×10^3											- عدد الدراسات المنجزة عن سوق العمل للخريجين، السعات الاستيعابية للطلاب في مختلف الجامعات الليبية، معايير قبول الطلاب في مختلف الجامعات الليبية. - اللوائح والقرارات الصادرة من مختلف الجامعات الليبية في شأن معايير القبول للطلاب.
	تطوير سياسات ونظم القبول وتصميم منظومات إلكترونية متكاملة لإجراءات القبول والمتابعة فيما بعد التخرج للطلاب على مستوي مختلف الجامعات الليبية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - مركز ضمان الجودة.	24×10^3											- صدور لوائح وقرارات وأدلة تحدد سياسات القبول في مختلف الجامعات الليبية. - ميكنة وتكامل إجراءات القبول والمتابعة والتخرج لمختلف طلاب الجامعات الليبية. - وجود منظومات لربط الطلاب الخريجيين بالجامعات فيما بعد التخرج.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
- تنمية وصقل الموارد البشرية (أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة) وتنمية وتطوير قُدراتها العلمية والبحثية لتكون قادرة على التنافس والإبداع والتميز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال: - دعم التدريب والابتكار في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية لتوفير بيئة تعليمية وبحثية محفزة لتطوير قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والإداريين. - تطوير برامج التدريب المستمر، من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للطلاب والكوادر الأكاديمية والإدارية في	تنفيذ دورات منتظمة في بناء وتطوير القدرات لأعضاء هيئات التدريس والبحاث والموظفين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - إدارة الموارد البشرية بالوزارة والهيئة.	400×10^3										- عدد الدورات المتخصصة لأعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي سنوياً. - توفر كوادر مختلفة مدربة ومتخصصة في الجامعات والمراكز البحثية. - ارتفاع معدل الزيادة في الكوادر العلمية والبحثية والإدارية المتحصلة على شهادات مرخصة لمزأولة بعض المهارات والجدارات ذات الصلة بأنشطتهم وواجباتهم الوظيفية بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
	- تطوير إستراتيجية وسياسات وخطط البعثات الخارجية وميكنة النظم الإدارية والمالية واستحداث آليات جديدة لتمويل برامجها.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الحكومة. - الملحقيات التعليمية بالخارج.	2.0×10^6											- توفر السياسات واللوائح المنظمة للبعثات الدراسية. - توفر نظم وتجهيزات ومنظومة آنية ومتكاملة لمتابعة الشؤون العلمية والإدارية والمالية للطلاب المبعوثين.
	- بناء قدرات إدارة التخطيط بالوزارة في الجوانب التخطيطية، وإعداد الإستراتيجيات والخطط التنفيذية للوزارة، وربطها مع معهد التخطيط التعليمي بباريس التابع لمنظمة اليونيسكو في البرامج التدريبية، وتوفير برامج الحاسب المتخصصة في التخطيط، وإعداد الإستراتيجيات والخطط التنموية للقطاع.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - منظمة اليونيسكو	200×10^3											- ازدياد عدد الكوادر المؤهلة والمدربة في الجوانب التخطيطية وإعداد الإستراتيجيات والخطط التنفيذية بإدارة التخطيط. - توفر البنية التحتية لإدارة التخطيط من تجهيزات وبرامج حاسوب متخصصة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية بانتظام وكفاية.	- تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات الّتي تهتم بتطوير الكوادر التعليمية والبحثية في الجامعات والمراكز البحثية. - تنظيم الدورات التدريبية الداخلية والخارجية المتخصصة في تطوير المناهج -طرق التدريس- والوسائل التعليمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - إدارة الموارد البشرية بالوزارة والهيئة.	4.0×10^6											- عدد المؤتمرات والندوات وورش العمل المنعقدة. - عدد الدورات الداخلية والخارجية للكوادر. - الزيادة في إعداد الكوادر المدربة والمتخصصة في الشؤون الأكاديمية والتنظيمية والبحثية في الجامعات والمراكز البحثية.
	تنظيم المسابقات الّتي تهتم بالابتكار وتشجيعها من خلال الجوائز والجوائز لخلق روح التنافس.	- وزارة التعليم العالي. - هيئة الأبحاث الليبية. - الحكومة. - الجامعات. - مراكز الأبحاث.	2.5×10^3											- عدد المسابقات المنفذة سنوياً. - الزيادة المستمرة في عدد الابتكارات سنوياً. - عدد الجوائز الممنوحة سنوياً.
إنشاء بنية تحتية متطورة لتعزيز البحث العلمي والتعليم العالي.	إعادة الهيكلية والصيانة والمعايرة والتطوير للمعامل والورش المتوفرة حالياً في الجامعات والمراكز البحثية وتوفير الفنيين المتخصصين والمرخصين في أعمال التشغيل والصيانة والمعايرة الدورية للتجهيزات والمعدات.	- وزارة التعليم العالي. - هيئة الأبحاث الليبية. - الجامعات. - مراكز الأبحاث. - المؤسسات والشركات المتخصصة في الصيانة والمعايرة سواء كانت محلية أم خارجية.	2.0×10^9											- توفر الصيانة والمعايرة للمعامل والورش بالجامعات والمراكز البحثية، وإعادة تشغيل ما هو متوقف حالياً. - توفر الفنيين المتخصصين والمرخصين للعمل في المعامل والورش داخل الجامعات والمراكز البحثية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية * (د.ل)	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- تطوير نُظُم الاتصالات والمعلومات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى ،مع الاهتمام بتوفير خدمات الإنترنت والويب ومنظومات البحث للحصول على المعلومات والبيانات، والاطلاع على مختلف البحوث وبراءات الاختراع المتوفرة بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى. - إنشاء مراكز متخصصة تتبنى تطبيق التقنيات الحديثة، مثل: تقنيات استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - إدارة التخطيط والتطوير بالوزارة والهيئة. - الجامعات والمراكز البحثية. - شركات الاتصالات الليبية.	1.5×10^9 10×10^6											- توفر خدمات الإنترنت والويب بالكفاية والسرعة المطلوبة داخل الحرم الجامعي بالجامعات وفي مختلف المراكز البحثية. - عدد مشاريع البنية التحتية المتخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعى المستحدثة بالمراكز البحثية والجامعات. - الزيادة في عدد البرامج والمنظومات والفهارس ووسائل البحث الإلكتروني في مكتبات الجامعات والمراكز البحثية
	- إنشاء وحدات ومعامل متخصصة تتبنى توليد، أو تبني تطبيق التقنيات المستحدثة دورياً مثل تقنيات استخدام وتطوير الذكاء الإصطناعي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعات والمراكز البحثية.	2.5×10^9											- عدد المعامل والوحدات المتخصصة في التقنيات المستحدثة في الجامعات والمراكز البحثية. - ازدياد عدد حالات توليد وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجامعات والمراكز البحثية
	استحداث مراكز تميز بحثية وجامعات أكاديمية وتقنية	- الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي.	1.0×10^9											عدد الجامعات والمراكز البحثية المتميزة المستحدثة في تخصصات ومجالات ريادية، بحيث تكون بيت خبرة في مجال التخصص على مستوى الدولة الليبية.
	إعادة هيكلة وتجهيز المكتبات ومراكز الحوسبة المركزية والسحابية والمعامل والورش في الجامعات	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	3.0×10^9											- عدد المكتبات التي تم إعادة تنظيمها وصيانتها في الجامعات والمراكز البحثية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	والمراكز البحثية، وتزويدها بالفهارس وبالبرامج المتخصصة، والتجهيزات والمعدات في مختلف العلوم والتقنيات والمنظومات الإلكترونية الحديثة.	- الهيئة الليبية للبحث العلمي. - الجامعات. - المراكز البحثية.												- عدد المعامل والورش التي تمت صيانتها وتجهيزها في الجامعات والمراكز البحثية. - توفر خدمات الحاسب الآلي المركزي والسحابي في الجامعات، والمراكز البحثية. - توفر منظومات البحث والفهرسة بالمكتبات في الجامعات والمراكز البحثية. - اشتراك الجامعات والمراكز البحثية في الدوريات ومختلف فهارس العلوم.
	استحداث مقرات دائمة ومناسبة ومملوكة للدولة ومخصصة لديوان الوزارة والهيئة.	- الحكومة. - وزارة التخطيط. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	40×10^6											- تخصيص مقرات دائمة ومناسبة لديوان الوزارة والهيئة مملوكة للدولة ومخصصة رسمياً من مصلحة الاملاك.
	تطوير برامج وخطط متقدمة لتوفير خدمات مميزة لأعضاء هيئات التدريس والبحاث والطلاب والموظفين في الجامعات والمراكز البحثية.	- الجامعات. - المراكز البحثية.	200×10^6											- توفر مكاتب وخدمات الإعاشة والراحة لأعضاء هيئة التدريس والبحاث في الجامعات والمراكز البحثية. - توفر خدمات الإعاشة والراحة والترفيه والنشاط للطلاب والموظفين في الجامعات والمراكز البحثية.
تطوير المناهج والبرنامج الدراسي، بما يحقق المواصفات المعيارية ويستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية.	- مشروع لتسليط الضوء على الحاجة إلى التطوير المستمر ولمتطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل الليبي المستقبلي. - مشروع لتحديد أهداف تطوير المناهج، ثم ترجمتها على شكل معايير - مشروع لاختيار طرق وأساليب وإستراتيجيات إعداد المناهج والتدريس، التي تتناسب مع مختلف التخصصات.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - إدارة الجامعات بالوزارة. - الجامعات العامة. - مركز البحوث التعليمية. - المركز الوطني لضمان الجودة.	300×10^6											- صدور دليل احتياجات السوق الليبي من الوظائف المستقبلية وتوصيفها. - صدور أدلة ومعايير وإستراتيجيات وخطط تصميم وإعداد المناهج وتطويرها. - صدور تقرير يبين أهم الوسائل والتقنيات التعليمية، والواجب تبنيها لمساعدة الأستاذ والطالب في إنجاز مهامهما.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- اختيار ووضع الوسائل والتقنيات التعليمية، التي من شأنها مساعدة الأستاذ والطالب لتحقيق أهداف المناهج المستهدفة.													
تعزيز التعاون والشراكات الوطنية والدولية في مجال التعليم العالي، من خلال الارتباط بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة.	- تصمم إطار عمل لتطوير علاقات تعاونية بين الجامعات الليبية والعالمية، بهدف التكامل والوقوف على أبرز التطورات التي تشهدها الجامعات العالمية. - مشروع لتبادل البرامج والخبرات الأكاديمية والأبحاث محلياً ودولياً، وإقامة مشاريع بحثية مشتركة، وتنظيم ندوات ومؤتمرات علمية، و برامج تبادل طلابية على مستوى التدريب التعاوني، أو الزيارات العلمية الصيفية، يمكن من خلالها إيجاد بيئة خصبة، تُثري المؤسسات التعليمية ومنتسبيها والعملية التعليمية، وتنطلق بها نحو آفاق العالمية.	- إدارة التعاون الدولي بالوزارة. - الجامعات العامة والخاصة.	2.5×10^6										- معدل الزيادة في عدد الاتفاقيات والشركات الدولية المنجزة والمفعل منها ونتائج تحقيق أهدافها. - معدل الزيادة في عدد الأبحاث التطبيقية والمنشورة الناتجة عن التعاون والشراكة الدولية. - معدل التطور المستمر في عدد الابتكارات، والاختراعات، والجوائز الناجمة عن اتفاقيات التعاون المشتركة المبرمة بين الجامعات على المستوى المحلي والدولي. - معدل الزيادة في عدد الكوادر المؤهلة والمدربة أو المرخصة في مزأولة بعض الجدارات، والمهارات الناجمة عن اتفاقيات التعاون المشتركة بين الجامعات على المستوى المحلي والدولي.

2.9 مصفوفة الهدف الثاني: ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم أثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
فتح مسارات جديدة للتعليم الجامعي (الأكاديمي والتكنولوجي) لتستجيب لطموحات المجتمع في التعليم الجامعي والعالي في القطاعين العام والخاص.	- فتح فروع للجامعات الأجنبية. - استحداث جامعات نموذجية جديدة في الأقاليم الثلاث. - استحداث جامعات تقنية. - إصدار تشريع يهدف إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص في استحداث جامعات مرموقة باشتراطات محددة من الدولة.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمى ووزارة التعليم التقنى والفني. - وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة التخطيط. - القطاع الخاص. - هيئة الاستثمار. - المصارف.	2.0×10^6											- صدور تشريع يرسم سياسات التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. - توفر وتنوع مسارات جديدة للتعليم العالي. - معدل الزيادة في عدد الجامعات والكليات التقنية. - ازدياد عدد الجامعات الخاصة المدعومة من الدولة.
توفير المناخ والبيئة المحفزة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.	- إطلاق مشروع تطوير شامل لتوفير الإمكانات التقنية واللوجستية المختلفة الداعمة للعملية التعليمية لأعضاء هيئات التدريس والطلاب في الجامعات. - إطلاق مشروع لتوفير جميع الخدمات وتعزيز البنية التحتية اللازمة لتلبية متطلبات الراحة والمحفزة للعطاء والاستقرار لفترات أطول، وتحسين الأداء داخل الحرم الجامعي، مثل: المكتبات، المقاهي والمطاعم، دورات المياه، خدمات الحاسب ومنظومات البحث، وغيرها.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط. - الجامعات.	4.0×10^6											- معدل التطور في توفير خدمات ممتازة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالحرم الجامعي. - معدل الزيادة في استقرار الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمدة أطول بالحرم الجامعي. - معدل التحسن في توفر الإمكانات والخدمات ووسائل التقنية المشجعة لتخصيص أوقات أكثر لإبقاء أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الحرم الجامعي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
زيادة فرص الوصول إلى التعليم الجامعي من خلال تعزيز الفرص للطلاب من الطبقات الاجتماعية المختلفة والمجتمعات النائية للدخول إلى التعليم الجامعي عن طريق توفير المنح والبرامج التعليمية والدعم المالي لهم عند الحاجة.	- إصدار تشريع يخول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنظيم اشتراطات القبول والمنح الدراسية والدعم المالي للطبقات الاجتماعية المختلفة المحتاجة؛ بهدف تمكينهم من الحصول على فرص التعليم العليمي بالجامعات المختلفة، وفي مختلف التخصصات.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والجامعات. - وزارة المالية. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - البلديات.	400×10^3										- تحقيق النسبة المحددة من الفرص المتاحة للتعليم العالي من الطبقات الاجتماعية المختلفة.
تطوير مهارات التعلم طوال الحياة من خلال توفير برامج تعليم متنوعة ومرنة تساعد الأفراد على الاستمرار في التعلم وتنمية مهاراتهم.	- استحداث مشاريع تنموية جديدة في الجامعات الليبية ومن بينها على سبيل المثال ما يلي: 1. التعليم عن بُعد. 2. التعليم الإلكتروني والتفاعلي. 3. التعليم المستمر. 4. تعليم الكبار في السن.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التعليم التقني. - وزارة العمل. - وزارة التخطيط. - الجامعات.	600×10^3										- ازدياد فرص الإتاحية للتعليم في الجامعات الليبية. - تنوع وتعدد البرامج والمسارات التعليمية والمهنية بالجامعات الليبية.
تعزيز التنوع والشمولية في التعليم الجامعي ضماناً لتمثيل جميع شرائح المجتمع في التعليم الجامعي، وتعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي في الحرم الجامعي.	- استحداث مشروع يهدف إلى تعزيز مبادئ التنوع والشمولية في التعليم الجامعي، والذي يضمن تحقيق مبدأ التنوع في الجامعات بحيث يشمل مشاركة الطلاب الوافدين ،ومختلف شرائح المجتمع الليبي متعدد الثقافات والطبقات والتنوع، من حيث العرق والاحتياجات الخاصة المختلفة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - وزارة الخارجية. - الجامعات.	50×10^3										- الزيادة في نسب التنوع لمختلف شرائح المجتمع الليبي في الجامعات. - الزيادة في النسب المستهدفة من الطلبة الوافدين في مختلف الكليات الجامعية.

3.9 مصفوفة الهدف الثالث: دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعليم وتعلم ذات جودة عالية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في مجال توفير الخدمات التعليمية وتحسين جودة التعليم.	- تبني مشروع صياغة قانون جديد يسمح ويلزم المؤسسات الحكومة بإقامة شراكات تعاونية بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد نوع وحجم الدعم الحكومي المقرر للقطاع الخاص، والتركيز على التعليم العالي بشكل خاص. - إنشاء مراكز ومعاهد مشتركة. - استحداث برامج أكاديمية مشتركة بالتركيز على أولويات الدولة واحتياجها.	- البرلمان - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - اتحاد الجامعات الخاصة. - رؤساء الجامعات العامة والخاصة. - أكاديمية الدراسات العليا. - مؤسسات التعليم الخاص. - المركز الوطني لضمان الجودة.	40×10^3											- صدور تشريع ينظم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي. - عدد المشاريع المشتركة المستحدثة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي والبحث العلمي
تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير من خلال دعم القطاع الخاص في تطوير حلول وتكنولوجيا التعلم المبتكرة بما يمكن من تحسين جودة التعليم وتعزيز الفرص التعليمية المتاحة.	- استحداث مشروع لتفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص بإجراء أبحاث مفيدة، تجريها بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي المتخصصة والقادرة. - إطلاق مشروع لإنشاء صندوق لدعم البحوث والابتكار ،يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتم تمويله من الدولة (الضرائب والزكاة....) والمؤسسات القائمة والشركات (نفط، مصانع، شركات الاتصالات، قوات مسلحة والجهات الحكومية الأخرى)، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المجتمعية. - إنشاء مراكز بحثية مشتركة متخصصة عملاً بمبدأ	- وزارة المالية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - اتحاد الجامعات الخاصة. - الجامعات العامة والخاصة.	200×10^3											- الزيادة المستمرة في عدد الشراكات المنفذة. - الزيادة في عدد الأبحاث المنفذة من خلال الشراكة سنوياً. - مجموع الإنفاق على الأبحاث المتاح خلال العام. - مجموع التمويل الموجهة لدعم

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الشراكة بين القطاعين العام والخاص وربط المؤسسات الخدمية والإنتاجية بالمؤسسات التعليمية	- أكاديمية الدراسات العليا. - القطاع الخاص.												الصندوق من شركات القطاع العام. - عدد المراكز البحثية المتخصصة المنشأة وتوزيعها الجغرافي.
تعزيز برامج التدريب والتأهيل في مؤسسات التعليم الخاص وتوفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني بما يمكن من تعزيز مهارات وجدارات أعضاء هيئة التدريس، وتطوير قدراتهم في تقديم تعليم ذي جودة عالية.	- إطلاق مشروع لصياغة قوانين ولوائح تنظم تأهيل المدرسين وأعضاء هيئة التدريس بشطريه (العام والخاص) وفي مختلف التخصصات، يحدد مستويات الشهادات ومناهجها على أن تشمل مجالات الاتصال البيني وعلم النفس التربوي، وطرق التدريس، وتدريس التخصصات المختلفة. - استحداث مشروع قانون الترخيص لمؤسسات التأهيل والتدريب بشطريه وتقديم برامج مؤهلات التدريس. - استحداث مشروع تحديث مسار انخراط وتطور أعضاء هيئة التدريس في المسار الأكاديمي في القطاع. الخاص والعام وربطه بالحصول على شهادات التدريس/التربوي المطلوبة. - إطلاق مشروع إنشاء مراكز متخصصة للتطوير المستمر للكوادر العلمية والفنية بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بشطريه العام والخاص. - إطلاق مشروع لتحديد البرنامج التطويرية لأعضاء هيئة التدريس والبحاث في المجالات المتعلقة بالجدارات والمهارات وتحديد قائمة ومفردات الدورات الأساسية.	- البرلمان - وزارة التعليم العالي - مديرو الجامعات العامة والخاصة.	500×10^3										- صدور القانون واللوائح المستهدفة. - زيادة نسب الحاصلين على شهادات التأهل في مجال التدريس الأساسي والثانوي والجامعي من المجموع الكلي. - نسب الحاصلين على شهادات التدريس في كل تخصص من المجموع الكلي في التخصص المحدد. - عدد وتوزيع مؤسسات التدريب الخاصة /العامة الحاصلة على مؤهلات التدريس وتوزيعها جغرافيا. - صدور وثيقة مسارات أعضاء هيئة التدريس. - إنشاء مركز للتطوير المستمر بالوزارة. - عدد مراكز التطوير المستحدثة بالجامعات

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
														والمؤسسات التعليمية والبحثية. - عدد الدورات المنجزة سنوياً لأعضاء هيئة التدريس ضمن برنامج تطوير أعضاء هيئة التدريس. - عدد أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من الدورات المنجزة سنوياً. - قياس معدلات أعضاء هيئة التدريس بعد برنامج التطوير. - عدد التقارير المستمرة عن نتائج عمل مراكز تطوير التعليم.
تشجيع الاستثمار في البنية التحتية التعليمية في مؤسسات التعليم العامة والخاصة من خلال الاستثمار في البنية التحتية الجامعية، وتحديث التجهيزات التعليمية ،بما يمكن من توفير بيئة تعليمية محسنة ومستدامة.	- إطلاق مشروع لاستكشاف فرص للتمويل من خلال الاستثمار الداخلي، أو الخارجي ومنح القروض من الدولة، أو المصارف لتعزيز البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والبحثية. - استحداث مشروع لمراجعة التشريعات المتعلقة بتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي والعقارات والتوريدات والإعفاءات الضريبة الجمركية للمؤسسات التعليمة والبحثية ومشاريعها التطويرية بالاستعانة باللوائح المحلية القائمة والنصوص ذات الصلة في الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقية اليونيسكو، خاصة في الجوانب التعليمية والبحثية والإعفاءات الجمركية.	- وزارة المالية. - المصارف. - هيئة تشجيع الاستثمار. - المؤسسات التعليمة. - وزارة الصناعة.	40×10^3										- عدد الشراكات السنوية المنجزة بين القطاع العام والخاص. - إجمالي قيمة التمويل الذي يتم توفيره سنوياً من خلال آليات الشراكة بين القطاع الخاص والعام. - عدد المشاريع التطويرية المنفذة سنوياً.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
														- صدور تشريعات تسهل عملية إطلاق المشاريع وإجراءات التوريد للمؤسسات التعليمة الخاصة والعامة. - عدد القرارت التي تتعلق بالإعفاءات الضريبية والجمركية للمؤسسات التعليمية والبحثية. - عدد ومساحة الأراضي المخصصة للمشاريع التعليمية والبحثية.
تعزيز الابتكار في التعليم من خلال دعم الشركات الناشئة، والابتكارات التعليمية، بما يمكن من تطوير وتنفيذ حلول جديدة لتحسين آليات التعلم وتعزيز جودة التعليم	1. تخصيص دعم مالي للشركات والمؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة المعتمدة والمتميزة (يمكن أن تكون في شكل جوائز تميز متخصصة). 2. إنشاء صندوق لدعم البحوث والابتكار يتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتم تمويله من الدولة والمستثمرين. 3. إنشاء صندوق لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة (SME's) يتبع وزارة الصناعة. 4. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة بالمؤسسات التعليمية أو بالشراكات مع المؤسسات التعليمية. 5. التركيز على الريادة التقنية.	- الحكومة. - وزارة الصناعة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المستثمرون المحليون والخارجيون. - المصارف. - هيئة تشجيع الاستثمار.											- حجم الأموال المخصصة لدعم المؤسسات التدريبية والتعليمية الخاصة والمتميزة. - إنشاء صندوق لدعم البحوث والابتكار. - حجم الأموال المخصصة لصندوق تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة (SME's) - عدد الحاضنات ومسرعات الأعمال المستحدثة ، وتوزيعها الجغرافي وتخصصاتها.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
														- عدد رواد الأعمال الذين يتخرجون سنوياً من حاضنات ومسرعات الأعمال، وعدد الشركات المنشأة من هؤلاء في قطاع التعليم. - النسبة السنوية للمشاريع الجديدة، والنسبة السنوية للمشاريع المنتهية. - عدد براءات الاختراع المسجلة.

4.9 مصفوفة الهدف الرابع- استحداث آليات مراقبة الأداء وربطها بالأجور والترقيات:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تجويد بيئة العمل من خلال تطوير آليات التدقيق والمراقبة، بما يمكن أدوات ووسائل تحديد الثغرات التي تؤدي إلى تحسين الأداء العام.	- إطلاق مشاريع لتنفيذ الدراسات والبحوث والاستبانات الهادفة إلى تجويد بيئة العمل وتحسين الأداء داخل الجامعات والمراكز البحثية. - إعداد وتطوير أدلة استرشادية لاختيار وتنوع أدوات المراقبة والتقييم والتدقيق ، بحيث تشمل آراء أصحاب المصلحة من طلاب وأولياء أمور وأرباب العمل في أداء أعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين، بما فيه رأي أعضاء هيئة التدريس في أداء الموظفين من خلال استبانات خاصة بذلك.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات ومراكز البحوث. - المركز الوطني لضمان الجودة.	500×10^3	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	- عدد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى تطوير وتحسين الأداء في الجامعات والمراكز البحثية. - معدل الاستفادة من نتائج تحليل بيانات الاستبانات في تطوير أداء الجامعات والمراكز البحثية. - التحسن في معايير قياس أداء الجامعات والمراكز البحثية على المستوى السنوي. - عدد الأدلة الصادرة والمعتمدة لتحسين الأداء - عدد الجامعات والمراكز البحثية المحلية التي حققت التميز والريادة في التصنيفات المحلية والعالمية.
التأكيد على العدالة في التقييم مما يساعد آليات التدقيق والمراقبة على ضمان تقييم عادل لأداء أعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين ، والمطابقة مع المعايير المحددة، مما يحقق العدالة في توزيع الأجور وفرص الترقية.	-استحداث مشروع يهدف إلى تصميم وإدخال تقنيات الحوكمة الإلكترونية في مختلف عمليات التقييم والمراقبة إلكترونياً للإعداد والإجراءات التي تقوم بها مختلف الكوادر العاملة بالجامعات والمراكز البحثية وربط نتائجها بالأجور والترقيات التشجيعية المخولة قانوناً. -إطلاق مشروع شامل لإعداد أدلة الوصف الوظيفي وأدلة الإجراءات وتعليمات العمل	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل - إدارة التخطيط	200×10^3											- عدد أساليب وطرق ومنظومات التقييم الإلكتروني الصادرة بشأن الحوكمة في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. - عدد الوثائق والإجراءات الصادرة التي تسمح

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	لجميع الوظائف والمهن والمعايير القياسية في تنفيذ الأعمال والمهام من حيث الأداء والزمن اللازم للتنفيذ.	بالوزارة والهيئة. - الجامعات ومراكز البحوث. - المركز الوطني لضمان الجودة.												للعاملين بالتظلم والتعامل مع تظلماتهم بشفافية كاملة. - عدد أدلة الوصف الوظيفي وأدلة الإجراءات وتعليمات العمل الصادرة. - التحسن في معدل حصول العاملين على مستحقاتهم وترقياتهم في وقتها المناسب وفق المعايير المتبعة. - انخفاض معدل الدوران للكوادر في مؤسسات البحث العلمي والجامعات ودواوين الوزارة والهيئة.
تعزيز منظومة الحوافز والمكافآت من خلال تطوير التشريعات بالخصوص وربط نتائج التدقيق والمراقبة بالأجور والترقيات والتكليفات الوظيفية	إعداد خطة واضحة للمراجعة الدورية للتشريعات المنظمة للترقيات والمكافآت والحوافز المادية والمعنوية وفقاً لأسس العدالة والشفافية في تطبيق هذه التشريعات.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل - وزارة المالية. - الجامعات والمراكز البحثية.	50×10^3											- معدل التطوير الدائم للتشريعات المنظمة لأنظمة التحفيز. - عدد التشريعات التي تمت مراجعتها وتعديلها وفق المستهدف في مرحلة معينة. - معدل استجابة ورضا وقبول أعضاء هيئة التدريس والبحاث لمنظومة الأجور والمكافآت والحوافز.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
نشر الثقافة التنظيمية لغرض الالتزام بالمعايير والقواعد المعتمدة، مما يعزز الانضباط والشفافية في الجامعات والمراكز البحثية.	- إقامة الندوات وورش العمل الهادفة إلى نشر الثقافات التنظيمية والإدارية والقانونية المنظمة للعمل في المؤسسات البحثية والجامعات ،خاصة فيما يتعلق بنشر ثقافة النقد الذاتي بين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية والقبول بنقد أصحاب المصلحة الموضوعي. - المراجعة الدورية للمعايير القياسية التي تنظم الأداء والإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية. - ميكنة الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية في مختلف الجامعات والمراكز البحثية ،بما يكفل الانضباط في الأداء والشفافية والإفصاح وحكم القانون كأساس في تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة الرشيدة إلكترونياً وآنياً.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية	2.0×10^6										- عدد الورش والندوات المنجزة سنوياً في مجال الثقافة التنظيمية لمراكز الأبحاث والجامعات. - معدل العمل والتطوير لمعايير قياس الأداء والإنتاجية في المراكز البحثية والجامعات. - معدل التطور في مستوى الميكنة الإدارية والمالية والقانونية داخل الجامعات والمراكز البحثية، تعزيزاً للمبادئ الأساسية في الحوكمة الرشيدة. - المستوى المحقق في ميكنة الإجراءات على المستوى السنوي.

5.9 مصفوفة الهدف الخامس- تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
إعادة صياغة القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتعكس أحدث التطورات وتعالج التحديات المحلية والدولية في المجال.	مراجعة القوانين واللوائح دورياً من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، واقترح اعادة صياغتها وإقرارها؛ لتلبي متطلبات المرحلة، وتعالج الثغرات التي تظهر عند تطبيق هذه القوانين واللوائح.	- المؤسسات التشريعية. - الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المكاتب القانونية بديوان الوزارة والهيئة. - الجامعات والمراكز البحثية. - المجالس واللجان العلمية بالجامعات والمراكز البحثية	40×10^3											- عدد القوانين واللوائح المطورة سنوياً باستمرار. - عدد المراجعات التي تحدث لما هو مطبق من القوانين واللوائح النافذة سنوياً. - قياس معدل الرضا لدى أصحاب المصلحة من عاملين وطلاب ومؤسسات المجتمع المدني في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عن التشريعات والقوانين واللوائح النافذة.
تحديث وتعزيز اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتأهيل الأكاديمي والاعتراف بالمؤهلات الجديدة والمبتكرة.	مراجعة القوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة بالتأهيل الأكاديمي والاعتراف بالمؤهلات دورياً ومعالجة الثغرات فيها.	- الجامعات من خلال مكاتب الجودة. - الوزارة من خلال مقترحات إدارة شؤون الجامعات. - مركز ضمان الجودة وفق المنظومة الوطنية للمؤهلات.	70×10^3											- معدل التطوير المستمر للوائح المنظمة للتأهيل الأكاديمي والاعتماد والاعتراف بالمؤهلات. - عدد الأدلة الاسترشادية الصادرة ذات الصلة بالاعتماد والاعتراف بالمؤهلات.
تطوير السياسات والإجراءات لتشجيع البحث العلمي، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية والعالمية.	- عقد اتفاقيات تعاون محلية، والعمل على تفعيلها في مجال البحث العلمي بين مؤسسات التعليم العالي من جهة والمراكز البحثية من جهة أخرى تسمح بتبادل الخبرات واستغلال الإمكانات المتاحة. - عقد اتفاقيات تعاون بين مؤسسات	- الحكومة. - وزارة الخارجية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية - منظمة الثقافة والعلوم.	50×10^3											- معدل التطوير المستمر للسياسات والإجراءات المشجعة للبحث والتطوير. - معدل الزيادة المستمرة في أنشطة التعاون المشترك

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	التعليم العالي والبحث العلمي المحلية ونظيراتها من المؤسسات الإقليمية والدولية مع الحرص على تفعيلها.													بين الجامعات ومراكز الأبحاث المحلية والعالمية - عدد الاتفاقيات المحلية والدولية الموقعة والمفعّلة.
تطوير الآآيات والتشريعات الداعمة إلى الابتكار والتحفيز على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الجديدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.	مراجعة وتطوير التشريعات لكي تصبح أدوات تحفيز لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مجال إنتاج المعرفة والريادة ونقل التكنولوجيا.	- الجامعات والمراكز البحثية. - الجهات التشريعية. - الوزارة.	30×10^3											- عدد الآليات والتشريعات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة ، التي يتم تطويرها دورياً. - النتائج المحققة من هذه الآليات والتشريعات في قيمة النشر العلمي كماً وكيفاً.
تعزيز أساليب ولوائح التنسيق بين الجامعات وسوق العمل لتحديد الاحتياجات وتطوير برامج دراسية تلبي متطلبات سوق العمل.	- إجراء دراسات مستمرة عن حاجة سوق العمل ومعرفة متطلباته من التخصصات كماً ونوعاً. - إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات والزيارات للمرافق الإنتاجية الخاصة والعامة لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وأرباب العمل. - استحداث برامج ومنظومات ومنصات وقواعد بيانات لربط الخريجين من الجامعات والبحاث المتخصصين في المراكز البحثية مع أماكن ومؤسسات عملهم ؛للمساهمة في الربط بين هذه المؤسسات والجامعات والمراكز البحثية في إيجاد حلول لمعوقات الإنتاج وتقديم أفضل الخدمات التنافسية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل. - الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية عامة.	80×10^3											- عدد التقارير والدراسات والأدلة الصادرة بهدف التعرف بحاجة سوق العمل من الوظائف والمهن والمهارات. - عدد الورش والندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعات والمراكز البحثية بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة ذات العلاقة. - التغذية الراجعة من رضا أرباب العمل على أداء خريجي مؤسسات التعليم العالي والبحّاث. - الزيادة في عدد مشاريع الربط والتعاون بين الجامعات

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
														والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية عامة. - عدد المنصات والبرامج والمنظومات الصادرة والمفعلة الهادفة إلى تعزيز آليات الربط بين الجامعات والمراكز البحثية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

6.9 مصفوفة الهدف السادس- دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الأكاديمي والتكنولوجي والغرضي) والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة لدى البحاث والطلاب والالتزام بالأخلاقيات:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
دعم البحث العلمي وتوفير المناخ المناسب للبحاث.	- استحداث مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات البحث العلمي بالجامعات الليبية ومن بينها ما يلي: 1-إعادة تطوير وصيانة وتجهيز الورش والمعامل بالكليات التطبيقية، وميكنة آليات عملها وفقاً لما هو متوفر من أحدث التقنيات. 2-استحداث حاضنات أعمال مختلفة بالكليات ودعوة الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في تجهيزاتها بصفة متجددة لخدمة مشاريع الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال عمل الشركات بالمواءمة مع الأنشطة العلمية والتقنية والبحثية القائمة في الكليات. 3تبني مشاريع تمويلية للبحث العلمي بالجامعات بمشاركة من القطاع الخاص والشركات الاستثمارية والمنح والدعم المقدم من المنظمات والوكالات الدولية والمحلية وما ينتج عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط. - القطاع الخاص. - المركز الوطني لضمان الجودة.	3.0×10^6										- زيادة نسبة مخصصات مؤسسات البحث العلمي من الدخل الوطني. - تحديث التجهيزات والمعدات البحثية في المؤسسات البحثية دورياً. - معدل الزيادة المستمرة في عدد البحاث والأنشطة البحثية المنفذة في الأغراض التطبيقية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية. - معدل الزيادة السنوية في عدد حاضنات الأعمال. - الزيادة المستمرة في عدد الكوادر المدربة والمؤهلة في أعمال التشغيل والصيانة في المعامل والورش الفنية داخل الجامعات والمراكز البحثية. - الزيادة المستمرة في المشاريع الاستثمارية العاملة في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	-إطلاق مشروع لبناء القدرات والكوادر العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات، والتعاقد مع فنيين للتشغيل والصيانة والمعايرة للمعدات والتجهيزات ووضع وتطبيق آليات التدقيق والمطابقة والاعتماد للمعامل والترخيص للفنيين.													
استحداث نظام حوافز يتسم بالشفافية والموضوعية ، بما في ذلك تنظيم منح وجوائز للبحاث وللطلبة والمعيدين وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين المتميزين بشكل دوري .	- إطلاق مشروع لتطوير اللوائح والتشريعات ذات الصلة بالبحث العلمي وآليات منح الحوافز والجوائز للمتميزين العاملين في مجال البحث والتطوير عامة.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط - وزارة المالية.	40×10^3											- استقرار الكوادر البحثية والتخصصات المساندة في المؤسسات البحثية. - زيادة إنتاجية البحاث في المؤسسات البحثية. - عدد الجوائز والمنح السنوية الممنوحة للمتميزين من البحاث وأعضاء هيئة التدريس والإداريين
رفع جودة وفاعلية البحث العلمي بحيث يكون على نمط نظم البحث العلمي الذي يساهم في زيادة المعرفة وحل المشاكل وزيادة الإنتاجية وتوفير الخدمات والرفاهية للمجتمع.	- إطلاق مشروع لإعادة هيكلة وتكامل جميع المؤسسات البحثية في ليبيا ، وإصدار تشريع يكفل الالتزام من جميع المؤسسات المشرفة على المرافق والمراكز البحثية من تنفيذ بنوده. - إطلاق حملة توعوية في المؤسسات البحثية بأهمية نشر ثقافة وعلوم الجودة، وأهمية الالتزام بالمواصفات القياسية المتعلقة بالمعايرة والتقييس	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط.	30×10^3											- تحقيق معدلات مرتفعة في عدد الحلول التطبيقية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية الناتجة عن تطبيق نتائج البحوث والدراسات المنجزة من قبل مؤسسات البحث العلمي. - تحقيق مستويات مرتفعة في مؤشرات الأداء الدولية المعتمدة في التصنيفات العالمية ذات الصلة

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د. ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	والمطابقة والاعتماد والمنظمة للمعامل والورش والتجهيزات. - تشكيل فريق متخصص لإعداد أدلة متخصصة في اختيار وتصميم معايير لقياس جودة الأداء للبحاث والبحوث المخطط تنفيذها والنتائج المحققة. - إصدار وثيقة تبين أولويات البحث العلمي في ليبيا وإلزام المؤسسات البحثية بالاسترشاد بها وتحقيق أهدافها وتوجيه نتائجها لخدمة متطلبات التنمية. - إطلاق مشروع لإصدار اللوائح والقوانيين المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، بما لا يتعارض مع القيم والمعتقدات وعادات وتقاليد المجتمع الليبي.													المباشرة بجودة البحوث وتطبيقاتها. - صدور تشريعات وأدلة ووثائق تنظيمية لإدارة شؤون البحث العلمي وآليات تطوير أدائه. - صدور وإنفاذ اللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي في ليبيا.

7.9 مصفوفة الهدف السابع- الإنفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى:

الأهداف الفرعية	المشاريع	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم العالي من خلال تخصيص ميزانية أكبر لهذا القطاع، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية وتحسين المرافق الأكاديمية.	- إعداد مشروع قانون للتعليم العالي والبحث العلمي ينص على تحديد نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني من الدخل المحلي. - تطوير اللوائح والتشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي بما يكفل الاستثمار في البنية التحتية للمرافق الأكاديمية والبحثية.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية.	15×10^3											- صدور القوانين واللوائح التي تحدد نسب الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات من الدخل المحلى سنوياً. - زيادة النسبة في التمويل للجامعات والمراكز البحثية من الإيرادات الذاتية. - صدور القوانيين واللوائح المنظمة للاستثمار في البنية التحتية للمرافق الأكاديمية والبحثية. - عدد المشاريع المنفذة بالجامعات والمراكز البحثية المغذية للتمويل الذاتي بالجامعات والمراكز البحثية وكفاية أدائها. - عدد المرافق المنجزة سنوياً ، ونسبة توفر المتطلبات الأساسية للبنية التحتية المطلوبة للأداء الجيد وزيادة الإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية.
تسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي للفئات الأقل حظاً من خلال توفير مزيد من المنح الدراسية والدعم المالي، وتطوير برامج تخفيض التكاليف الدراسية.	- استحداث مشروع يهدف إلى توفير المنح وفرص للتمويل، أو قروض من الدولة، أو المصارف بدون أرباح للطلبة والبحاث الليبيين. - وضع آلية مناسبة للاستفادة القصوى من برامج تبادل المنح الدراسية بين الدول بما يخدم	- الحكومة. - وزارة الخارجية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة الشؤن الاجتماعية.	12×10^3											- الزيادة المستمرة في عدد المنح الممنوحة للطلبة الليبيين من ذوي الفئات الخاصة. - نسبة الاستفادة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في تمويل التجهيزات والمعدات التعليمية والبحثية.

الأهداف الفرعية	المشاريع	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	ويعزز أهداف التنمية وأولويات برامج البعثات الدراسية في الخارج. - تنفيذ دراسة شاملة على مستوى الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية المختلفة للاستفادة القصوى من اتفاقيات التعاون المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية والوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية لترشيد الإنفاق في فرص التدريب و التأهيل ، والحصول على التجهيزات والمعدات المعززة للعملية التعليمية والبحثية مقابل المساهمات التي تسددها الدولة الليبية لهذه الجهات سنوياً مقابل العضوية. - استحداث مشروع يهدف إلى تحديد الآليات المثلي في تقليل، أو إلغاء الضرائب الجمركية على متطلبات العمليات التعليمية والبحثية في الجامعات ،والمراكز البحثية، بما في ذلك الاستفادة من النصوص الواردة في اتفاقية منظمة اليونيسكو في هذا الشأن. - استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محلياً و خارجياً (لدعم	- الجامعات. والمراكز البحثية.											- نسبة تخفيض تكاليف التوريدات الناتجة عن إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات التعليم والبحث العلمي. - نسبة تمويل برامج التدريب، أو التأهيل من خلال برامج التعاون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. - المعدل السنوي لترشيد الإنفاق في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي. - - عدد فرص الإقراض الطلابي لمن يرغب في الدراسة على حسابه الخاص.

الأهداف الفرعية	المشاريع	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية).													
	- وضع الآليات اللّازمة لتقليل الفجوة بين الطلاب، من حيث الدخل، وتوفير أكثر من خيارات الدعم المالى للطلاب من العائلات منخفضة الدخل وتعزيز أحداث منصات مبتكرة لدمج تلك المجموعات في النظام مع الاستثمار في البرامج التي يمكن دعمها بأنواع مختلفة من المنح الدراسية التي تتصف بالإنصاف والتنوع. - استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محلياً وخارجيا (لدعم الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية) - توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب لتعزيز فرصهم التعليمية وتطوير مهاراتهم وجداراتهم، وزيادة فرص الانخراط في سوق العمل. - توفير دورات تدريبية، و ورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب لتعزيز قدراتهم وتحسين فرص توظيفهم.	- وزارة المالية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	4.0×10^6										- عدد البرامج التعليمية والتدريبية المحققة، والتي تدعم الترشيد في الإنفاق، وتعزيز الجدارات والمهارات للطلاب والبحاث، بما يعزز فرص الحصول على وظائف في سوق العمل. - عدد المنح الدراسية المؤمنة سنوياً لليبيين. - عدد القروض الممنوحة للطلاب والبحاث سنوياً.

الأهداف الفرعية	المشاريع	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
زيادة الاستثمار في البحوث العلمية، وتشجيع البحث الابتكاري والتفاعل بين الجامعات والصناعة والمؤسسات الأخرى، بما يعزز التطور التقني والتقدم العلمي.	- استحداث آليات وأدلة لأولويات الإنفاق والترشيد في المشاريع الاستثمارية للتعليم العالي والبحث العلمي، بما يتوافق مع المعايير والأُسس المتعارف عليها دوليا. - تحديد أولويات الاستثمار في المشاريع البحثية، بما يضمن تعزيز مبدأ الابتكار والتطور التقني الصناعي والعلمي، وتفعيل آليات التكامل والتعاون والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية الصناعية والخدمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - هيئة الاستثمار. - الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة.	14×10^3										- صدور أدلة ولوائح وأولويات للإنفاق والترشيد في التعليم العالي والبحث العلمي. - تحديد أولويات لمشاريع الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي. - عدد اتفاقيات التعاون المفعلة بين الجامعات والمراكز البحثية. - ازدياد معدل فرص التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - معدل التزام مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمعايير والأسس المتعارف عليها دولياً في الإنفاق والترشيد في الاستهلاك.
تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وتقديم فرص الدعم للطلاب والباحثين عن العمل والدراسة في بيئات دولية.	استحداث برامج تعاون بين الجامعات الليبية والمراكز البحثية الليبية مع المؤسسات العلمية والبحثية الدولية؛ بهدف تبادل المعارف وأساليب ترشيد الإنفاق وتدريب الطلاب والبحاث على آليات وطرق الإنفاق والترشيد.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات العلمية والبحثية الدولية المناظرة للجامعات والمراكز البحثية الليبية.	60×10^3										- عدد اتفاقيات التعاون المشتركة بين الجامعات والمراكز البحثية المحلية مع نظائرها العالمية. - عدد الخريجين والبحاث المؤهلين، والذين لهم مهارات وجدارات تخصصية في أساليب التمويل والإنفاق، وترشيد استهلاك الموارد المالية المتاحة.

الأهداف الفرعية	المشاريع	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر فعالية، وجعل القرارات المالية مستندة على البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق.	- استحداث مشروع لتطوير السياسات والإجراءات المالية الواجب تبنيها ، واعتمادها في شأن إدارة الإنفاق، للوصول إلى اتخاذ القرارات الناجعة المبنية على سياسات ومعلومات وبيانات دقيقة ومعتمدة. - بناء أنظمة إلكترونية متكاملة في مختلف الجامعات والمراكز البحثية التي من شأنها تعزيز أسس ومبادي الحوكمة الرشيدة في الإنفاق إلكترونياً ضمانا للشفافية والإفصاح وحكم القانون والاستجابة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - وزارة المالية.	12×10^3										- صدور واعتماد سياسات وإجراءات مالية في شأن إدارة وترشيد الإنفاق. - عدد المنظومات الإلكترونية المتكاملة، التي تم تدشينها في الجامعات والمراكز البحثية لتعزيز تطبيق أسس ومبادي الحوكمة الرشيدة وترشيد الإنفاق. - عدد قواعد البيانات والمعلومات المستحدثة والمفعلة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

8.9 مصفوفة الهدف الثامن- توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
توجيه أنشطة وبرامج ومشاريع البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.	- إطلاق مشروع شامل للتوعية بأهداف التنمية المستدامة، وتبني أساليب وأدلة تطبيقات متطلباتها في جميع أنشطة وبرامج البحث العلمي. - إطلاق مشروع لتحديد أولويات التنمية المحلية والمكانية عامة في مختلف بلديات الدولة الليبية، وما يتطلب بشأن اشتراطات تحقيق متطلبات الاستدامة فيها. - إعادة مراجعة آليات اختيار واعتماد مشاريع البحث العلمي، وتحديد الأولويات بما يضمن تحقيق مستهدفات ومعايير الاستدامة في اختيار المشاريع. - إطلاق مشروع لمراجعة اللوائح والتشريعات القائمة بما يكفل مواءمتها مع متطلبات تحقيق أهداف الاستدامة.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمى. - وزارة التعليم التقنى. - وزارة التخطيط. - اللجنة الوطنية العليا لأهداف التنمية المستدامة. - الهيئة الليبية للبحث العلمي.	40×10^3											- تحديد أولويات ومحددات مشاريع البحث العلمي بما يلبي احتياجات القطاعات الخدمية والإنتاجية وحاجة المجتمع الليبي عامة. - نسبة مواءمة مخرجات مشاريع البحث العلمي مع متطلبات الاستدامة. - نسبة تحقيق مؤشرات عالية في ترشيد استهلاك الموارد واستدامتها لتلبية احتياجات الأجيال القادمة. - عدد مشاريع التنمية المكانية المحققة في مختلف بلديات الدولة الليبية. - عدد التشريعات الصادرة ذات الصلة بتحقيق أهداف وسياسات الاستدامة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
بناء شراكات مع المؤسسات المحلية، وكذلك الجامعات الإقليمية والدولية.	- استحداث مشروع وطني يهدف إلى إعادة هيكلية آليات الربط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية والخدمية سواء كانت حكومية، أم خاصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. - إطلاق مشروع جديد يهدف إلى وضع وتصميم نماذج جديدة ومتنوعة للاتفاقيات والتوأمة، أو للمشاركات المتعددة ولأوجه التعاون والتكامل فيما بين مؤسسات البحث العلمي الليبية ونظائرها على المستوى الإقليمي والدولي، بما يحقق المنفعة للطرفين.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات العامة والخاصة. - وزارة التخطيط. - وزارة الخارجية. - الهيئة الليبية للبحث العلمي.	650×10^3											- استحداث آلية جديدة للتعاون والتعاقد فيما بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا ، وعلى المستوى الإقليمي والدولي. - زيادة عدد مشاريع الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية. - عدد التشريعات و اللوائح الصادرة التي تعزز مبدأ الشراكة والتعاون فيما بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات المحلية والإقليمية والدولية. - تعدد وتنوع نماذج اتفاقيات التوأمة والتعاون المحققة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الليبية ونظائرها على المستوى الإقليمي والدولي، بما يحقق المنفعة للطرفين.
تطوير إستراتيجية وطنية لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى حلول عملية وتطبيقات قابلة للتنفيذ.	- استحداث مشروع لتحديد أولويات البحث العلمي المحلي. - تشكيل فريق عمل دائم لتصميم وتطوير إستراتيجية وطنية لمواءمة نتائج البحوث العلمية مع احتياجات المؤسسات	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة الصناعة والوزارات الإنتاجية والخدمية ذات الصلة.	25×10^3											- صدور دليل لأولويات البحث العلمي المحلي. - توفر إستراتيجية وطنية للاستفادة من نتائج البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية ووحدات البحث والتطوير في القطاعات المختلفة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الخدمية والإنتاجية المحلية.													- عدد البحوث المنجزة التي ساهمت في تطوير الإنتاج، أو الخدمات سنوياً.
تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الصناعي والخدمي لتبادل المعرفة والخبرات ، وتحويلها إلى تحسينات وابتكارات قابلة للاستخدام.	- إطلاق مشروع لتحديد أوجه التكامل والأولويات الممكنة والقابلة للتطبيق والاستخدام، وإستراتيجيات التعاون الممكنة ما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية، - تبني آليات متطورة جديدة لتبادل المعرفة والبيانات والمعلومات فيما بين القطاعات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية. - إدخال وسائل التقنية الحديثة المتكاملة والآنية في التزويد بالمعلومات، يكون مركزها الأساسي الجامعات والمراكز البحثية تعزيزاً لمتطلبات الذكاء الاقتصادي في آليات التخطيط الوطني	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة الصناعة والوزارات الإنتاجية والخدمية ذات الصلة. - مؤسسات حماية وإنفاذ القوانيين المتعلقة بالملكية الفكرية.	$70x10^3$										- زيادة فرص وآليات التعاون بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية مع المؤسسات البحثية. - عدد المنصات والمنظومات المستحدثة، التي تعزز تحقيق انسيابية وتوفر المعلومات والبيانات آنياً فيما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية. - إزدياد عدد الابتكارات والاختراعات المسجلة والمطبقة لخدمة التنمية المكانية على المستوى المحلي. - توفر آليات إنفاذ القانون والالتزام بلوائح وقوانين واتفاقيات ومعاهدات حماية الملكية الفكرية على المستوى المحلي. - الزيادة في فرص الاستثمار المحلي في مجالات البحث والتطوير على المستوى المحلي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	والمحلي في وحدات الإدارة المحلية، بالإضافة إلى متطلبات المراقبة والتدقيق والتحسين المستمر في الأداء. - إطلاق مشروع وحملة مكثفة لحماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الدولة، وفي جميع المؤسسات البحثية والخدمية والإنتاجية.													
تطوير بيئة بحثية محفزة في الجامعات والمراكز البحثية لتشجيع إنتاج المزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول التحديات المحلية الحالية.	- إطلاق مشروع تطوير شامل لتوفير الإمكانات التقنية واللوجستية المختلفة الداعمة للعملية البحثية في الجامعات والمراكز البحثية ووحدات البحث والتطوير في القطاعات المختلفة. - إطلاق مشروع لتوفير جميع الخدمات وتعزيز البنية التحتية اللازمة لتلبية متطلبات الراحة والمحفزة للعطاء والاستقرار لفترات أطول للبحاث، وتحسين الأداء داخل وحدات ومؤسسات البحث العلمي ، مثل:	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية.	250×10^6										- النسبة المئوية في توفر الإمكانات والخدمات الممتازة المطلوبة للبحاث في المؤسسات البحثية . - زيادة عدد مشاريع تخرج الطلاب الهادفة إلى خدمة الاقتصاد والمجتمع عامة. - زيادة عدد وآليات التعاون والتعامل ما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية. - تحقيق التقدم في مؤشرات الابتكار وإيجاد الحلول المثلى لمشاكل الإنتاج والخدمات في القطاعات المختلفة المغذية للناتج المحلي، وتحسين معدل النمو الاقتصادي المحلي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	المكتبات، المقاهي والمطاعم، دورات المياه، خدمات الحاسب المركزي والسحابي، ومنظومات البحث....وغيرها. - استحداث مراكز وجامعات تميز متخصصة في المجالات ذات الأولوية في تعزيز الناتج المحلي الوطني لكي تكون المرجع الأساسي في الأبحاث، وتوفير الاستشارات والمعلومات والبيانات المطلوبة للتطوير وتحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية.													- الزيادة المستمرة في مساهمة نتائج البحث العلمي في الناتج المحلي. - تعدد مراكز التميز المعلنة، أو المستحدثة في مجال البحث العلمي.
إقامة مراكز بحثية متخصصة، تركز على معالجة مشاكل وتحديات القطاعات الإنتاجية والخدمية.	- تشكيل فريق عمل متخصص في تقنيات إعادة هيكلية المؤسسات البحثية وجودة أدائها، بعد دراسة الواقع والحاجة إلى المراكز الحالية وإمكان استحداث مراكز متخصصة جديدة بما يخدم ويعزز آليات توفير الحلول والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا.	- الحكومة. - وزارة التعليم العالي والجامعات. - وزارة المالية. - القطاعات الإنتاجية والخدمية.	40×10^6											- صدور قرارات جديدة بإعادة هيكلية واختصاصات المراكز البحثية. - الزيادة العددية في مساهمة المراكز البحثية والجامعات في حالات المعالجة، وتقديم الحلول المناسبة للتحديات، التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية. - عدد المراكز البحثية المتخصصة المستحدثة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تطوير برامج تدريبية وتثقيفية لتعزيز المهارات والكفايات في مجال تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.	- استحداث مشروع لتصميم خطط تدريبية متخصصة لبناء القدرات في مؤسسات البحث العلمي لتزويد الكوادر البحثية بالعلوم وآليات البحث والمهارات والجدارات المطلوبة لتوجيه وتحسين الأداء في آليات البحث، وتحويل نتائج البحوث إلى خطوات تنفيذية في مختلف المجالات بالقطاعات الإنتاجية والخدمية. - تنفيذ حملات تثقيفية مكثفة في مؤسسات البحث العلمي، التي تدعو إلى أهمية المواءمة بين أنشطة البحث العلمي وأولوياتها ونتائجها، بما يعزز الاستفادة المثلى في تحول هذه النتائج إلى تطبيقات عملية، تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي و الناتج المحلي. - تطوير الآليات المناسبة لضمان التحسين المستمر في تعزيز مهارات وكفاية البحاث في المؤسسات البحثية.	- وزارة التعليم العالي. - وزارة العمل. - الجامعات. - وزارة التخطيط.	5.0×10^6										- عدد الخطط التدريبية المتخصصة لبناء القدارت في مؤسسات البحث العلمي. - إزدياد عدد المتخصصين والكفايات المدربة في مجال تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية في القطاعات المغذية للناتج المحلي الليبي. - ازدياد نسبة الكوادر المرخصين والمزودين بالمهارات والجدارات الأساسية الإلزامة لزيادة الإنتاجية البحثية، والمواءمة مع متطلبات الإنتاج والخدمات. - عدد الحملات التثقيفية المنفذة في مؤسسات البحث العلمي التي تدعو إلى أهمية المواءمة بين أنشطة البحث العلمي وأولوياتها ونتائجها، بما يعزز الاستفادة المثلى في تحول هذه النتائج إلى تطبيقات عملية، تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، و الناتج المحلي. - اعتماد الآليات المناسبة لضمان التحسين المستمر في تعزيز مهارات وكفاية البحاث في المؤسسات البحثية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
توفير التمويل والدعم المالي للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية، والتي تعود بالفائدة على القطاعات الإنتاجية والخدمية.	- إصدار تشريع يحدد نسبة المخصصات السنوية للبحث العلمي من الدخل الوطني، وتحديد أوجه الصرف وفقا للأولويات المحددة من الدولة. - استحداث مشروع لدراسة وتحديد أولويات الصرف على البحوث التي تعود بالفائدة على زيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة ومعالجة مشاكلها. - حصر وتطوير التشريعات واللوائح المنظمة للبحث العلمي.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط	70×10^6										- الزيادة في نسبة مخصصات البحث العلمي/الناتج المحلي. - الزيادة في نسبة استفادة القطاعات الإنتاجية والخدمية من نتائج وأنشطة البحث العلمي. - ارتفاع مؤشر H للمؤسسات البحثية في ليبيا. - زيادة عدد براءات الاختراع في مؤسسات البحث العلمي الليبية. - إصدار وثيقة تحصر التشريعات واللوائح المنظمة للبحث العلمي.
تعزيز تبادل المعرفة والتجارب بين الشركات والمؤسسات المختلفة في ليبيا ؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج البحوث العلمية.	- استحداث مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات البحث العلمي بالجامعات الليبية ومن بينها ما يلي: - إعادة تطوير وصيانة وتجهيز الورش والمعامل بالكليات التطبيقية وميكنة آليات عملها وفقا لما هو متوفر من أحدث التقنيات. - استحداث حاضنات أعمال مختلفة بالكليات، ودعوة الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في تجهيزاتها بصفة متجددة؛	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص. - وزارة الخارجية. - المنظمات والوكالات الدولية. - وحدات البحث والتطوير بمختلف المؤسسات.	200×10^3										- زيادة معدل عدد الاختراعات والابتكارات والملكية الفكرية. - زيادة عدد فرص التمويل من خارج الميزانية العامة الداعمة لمشاريع البحث العلمي بالجامعات الليبية. - الزيادة المستمرة في أعداد المشاريع المنتجة في الجامعات الليبية، خاصة ذات العلاقة بالتنمية وآليات الربط ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - ازدياد الرغبة لدى الأكاديميين والطلاب على الانخراط في

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	لخدمة مشاريع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال عمل الشركات بالمواءمة مع الأنشطة العلمية والتقنية والبحثية القائمة في الكليات. - تبني مشاريع تمويلية للبحث العلمي بالجامعات بمشاركة من القطاع الخاص والشركات الاستثمارية والمنح والدعم المقدم من المنظمات الدولية والمحلية، وما ينتج عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة. - إطلاق مشروع لبناء القدرات والكوادر العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات، والتعاقد مع فنيين للتشغيل والصيانة والمعايرة للمعدات والتجهيزات، ووضع وتطبيق آليات التدقيق والمطابقة والاعتماد للمعامل والترخيص للفنيين.												البرامج البحثية داخل المعامل والورش الموجودة بالجامعات. - توفر فرص تمويل جديدة لمشاريع البحث العلمي. - ازدياد عدد الفنيين المرخصين لمزاولة المهن داخل المعامل والورش الموجودة بالجامعات والمراكز البحثية. - عدد حاضنات الأعمال المستحدثة في مختلفة كليات الجامعات والمراكز البحثية. - عدد الكوادر المدربة والمرخصة العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات والمراكز البحثية. - عدد المعامل والورش الحاصلة على شهادات المطابقة والاعتماد في مجالات التخصص.

9.9 مصفوفة الهدف التاسع- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق الملكية الفكرية وأهميتها.	- إطلاق مبادرة مشروع شامل للتوعية بحقوق الملكية الفكرية وأهميتها، ومزايا الالتزام بها في مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الليبية وخاصة في الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الأدبية والتجارية ذات العلاقة. - الإعداد السنوي الجيد للاحتفال السنوي بيوم الملكية الفكرية. - تنفيذ ورش عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات دورية تهتم بسياسات وإستراتيجيات حماية الملكية الفكرية، بالتنسيق المباشر مع المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية في استضافة الخبراء، وتوفير المراجع والوثائق المعززة لأنظمة الملكية الفكرية في الدول.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمى ووزارة التعليم التقنى. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الثقافة ببنغازي. - وزارة الصناعة. - القطاع الخاص. - هيئة الاستثمار. - المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.	300×10^3											- زيادة نسبة الوعي المجتمعي بحقوق الملكية الفكرية (عن طريق إجراء استبانات إلكترونية). - تنفيذ العدد المستهدف من الورش والمؤتمرات والبرامج التدريبية المخطط تنفيذها سنوياً في مجال حماية الملكية الفكرية ، وفي مختلف فروعها الثلاث (الصناعية، والتجارية، والأدبية). - الزيادة في عدد الأنشطة المنفذة في مجال حماية الملكية الفكرية بدعم من المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.
ضمان الامتثال للاتفاقيات والمعاهدات والقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.	- إطلاق مشروع لمراجعة اللوائح والقوانيين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة والمصادقة عليها ليبياً، واقتراح ما يتطلب	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الاقتصاد والتجارة.	40×10^3											- التناقص في حالات الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية. - الزيادة في عدد براءات الاختراع على المستوى المحلي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	من إجراءات لتفعيلها والالتزم ببنودها في المؤسسات الليبية. - إطلاق مشروع لمراجعة آلية إنفاذ اللوائح والقوانين وبنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، واقتراح ما يمكن تطويره بهذا الشأن. - إطلاق مشروع لميكنة الإجراءات ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية وتطبيقات الحوكمة الإلكترونية في تتبع وتسلسل العمليات، والتوثيق، والاسترجاع، والحماية لمختلف الإجراءات ذات العلاقة بتسجيل براءات الاختراع، والعلامات التجارية والنباتات ...وغيرها.	- وزارة الثقافة. - الحرس البلدي. - المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية											- الزيادة في الفرص والمشاريع الاستثمارية الممولة من القطاع الخاص المحلي والخارجي داخل الدولة الليبية. - التناقص في عدد القضايا والشكاوي القانونية المتعلقة بشؤون حماية الملكية الفكرية على المستوى المحلي والدولي ذات العلاقة بالدولة الليبية.
تطوير السياسات والإجراءات المحلية التي تعزز حماية الملكية الفكرية.	- إطلاق مشروع لإعادة هيكلية نظام الملكية الفكرية في ليبيا وإصدار تشريع يكفل الالتزام من جميع الأطراف في تنفيذ بنوده. - تشكيل فريق متخصص لتصميم إستراتيجية وسياسات وخطة عمل واضحة، تتضمن معايير للقياس بهدف تعزيز حماية الملكية الفكرية، وتحديد دورها الفعال في رفع معدل النمو	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة التخطيط. - وزارة الثقافة.	30×10^3											- تبني هيكلية جديدة لنظام الملكية الفكرية في ليبيا. - اعتماد إستراتيجية جديدة لنظام الملكية الفكرية في ليبيا تربط فروعها الثلاث (الصناعية، التجارية، الأدبية) تحت إطار تشريعي عام. - استحداث مركز وطني لحماية الملكية الفكرية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الاقتصادي والفكري الإبداعي في المجتمع الليبي.													
مراجعة عمليات الملكية الفكرية لضمان عدم انتهاك حقوق الآخرين.	- إطلاق مشروع يهدف إلى تصميم إستراتيجية محددة لضمان عدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية تتضمن آليات التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي. - القطاع الخاص. - وزارة الخارجية. - وزارة الداخلية. - المنظمات والوكالات الدولية. - وحدات البحث والتطوير بمختلف المؤسسات. - الحرس البلدى.	200×10^3											- صدور تقارير دورية عن حالات انتهاك حقوق الملكية. - معدل التراجع فى حالات انتهاك حقوق الملكية. - معدل الزيادة المحققة في حالات الابتكار. - التراجع فى عدد الشكاوى والقضايا المحلية والدولية ذات الصلة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
تعزيز الوعي حول التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية واستخدامها بطرق فعالة.	- استحداث مشروع لتطوير وتبني التقنيات المختلفة الحديثة، والمستخدمة في حماية الملكية الفكرية ، خاصة ذات العلاقة بالحزم التسلسلية/ السلاسل الكتلية (Blockchain) والرموز غير القابلة للتبادل أو للاستبدال NFT ((Non Fungible Token أصول رقمية). - استحداث مشروع لميكنة الإجراءات المتعلقة بحماية	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الأدب والثقافة بنغازي.	800×10^3											- إدخال التقنيات الحديثة في عمليات حماية الملكية الفكرية. - زيادة نسبة مساهمة الميكنة والتكامل في جميع الإجراءات والمعاملات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية آنياً. - زيادة النسبة السنوية في تنفيذ إجراءات التسجيل للاختراعات على المستوى المحلي والعالمي آنياً. - الزيادة السنوية في إعداد العناصر المتخصصة في مختلف جوانب

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الملكية الفكرية في ليبيا، وربطها مع الأنظمة والمنظومات وقواعد البيانات العالمية آنياً. - تنفيذ مشاريع وخطط تدريبية للعاملين في مختلف فروع الملكية الفكرية في ليبيا، بما يتناسب مع مستوى التقنيات المتاحة في هذا المجال.													حماية الفكرية، بما يتوافق مع المستويات الدولية في هذا النشاط.
استشارة المختصين في شأن الملكية الفكرية للحصول على المشورة المتخصصة عند الحاجة.	-إطلاق مشروع لحصر الاستشاريين المتخصصين في نظم حماية الملكية الفكرية، وربطهم بالمؤسسات ذات العلاقة باختصاصاتهم لتقديم الرى والمشورة عند الحاجة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	40×10^3											- وجود قاعدة بيانات آنية للخبراء والمستشارين المختصين في شأن الملكية الفكرية - توفر التطور الملحوظ في تنظيم وإدارة المسائل المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على المستوى المحلي.
التعامل مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عن طريق الإجراءات القانونية المناسبة	- تبني تنفيذ الإجراءات القانونية المطلوبة لمكافحة الانتهاكات والمخالفات للوائح والقوانين وبنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من قبل المؤسسات الليبية ذات الصلة بإدارة نظم حماية الملكية الفكرية، والتعاون التام مع الحرس البلدي في إنجاز المهام الموكلة في شأن إنفاذ هذه القوانين والتشريعات.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الأدب والثقافة بنغازي. - الحرس البلدي.	30×10^3											- التناقص النسبي في عدد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية سنوياً. - تحقيق تفعيل أداء أجهزة إنفاذ القانون، خاصة الحرس البلدي والشرطة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
مراقبة وفحص حقوق الملكية الفكرية الجديدة، بما يضمن حقوق الغير.	- استحداث وحدات فنية لمراقبة وفحص وتتبع الإجراءات وحماية الحقوق الفكرية، وعدم تعارضها بصفة دائمة ومستمرة في مختلف المؤسسات ذات العلاقة بحملية الملكية الفكرية، مع تعزيز هذه الوحدات بالتقنيات والمعدات والمنظومات الإلكترونية المطلوبة للتحقق والتتبع الدقيق لحقوق الملكية الفكرية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الأدب والثقافة بنغازي.	40×10^3											- وجود نظام شغال، يضمن الحقوق للملكية الفكرية ويمنع الازدواجية والتضارب في الملكية. - التنازل العددي للشكاوى والقضايا المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والازدواجية للملكية.

10.9 مصفوفة الهدف العاشر- نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة، بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تقييم مستوى الوعي الحالي بمفاهيم الجودة وتطبيقاتها.	- إجراء دراسة لتقييم مستوى وعي الكادر الأكاديمي والوظيفي والطلابي بمؤسسات التعليم العالي بمفاهيم الجودة وتطبيقاتها، وذلك من خلال إجراء المسوحات والاستبانات والمقابلات الشخصية.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.	100×10^3											- صدور تقارير تحدد نسبة الوعي في كل شريحة. - زيادة معدل وعي أعضاء هيئة التدريس. - زيادة معدل وعي الكوادر المساندة والموظفين. - زيادة معدل وعي الطلاب.
	دراسة ملفات عينية من مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة المُتقدمة للمركز الوطني لضمان الجودة لتقييم مستوى الوعى بمفاهيم وعلوم الجودة وتطبيقاتها الواقعية في تلك المؤسسات.	المركز الوطني لضمان الجودة، فريق من خبراء المركز.	20×10^3											- صدور تقرير من خبراء متخصصين، يحدد مدى وعي المؤسسات بمفاهيم الجودة، يعمل على تصنيف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات، وفق الآتي: - نسبة المؤسسات > 85% - نسبة المؤسسات 75-85% - نسبة المؤسسات 65-74%
تحديد مواطن الضعف في آليات المطابقة والاعتماد المؤسسي والبرامجي.	تحليل للبيئة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.	مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.	20×10^3											صدور تقرير يوضح مواطن الضعف، وسبل المعالجات.
وضع خطة للتحسين والتطوير المستمر.	- تنظيم فعاليات توعوية وإعلامية حول مفاهيم الجودة وتطبيقاتها، وذلك من خلال إطلاق حملات إعلامية، ونشرات إعلامية،	- المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي	50×10^3											- عدد الفعاليات الإعلامية - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	وفعاليات توعوية للجمهور المختلف، سواء كانوا موظفين، أم زبائن، أم رجال أعمال. - استحداث مشروع يهدف إلى رسم الخطط، ويبين الأدوات والوسائل الواجب اتباعها لضمان التحسين المستمر في الأداء والجودة.	العامة والخاصة والمراكز البحثية. - مكاتب الإعلام بالجامعات والمراكز البحثية، الهيئة العامة للإعلام.												الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي. - إصدار وثيقة تحدد الخطط، وتبين الأدوات والوسائل الواجب اتباعها لضمان التحسين المستمر في الأداء والجودة.
	إنشاء منصات إلكترونية ومواقع ويب، تقدم معلومات حول مفاهيم الجودة وتطبيقاتها.	- المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.	100×10^3											- الإجمالي السنوي في عدد المنصات الإلكترونية المستحدثة في المؤسسات التعليمية والبحثية. - التطوير المستمر للمواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية والبحثية وإثرائها بمفاهيم وعلوم الجودة والاعتماد. - الزيادة النسبية لعدد الجامعات التي أنشأت منصات ،وطورت مواقعها الإلكترونية سنوياً. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	نشر مواد تدريبية وأدوات تفاعلية لتعلم أدوات وأساليب تحسين الجودة على المنصات والمواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي	50×10^3											- عدد الدورات التدريبية وورش العمل السنوية المنشورة والمنفذة على المنصات. - معدل الزيادة والتطوير السنوي للبرامج المنشورة على المنصات والمواقع الإلكترونية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		العامة والخاصة والمراكز البحثية.												- معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول مفاهيم الجودة وأدواتها، لتدريب أصحاب المصلحة على كيفية تطبيقها في أعمالهم اليومية.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية، خبراء	300×10^3											- عدد الدورات التدريبية وورش العمل السنوية، التي نظمت من مركز ضمان الجودة. - عدد الدورات التدريبية وورش العمل السنوية التي نظمت من الجامعات والمراكز البحثية. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	تنظيم المؤتمرات والندوات المحلية، والمشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية، هيئات ضمان الجودة الإقليمية والدولية.	100×10^3											- عدد المؤتمرات المحلية والدولية. - معدل المؤتمرات المحلية إلى الدولية - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
تقييم الآليات الحالية للاعتماد المؤسسي والبرامجي.	- تشكيل فريق عمل بالاستعانة بالجهات والخبرات المحلية والخارجية المتخصصة في علوم الجودة من بينها: - الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. - الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي،	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - مركز ضمان الجودة.	200×10^3											- صدور تقرير المقيمين حول آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي المستخدمة بالمركز الوطني لضمان الجودة، وسبل وأوجه التطوير والتحسين.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	لتقييم الآليات الحالية للاعتماد المؤسسي والبرامجي													
تحسين وتطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	مشروع تطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي المستخدمة من قبل المركز الوطني لضمان الجودة لتتوافق مع المعايير الدولية من خلال إجراء مقارنة مرجعية بين ما يتم العمل به في المركز ،وما هو معتمد ومطبق في المراكز ومؤسسات الاعتماد الدولية من آليات ومعايير.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجهات والخبراء المحليون والخارجيون المتخصصون.	60×10^3											- صدور وثيقة تطوير آليات الاعتماد. - توفر معايير مطورة كل 5 سنوات. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في تحسين آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المركز الوطني لضمان الجودة.												- تحقيق التطور المستمر في تبني التكنولوجيا المتاحة في تحسين آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	إطلاق مشروع الاعتماد الدولي للمركز الوطني لضمان الجودة في الآتي: - الاعتماد الدولي في مجال العلوم الطبية WFME. - الاعتماد الدولي في مجال العلوم الهندسية ABET.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المركز الوطني لضمان الجودة. - الهيئات الدولية المحدد لكل مجال.	900×10^3											- حصول المركز على الآتي وفقا للمراحل المبينة: - المرحلة الأولى: حصول المركز على الاعتماد الدولي للتعليم الطبي. - المرحلة الثانية: حصول المركز على الاعتماد الدولي للتعليم الهندسي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- الاعتماد الدولي في مجال العلوم الصيدلانية. - الاعتماد الدولي في مجال العلوم المالية ACBSP													- المرحلة الثالثة: حصول المركز على الاعتماد الدولي للتعليم الصيدلي، العلوم المالية. - المرحلة الرابعة: حصول المركز على الاعتماد الدولي لباقي العلوم.
تجويد الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بما يؤهلها من المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.	مشروع تبني نظام الوحدات الأوروبية (ECTS) لتسهيل المقارنات الدولية وانتقال الطلاب.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - المركز الوطني لضمان الجودة، - الجامعات. - خبراء مشاريع الاتحاد الأوروبي.	750 x10^3											- تحقيق 20% من البرامج التعليمية للنظام سنوياً. - زيادة معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	برنامج تطوير الخطط الإستراتيجية؛ بهدف تجويد الخدمة التعليمية في المؤسسة التعليمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة. - الهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها،	50 x10^3											- صدور وثيقة الخطة الإستراتيجية لكل جامعة ومركز بحثي. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
تحسين جودة التعليم الجامعي والعالي من خلال توفير بيئة تعليمية ذات معايير عالية ومناسبة للتعلم الفعال، وفرص التطوير المهني للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.	- استحداث مشروع برنامج تطويري عام ومستمر على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يهدف إلى تعزيز جودة التعليم الجامعي و العالي بالجامعات الليبية، بحيث يتضمن الآتي: - حملات توعية مستمرة بأهمية التركيز على الجودة وعلومها في	- وزارة التعليم العالي. - وزارة العمل - الجامعات - وزارة التخطيط - مركز ضمان الجودة.	7 800 x10^3											- زيادة نسبة عدد الجامعات الليبية الحاصلة على شهادات الجودة والاعتماد الدولي. - ارتفاع ترتيب الجامعات الليبية في التصنيفات الدولية. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تحسين أداء ومخرجات مؤسسات التعليم العالي. - مشروع لتقصي التزام الجامعات باللوائح والقوانين المحلية والمواصفات المحلية والدولية المنظمة للمؤسسات التعليمية الجامعية. مشروع لتشجيع الجامعات على اتباع سبل وطرق التأهيل للحصول على شهادات المطابقة والاعتماد لنظم الإدارة والبيئة والسلامة، واعتماد المعامل التحليلية وغيرها. مشروع لتشجيع أعضاء هيئات التدريس، والفنيين، والموظفين؛ للحصول على التراخيص المهنية المطلوبة لمزاولة المهن والجدارات الفنية، والإدارية، والمالية ،والقانونية، المطلوبة محلياً ودولياً لمزاولة المهن والجدارات المختلفة. التدريب والتقييم المستمر في مجال التخصص، والمهنة والجدارة لأعضاء هيئات التدريس والفنيين والموظفين.												الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي. - ازدياد عدد المرخصين في مزاولة المهن والجدارات بالجامعات الليبية. - ازدياد عدد الطلبة الوافدين بالجامعات الليبية. - ازدياد فرص التوظيف لخريجي الجامعات الليبية.
تعزيز جودة البرامج الأكاديمية ، والحصول على الاعتماد المحلي والعالمي لتحقيق مراكز متقدمة في	مشروع إعداد المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS). لتحديث وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المركز الوطني لضمان الجودة. - الجامعات.												- عدد المجالات التي تم إعداد معايير أكاديمية لها. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
التصنيفات المحلية والعالمية.		- خبراء متخصصون.												الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
	مشروع تحسين صورة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا، وتجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات. - الهيئة الوطنية للبحث العلمي. - المركز الوطني لضمان الجودة.												- رفع نسبة الأبحاث العلمية المنشورة 10% سنوياً. - معدل التطور السنوي المستمر في عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي. - رفع نسبة عدد الخريجين الحاصلين على منح دولية 10% سنوياً. - الزيادة المستمرة في نسبة تطبيقات نتائج البحوث والدراسات المحلية في معالجة معوقات الإنتاج والخدمات في القطاعات المختلفة.
	مشروع لتصميم نظام للتصنيف المحلي للجامعات المحلية.	- المركز الوطني لضمان الجودة. - الجامعات. - خبراء متخصصون	100×10^3											- صدور نظام تصنيف محلي معتمد للجامعات المحلية. - صدور قوائم سنوية بتصنيف الجامعات المحلية.
	المشروع الوطني لريادة الجامعات الليبية في التصنيفات العالمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات. - المركز الوطني لضمان الجودة	200×10^3											- دخول 3 جامعات على الأقل في التصنيف العالمي خلال المرحلة الأولى (من 10-15 سنة). - دخول 5 جامعات على الأقل في التصنيف العالمي خلال المرحلة الثانية (من 16-20 سنة). - دخول 8 جامعات على الأقل للتصنيف العالمي في المرحلة الثالثة (من 21-25 سنة).

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تبني آليات الحوكمة الإلكترونية في مختلف الإجراءات والمعاملات الإدارية والمالية والفنية والعلمية بديوان الوزارة والمؤسسات التعليمية والبحثية التابعة لها.	مشروع تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين الاتصالات والحوكمة الإلكترونية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - شركة الإتصالات القابضة. - مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة. - مراكز التوثيق والمعلومات بالجامعات والمراكز البحثية. - شركات القطاع الخاص.	8×10^6										- صدور تقارير فنيّة عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. - توفر نظم وبنية تحتية متينة ومتطورة في الاتصالات. - توفر منظومات ومنصات متكاملة للمعلومات. - توفر تكامل اللوائح والتشريعات المحلية مع نظم المعلومات إلكترونياً.
	مشروع بناء نظام الحوكمة الإلكترونية للمعاملات الإدارية، والمالية؛ لتحسين الشفافية، والمصداقية، والمساءلة، والإفصاح، وحكم القانون، والاستجابة.	- مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة. - مراكز التوثيق والمعلومات بالجامعات والمراكز البحثية.	5×10^6											- العمل بنظام الحوكمة الإلكترونية في ديوان الوزارة والمؤسسات التعليمية والبحثية التابعة لها. - صدور تقارير فنيّة دورية عن كفاية النظام في تعزيز مرتكزات الحوكمة الرشيدة إلكترونياً.
	مشروع بناء نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS).	- مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة. - مراكز التوثيق والمعلومات بالجامعات والمراكز البحثية.	10×10^6											- العمل بنظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS) في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. - صدور تقارير متابعة فنيّة عن النظام وفعاليته في تحقيق المستهدفات، والتكامل مع الأنظمة والبرامج الأخرى المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

11.9 مصفوفة الهدف الحادي عشر- إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية، ومبدأ المسؤولية، والشراكة المجتمعية ،وتشجيع المبادرات التطوعية من مختلف شرائح المجتمع الجامعي:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تشكيل مجالس الطلاب، ومجالس الأساتذة، ومجالس الإدارة في الجامعات، والمراكز البحثية لتعزيز دورهم في صنع القرارات وإدارة المؤسسات الجامعية والبحثية	- تعديل وإصدار قوانين منظمة جديدة لعمل المجالس على مستوى الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. - إعادة هيكلية المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي وتفعيل أدائه فيما يتعلق بوضع السياسات والإستراتيجيات العامة للوزارة وآليات الاعتماد وتوفير الإحصاءات على مستوى القطاع عامة.	- المؤسسات التشريعية. - الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.	50×10^3											- صدور وتفعيل التشريعات المنظمة لعمل المجالس في الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. - تحقيق تفعيل عمل المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي. - توفر تنظيم آليات التخطيط العام، ووضع السياسات والإستراتيجيات العامة للقطاع، وآليات الاعتماد وتوفير الاحصاءات العامة على مستوي القطاع التعليمي عامة، بما تشمل احصاءات التعليم العام والعالي والبحث العلمي والتعليم التقني، وفقاً للاحتياجيات المحلية للتخطيط التنموي، ولتلبية احتياجات منظمة اليونيسكو بشكل شمولي.
تفعيل التواصل بين مختلف فئات المجتمع الجامعي والمجتمع المحلي عن طريق الحواريات المنتظمة وورش العمل والفعاليات التي تثري الحوار المفتوح وتبادل وجهات النظر.	- تنظيم حلقات النقاش وورش العمل والفعاليات التي تعزز الحوار المفتوح لتبادل وجهات النظر. - تصميم منصات ومواقع ومنظومات إلكترونية	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.	70×10^3											- تحقيق تفعيل آليات إلكترونية مختلفة للتواصل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف فئات المجتمع. - عدد الحلقات العلمية، وورش العمل المنفذة سنوياً.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	لتسهيل التواصل والتعاون وتبادل وجهات النظر والحوار بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف فئات المجتمع													- عدد المنصات والمواقع المستحدثة بهدف تسهيل التواصل والتعاون.
تعميق المسؤولية التضامنية والشفافية في اتخاذ القرارات، والتعامل مع القضايا الإدارية والأكاديمية والمالية، بما يؤدي إلى المساهمة في تطوير الجامعات والمراكز البحثية.	مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية، والأكاديمية والبحثية، بما يضمن التكامل والتضامن، والمشاركة، والشفافية، واطلاع، وإشراك أصحاب المصلحة في كل ما يتعلق بالمؤسسات العلمية والبحثية وتطويرها.	- المؤسسات التشريعية. - الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.	25×10^3											صدور وتفعيل التشريعات المنظمة للعلاقات بين أصحاب المصلحة في الجامعات والمراكز البحثية بهدف تطوير الأداء والإنتاجية.
تشجيع المبادرات التطوعية من خلال دعم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبحاث، والموظفين، الذين يسعون طوعاً لتوفير خدمات للمجتمع المحلي، والمشاركة في مشاريع تنموية.	خلق برامج عمل تطوعي تخدم المجتمع المحلي ودعم المبادرات التي يقدمها الطلاب والأساتذة والعاملون، ممن يسعون لخدمة مجتمعهم.	- وزارة التعليم العالي. - الجامعات والمراكز البحثية. - أعضاء هيئة التدريس والبحاث والطلاب.	25×10^3											- عدد المشاريع التطوعية المنفذة من كل مؤسسة جامعية، أو بحثية على المستوى السنوي. - نسبة مساهمة المشاريع التطوعية من إجمالي المشاريع التنموية المدرجة في إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي.
تعميق التعاون البحثي والتطبيقي بتبادل المعرفة والخبرات بين الجامعات، والمراكز البحثية، والجمعيات العلمية، والمؤسسات الصناعية.	- استحداث آليات جديدة للتعاون والتكامل بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - وضع آلية مناسبة للتوجيه والتكامل فيما بين برامج	- وزارة التعليم العالي. - الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية.	70×10^3											- عدد مشاريع التعاون المنفذة فيما بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - نسبة العائد المحقق للطرفين نتيجة للأنشطة والمشاريع التعاونية المنفذة.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	وأنشطة الجمعيات العلمية مع برامج ومشاريع خطة إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي. - استحداث منصات وأنظمة ومنظومات إلكترونية متكاملة لتعميق ومتابعة التعاون البحثي والتطبيقي بين المؤسسات البحثية، والجامعات، والمؤسسات الإنتاجية، والخدمية.													- نسبة مساهمة أنشطة الجمعيات العلمية في تحقيق أهداف إستراتيجية البحث العلمي والتطور التقني. - عدد المنصات والأنظمة والمنظومات الإلكترونية المتكاملة المستحدثة والهادفة لتعميق ومتابعة التعاون البحثي والتطبيقي بين المؤسسات البحثية، والجامعات، والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

12.9 مصفوفة الهدف الثاني عشر- استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية والمجتمعية والأمن القومي والغذائي والمائي والبيئي والطبي:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
تطوير البحوث العلمية القائمة على الدلائل لتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة في مجالات مختلفة، مثل: الطاقات الجديدة والمتجددة والزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية.	- استحداث مشروع لتحديد وتطوير أولويات البحوث في تنمية معدل النمو الاقتصادي المحلي. - وضع آلية لتوجيه البحوث والبرامج، بما يشجع الابتكار لسد الفجوات وتبني التقنيات الداعمة لذلك. - إطلاق مشروع لتوجيه المشاريع، بما يلبي متطلبات أهداف التنمية المستدامة. - تحديد أولويات المشاريع التنموية الرائدة،خاصة فيما يخص مشاريع الطاقة عامة، والطاقات الجديدة والمتجددة بالخصوص، والصناعة والزراعة، والتركيز على مبدأ الزراعة الموجهة، بما يلبي الحاجة، وتأمين الأمن الغذائي، والمردود الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والترشيد في استهلاك المياه. - استحداث مشاريع هادفة إلى الإدارة الجيدة والمتكاملة للموارد المائية على مستوى الدولة الليبية. - وضع آلية مناسبة لتوجيه البحوث في المراكز البحثية،	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة النفط. - الشركة العامة للكهرباء. - وزارة الزراعة. - وزارة البيئة. - وزارة المياه. - الجامعات والمراكز البحثية.	80×10^3										- صدور تقرير يحدد أولويات البحث العلمي والتقني. - التحسن في ترتيب ليبيا من حيث الالتزام بمؤشرات ومحددات التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة. - الزيادة في معدل النمو والناتج المحلي. - ارتفاع مستوى ليبيا في مؤشر الابتكار العالمي. - صدور دليل إرشادي لتوجيه بحوث الدراسات العليا في الجامعات الليبية لخدمة التنمية المحلية. - صدور تقرير وإستراتيجية ليبيا للحفاظ على الموارد المائية وتعزيز مصادر توفرها، والترشيد في استغلالها.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	ورسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات؛ لخدمة التنمية الشاملة في مختلف الجوانب المجتمعية، والأمن القومي، والغذائي، والمائي، والبيئي ، والطبي.													
إجراء دراسات لتحديد وتقييم المشاكل والتحديات التي تؤثر على الاستدامة التنموية وتحديد الحلول المناسبة لها.	- تنفيذ مشروع يهدف إلى حصر معوقات ومشاكل الإنتاج والخدمات في مختلف القطاعات المحلية. - تنفيذ دراسة شاملة لتحديد التحديات التي تواجه المشاريع التنموية الحالية، والمستقبلية، ومواءمة أهدافها، ومخرجاتها مع اشتراطات الاستدامة. - قيام المكاتب الاستشارية بالجامعات والمراكز البحثية في مختلف المجالات بدراسة وتحديد المشاكل التي تواجه القطاعات المختلفة ، والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة، وتقديم المشورة الاستشارية لمختلف الوزارات والقطاعات مع أهمية التركيز على المشاريع ذات العلاقة بالتنمية، وتطوير معدل النمو الاقتصادي والتجاري والاجتماعي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية. - المكاتب الاستشارية بالجامعات.	250×10^3										- صدور تقارير دورية عن التحديات ،والمشاكل، ومعوقات الإنتاج والخدمات في القطاعات. - التحسن في مؤشر مساهمة المكاتب الاستشارية في الجامعات في تقديم الاستشارات، وإيجاد الحلول لمشاكل الإنتاج والخدمات في القطاعات المختلفة. - توفر دراسات تحدد المشاريع المقترحة لتحديد متطلبات الأمن الغذائي، والمائي، والأمني، والبيئي.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- إجراء دراسات ومشاريع تهدف إلى تحديد متطلبات الأمن الغذائي، والأمني، والمائي، والبيئي.													
توفير المعلومات والبيانات وتحليلها؛ لتحقيق فهم أفضل للتوجهات والتغيرات المستدامة في المجتمع، ومساعدة صانعي القرار على اتخاذ خطوات مناسبة.	- استحداث مشاريع لاستغلال التقنية في توفير المعلومات والبيانات آنياً ، مع أهمية التركيز على إدخال تقنيات المنظومات المتكاملة لوصول المعلومة إلى متخذي القرار في حينها. - إعداد أدلة ودراسات توجيهية واسترشادية، توضح وتنبه إلى أفضل الممارسات المستدامة والتوجهات للتعامل مع التغيرات المجتمعية، واقتراح أفضل الممارسات المستدامة للآليات وأساليب المعالجة. - إجراء دراسة شاملة لتحديد دور الجامعات والمراكز البحثية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة والمطلوبة من متخذي القرارات في مختلف مؤسسات الدولة الليبية، خاصة فيما يتعلق بالذكاء الاقتصادي المطلوب لوضع وتنفيذ خطط التحول، والتنمية الاقتصادية، والتجارية، المعززة للناتج المحلي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة الاقتصاد. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - الجامعات والمراكز البحثية. - المكاتب الاستشارية بالجامعات.	1.5×10^6										- صدور تقرير يبين مستوى التقنية والآليات المناسبة لتوفير المعلومات والبيانات لمتخذي القرار في حينها آنياً ؛ لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتنفيذ ما هو مناسب لضمان توفر المعلومات والبيانات لمتخذي القرارات. - صدور أدلة ودراسات توجيهيه توضح أفضل الممارسات والتوجهات لمعالجة التغيرات المستدامة في المجتمع. - صدور تقرير يبين ويوضح دور الجامعات والمراكز البحثية في توفير البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية المغذية للبرامج التخطيطية والتنموية على مستوى القطاعات المختلفة.

13.9 مصفوفة الهدف الثالث عشر- الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار والذكاء الاصطناعي:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
إنشاء الأقسام والمراكز ذات العلاقة	- إنشاء مراكز للابتكار والذكاء الاصطناعي في الجامعات، والمراكز البحثية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية - الجمعيات العلمية. - القطاع الخاص.	75×10^6											- عدد المراكز المنجزة. - تحقيق مراتب متطورة في مؤشرات الابتكار. - الزيادة المستمرة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء والإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية.
تشجيع البرامج، والتحول إلى الإدارة الإلكترونية المتكاملة	- تصميم خطة وآلية للتحول الرقمي (المحقق لتعزيز الاقتصاد الرقمي) لمختلف الأنشطة والبرامج في الجامعات والمراكز البحثية. - وضع آلية لمساهمة المراكز البحثية والجامعات في تقديم الدعم التقني والعلمي لمختلف المؤسسات الخدمية والإنتاجية فيما يتعلق بالتحول الرقمي. - مساهمة المراكز البحثية والجامعات في تصميم المنظومات الإلكترونية المتكاملة وفقاً لاحتياجاتها، واحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية عامة، والبدء	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية. - القطاع الخاص.	5×10^6											- توفر خطط وآليات للتحول الرقمي، الهادف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي في الجامعات، والمراكز البحثية. - توفر خطط وآليات للتحول الرقمي في القطاعات الإنتاجية والخدمية بمساهمة من المراكز البحثية والجامعات. - عدد المنظومات الإلكترونية المتكاملة المنتجة داخل المراكز البحثية والجامعات للاستخدام الداخلي بها أو للاستخدام من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	في تنفيذ الإدارة الإلكترونية.													
تعزيز البحث العلمي والابتكار من خلال توفير التمويل، والإمكانات، والمنح، والدعم الفني لتشجيع الطلاب، والأكاديميين على البحث والابتكار في مجالات متعددة.	- استحداث مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات البحث العلمي بالجامعات الليبية ومن بينها ما يلي : - إعادة تطوير وصيانة وتجهيز الورش والمعامل بالكليات التطبيقية وميكنة آليات عملها وفقا لما هو متوفر من أحدث التقنيات. - استحداث حاضنات أعمال مختلفة بالكليات، ودعوة الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في تجهيزاتها بصفة متجددة لخدمة مشاريع الطلاب وأعضاء هيئات التدريس، وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال عمل الشركات بالمواءمة مع الأنشطة العلمية، والتقنية، والبحثية، القائمة في الكليات. - تبني مشاريع تمويلية للبحث العلمي بالجامعات بمشاركة من	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص. - وزارة الخارجية. - المنظمات والوكالات الدولية. - وحدات البحث والتطوير بمختلف المؤسسات.	1.0×10^9										- زيادة عدد الاختراعات، والابتكارات، والملكية الفكرية. - زيادة عدد فرص التمويل من خراج الميزانية العامة الداعمة لمشاريع البحث العلمي بالجامعات الليبية. - الزيادة المستمرة في إعداد المشاريع المنتجة في الجامعات الليبية ،خاصة ذات العلاقة بالتنمية وآليات الربط ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - ازدياد الرغبة لدى الأكاديميين والطلاب على الانخراط في البرامج البحثية داخل المعامل والورش الموجودة بالجامعات. - توفر فرص تمويل جديدة لمشاريع البحث العلمي. - ازدياد عدد الفنيين المرخصين لمزاولة المهن داخل المعامل والورش الموجودة بالجامعات.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	القطاع الخاص والشركات الاستثمارية والمنح والدعم المقدم من المنظمات الدولية والمحلية، وما ينتج عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة. - إطلاق مشروع لبناء القدرات والكوادر العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات، والتعاقد مع فنيين للتشغيل والصيانة، والمعايرة للمعدات والتجهيزات، ووضع وتطبيق آليات التدقيق والمطابقة والاعتماد للمعامل والترخيص للفنيين.													
تطوير البنية التحتية التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتزويدها بأحدث التقنيات والأجهزة اللازمة لتعزيز جودة التعليم، وتسهيل عملية التعلم والبحث العلمي.	- تصميم خطة شاملة ومطورة لإعادة بناء البنية التحتية التقنية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي خاصة فيما يتعلق بتطوير وتحديث معدات وأجهزة المعامل والورش داخل المراكز البحثية والجامعات.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية.	200×10^6											- صدور خطة وخارطة طريق لإعادة بناء البنية التحتية في الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. - توفر تطوير وتحديث التجهيزات والمعدات بمعامل الجامعات والمراكز البحثية. - التحسن في مخرجات الجامعات والمراكز البحثية،

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- تحديد الاحتياجات المناسبة من التقنية، والتجهيزات، والمعدات المطلوبة لتنفيذ المهام وتحسين الأداء داخل الجامعات والمراكز البحثية، وديوان الوزارة، والهيئة، وإدارة البعثات الدراسية.													بما يعزز التطور والتحسن المستمر في الأداء.
تطوير وتحديث البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، وتلبية احتياجات سوق العمل.	- تشكيل فرق ولجان علمية من المختصين بالجامعات وإمكان التعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لتطوير المناهج الدراسية وتحديثها دورياً. - استحداث دراسات تهدف إلى المواءمة المستمرة بين المناهج والتقنية اللازمة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات العامة والخاصة.	25×10^3											- عدد المناهج التي تم تطويرها سنوياً. - تحقيق المواءمة المستمرة ما بين المناهج والتقنية المعززة واحتياجات السوق. - تحقيق تطوير مخرجات الجامعات بما يوفر متطلبات واحتياجات سوق العمل. - ارتفاع مؤشر التوظيف للخريجين.
بناء القدرات التكنولوجية ومهارات الابتكار في المجالات التي تمس متطلبات أفراد المجتمع ، وقطاعات الإنتاج والخدمات.	- إعداد دراسة شاملة لتحديد الاحتياجات التقنية المطلوبة للمجتمع وقطاعات الإنتاج والخدمات. - إعداد خطة عمل لبناء القدرات في مختلف مجالات التقنية الذكية في	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة العمل. - الجامعات والمراكز البحثية.	40×10^3											- عدد الخرجين والمتدربين في مجالات التقنية سنوياً - سد الفجوة في القدرات التقنية وفقاً لحاجة قطاعات الإنتاج والخدمات. - الزيادة المستمرة في معدلات الإنتاج والخدمات في مختلف

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الجامعات والمراكز البحثية وديوان الوزارة والهيئة. - إعداد خطط تدريبية متخصصة في مختلف فروع التكنولوجيا الحديثة ومهارات الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.													القطاعات الإنتاجية والخدمية.
تبنى مبدأ الابتكار وضرورة الربط بين المسار العلمي الأكاديمي للجامعات والبحوث والابتكارات.	- إعداد الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتعزيز مبدأ الابتكار. - اعتماد آلية مناسبة للربط بين المسار الأكاديمي والبحوث داخل الجامعات - وضع الآليات المناسبة لدعم الابتكار ومنح الحوافز الداعمة للابتكار والتكامل.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.	80×10^3											- صدور واعتماد إستراتيجية لتعزيز الابتكار في الجامعات والمراكز البحثية. - صدور آلية وخطط وبرامج للربط والتوازن بين المسار الأكاديمي والمسار البحثي في الجامعات الليبية. - اعتماد آلية لمنح الحوافز وتشجيع البحاث وأعضاء هيئة التدريس على الابتكار والتمييز. - ارتفاع مؤشر الابتكار والاختراعات في الجامعات والمراكز البحثية الليبية.
التكامل بين إستراتيجيات تقنية المعلومات والأنظمة والتطبيقات التعليمية والبحثية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	- إعداد دراسة شاملة لما هو متوفر واحتياجات التطوير للتقنية الرقمية والأنظمة والتطبيقات التعليمية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - شركات الاتصالات.	30×10^3											- تحديد الفجوة الرقمية ومتطلبات التطوير في أنظمة المعلوماتية في الجامعات والمراكز البحثية. - تحديد آليات التكامل بين متطلبات التقنية في مجال المعلوماتية وتطبيقاتها

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- إجراء دراسة شاملة لآليات التكامل بين متطلبات التقنية في مجال المعلوماتية وتطبيقاتها في المؤسسات التعليمية والبحثية.													العلمية والبحثية والإدارية والمالية في المؤسسات التعليمية والبحثية. - تحقيق مؤشرات مرتفعة في الأداء والإنتاجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
التعاون مع المؤسسات التكنولوجية والشركات العالمية لتطوير البحث العلمي والابتكار في المجالات التقنية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا والابتكار.	- استحداث مشروع يهدف إلى حصر أولويات تطوير البحث العلمي، والابتكار في المجالات التقنية وتحديد احتياجات الخبرات المتخصصة وحقوق المعرفة المطلوبة للتوطين والتوليد لهذه التقنيات. - عقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بهدف تطوير البحث العلمي، والابتكار في المجالات التقنية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا والابتكار.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - شركات الاتصالات. - بيوت الخبرة العالمية. - شركات القطاع الخاص المتخصصة.	70×10^3										- تحديد الفجوة التقنية لتطوير البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية. - حصر أولويات التطوير للتقنيات المعززة لأنشطة البحث العلمي المطلوبة في مختلف مؤسسات التعليم العالي. - عدد الاتفاقيات الموقعة، وعدد الاتفاقيات المفعلة على أرض الواقع ومساهمتها في تطوير التقنيات الداعمة للبحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية. - الزيادة والتطور المستمر في مستويات المؤشرات العالمية في البحوث والابتكار وحقوق المعرفة للجامعات والمراكز البحثية الليبية. - التقدم في مستويات نقل وتوليد التقنيات واستخداماتها ، وتطويعها لخدمة البحث والتطوير على المستوى المحلي عامة.

14.9 مصفوفة الهدف الرابع عشر- إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع:

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
توفير مصادر معرفية ذات جودة عالية، تهدف إلى إنتاج محتوى معرفي، يتميز بالاعتمادية والموثوقية في جميع المجالات، ويساهم في تعزيز التعليم والبحث العلمي وتزويد المجتمع بالمعرفة المعاصرة.	- الاشتراك في فهارس البحث الدولية المعروفة On line وإتاحة الاستفادة منها لكل الجامعات والمراكز البحثية الليبية. - استحداث منظومات توثيقية وبحثية إلكترونية في الجامعات والمراكز البحثية. - إنشاء منصات وكورسات مفتوحة (Massive Open Online Courses (MOOC) لإشراك الدارسين في المجالات المختلفة. - إعداد الكوادر المتخصصة في توفير وسبل استخدام مصادر المعرفة في الجامعات والمراكز البحثية. - تطوير آليات التحفيز للبحاث وأعضاء هيئة التدريس على تغذية مصادر المعرفة المحلية والدولية في مجالات أنشطتهم البحثية ونشر نتائجها وسبل وطرق تطبيقاتها. - استحداث مشروع يهدف إلى التوعية بأهمية تنمية وتغذية مصادر المعرفة ورأس المال	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - هيئة المعلومات والإتصالات. - شركات الإتصالات العامة والخاصة.	800×10^6										- عدد الحملات التي تهدف إلى التوعية بأهمية تنمية وتغذية مصادر المعرفة ورأس المال الفكري للكوادر، وحقوق الملكية الفكرية، والقيمة المضافة لاستمرارية البحوث من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة. - توفر الاشتراك الدائم في فهارس البحث المعروفة في المكتبات الجامعية، وفي المراكز البحثية، وديوان الوزارة والهيئة. - عدد المنصات التي تم إنشاؤها في كل مدة زمنية محددة. - عدد المنظومات المستحدثة في الجامعات والمراكز البحثية الداعمة لمصادر المعرفة، وتطويرها، وتغذيتها، بالمعلومات والبيانات سنوياً. - إعادة تصميم وهيكلية وتجهيز مختلف المكتبات

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	الفكري للكوادر وحقوق الملكية الفكرية والقيمة المضافة لاستمرارية البحوث من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة. - إعادة النظر في البنية التحتية للمكتبات في الجامعات والمراكز البحثية وتطويرها من ناحية المحتويات المعرفية والمعدات والتجهيزات ووسائل الإتصالات وتوفير منظومات البحث والفهارس الإلكترونية والخدمات وفقا للمتطلبات العصرية الحالية عالمياً.													الموجودة في الجامعات والمراكز البحثية. - التحسن في مستوى معيار المساهمة المعرفية لليبيا دولياً. - توفر كوادر متخصصة في شؤون تعظيم المعرفة، وكيفية استغلالها لتحسين مستوى النمو والتطور الاقتصادي محلياً.
توفير آليات وسبل التواصل التفاعلية، مثل: منصة المحادثة لتمكين المستفيدين من طرح الأسئلة، والمناقشة، والحصول على إجابات واضحة، ومعلومات مفيدة، مما يعزز التفاعل الثقافي والعلمي.	- تطوير آليات استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الحديثة واللازمة لتعزيز التعلم متعدد التخصصات والشخصي من خلال MOOC عبر الإنترنت للمواطنين وإشراك المجتمع المدني في التفكير المستدام. - توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي الموجه من شبكات إنترنت وأنظمة حماية، وتوفير خطوط الاتصال السريع، والأجهزة والمعدات الحديثة، ومنصات التواصل.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - هيئة المعلومات والإتصالات. - شركات الإتصالات العامة والخاصة.	500×10^6										- توفر البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي والتواصل التفاعلي. - عدد المنصات والمنظومات المصممة والعاملة في آليات توفير سبل التواصل التفاعلية. - عدد المستخدمين المدربين على استخدام المنصات والمنظومات التفاعلية. - التحسن المستمر في مستوى مؤشر المعرفة الدولي لليبيا.

الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	التكلفة التقديرية (د.ل) *	الإطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- تصميم المنظومات اللازمة لتسهيل آليات التواصل التفاعلية المعززة للتفاعل الثقافي والعلمي. - إعداد الكوادر البشرية المدربة في التصميم والتشغيل والصيانة لمختف أنظمة المعلوماتية المختارة. - توفير نظم إلكترونية لإدارة الموارد، وتقديم خدمات رقمية متميزة ذات تنافسية عالمية.													
تشجيع أعضاء هيئة التدريس والبحاث على المشاركة المجتمعية والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي، من خلال المشاركة في إثراء المصادر والأبحاث الجديدة بناءً على تجاربهم وخبراتهم الشخصية	- إجراء دراسات ومشاريع ، تهدف إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس، والبحاث على المشاركة المجتمعية، والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي. - استحداث وحدات إدارية وفنية مختصة في الجامعات والمراكز البحثية، تهدف إلى تشجيع آليات الربط، وتشجيع مشاركة هيئة التدريس والبحاث في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي ونقل تجاربهم للمؤسسات المجتمعية المختلفة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.	200×10^3										- الزيادة في عدد مساهمات أعضاء هيئة التدريس والبحاث في تطوير المحتوى والأداء بالمؤسسات المجتمعية عامة. - توفر وحدات مختصة في الجامعات والمراكز البحثية تهدف إلى تشجيع آليات الربط وتشجيع مشاركة هيئة التدريس والبحاث في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي،[ونقل تجاربهم للمؤسسات المجتمعية المختلفة. - عدد المشاركات المجتمعية المساهمة في تطوير المحتوى المعرفي

10 المرحلة التالية لاعتماد الإستراتيجية
(الشروع في التنفيذ)

1.10 تمهيد:

بعد إنجاز مرحلة صياغة الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وإقرارها من قبل المجتمع الأكاديمي، وذوي العلاقة به، تم التوجه إلى أصحاب القرار لاعتمادها، وذلك لغرض إضفاء الصبغة الشرعية عليها، وتدثيرها بالأطر القانونية لإحلالها موضع التنفيذ، لابد من المبادرة باقتراح خطوات تنفيذية، وفقاً للآتي:

2.10 الخطوة الأساسية الأولى على مستوى الإدارة العليا بالقطاع

تكمن هذه الخطوة في تخاذ الإجراءات التمهيدية لعملية تنفيذ الإستراتيجية على المستوى المركزي من خلال المسارات التالية:

1. **تصميم برنامج تدريبي، ينفذ في الجامعات والمراكز البحثية، يختص بالتخطيط والتنفيذ الإستراتيجي.**
يلتحق بهذا البرنامج التدريبي متدربون من مستويات مختلفة في الجامعات والمراكز البحثية، ويتولى تقديمه والإشراف على تطبيقه مدربون لهم كفاية وخبرة واسعتان في مجال التدريب لهذا النوع من البرامج، وقد تساعد الوزارة الجامعات والمراكز البحثية بتوفير مدربين دوليين، إذا لزم الأمر.

2. **تكليف فريق قانوني بالمهام التالية:**
   - مراجعة القوانين واللوائح المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي، وتحديد التشريعات النافذة، التي لم تعد تلائم البرامج والمشاريع المقررة للخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية ،مع تقديم مقترحات لتعديل ،أو إلغاء تلك التشريعات.
   - اقتراح مشاريع قوانين أو قرارات، ليس لها نظير في التشريعات الحالية، وضرورية لتأسيس الترتيبات الإدارية، والمالية واللوجستية، التي ينبغي إقرارها خدمة لبنود الإستراتيجية، وتطبيقاتها.
   - إعداد التوجيهات في شكل منشورات وأدلة؛ لضبط وتيرة خطوات تنفيذ الإستراتيجية .

3. **الطلب من جميع المؤسسات التابعة للقطاع (جامعات ،أو مراكز بحثية)** بأن تتولى إعداد إستراتيجية خاصة بها، تكون متوسطة المدى - كأن تكون ثلاثية أو خماسية - على نهج الإستراتيجية الوطنية ،واتخاذها مرجعاً لها في إعدادها.

4. **تشكيل لجنة مركزية – رفيعة المستوى** – لتوجيه الخطوات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية ومتابعتها. لضبط عمليات التنفيذ وإحكام آلياته، على أن تعقد اللجنة المركزية اجتماعات دورية لمتابعة أعمالها.

5. **إصدار توجيه إلى كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (جامعات ومراكز بحثية)،** بضرورة **تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقويمها**، في الجامعة ،أو المركز البحثي، تكون هذه اللجان **امتداداً للجنة المركزية**، وحلقة وصل بين اللجنة المركزية والمؤسسة ذات العلاقة، ويختار أعضاؤها رئيس المؤسسة من الكفايات القادرة على المتابعة والتقويم، لتتولى في إطار اختصاصها المهام التالية:
   - تحديد الأولويات، وآليات المتابعة، والتنفيذ.
   - ضمان التوافق بين أهداف الإستراتيجية والسياسات والبرامج والمشاريع المقترحة، أو قيد التنفيذ.

- اقتراح الموارد، ومتابعة تحصيلها، وتخصيصها.
- التواصل مع الجهات ذات المصلحة، والمؤسسات ذات العلاقة.
- إعداد تقارير دورية حول تنفيذ الإستراتيجية ، وإحالتها إلى اللجنة المركزية.

3.10 أولويات التنفيذ على مستوى كل مؤسسة:

1. إعداد الإستراتيجية الخاصة:

يجب على كل جامعة أو مركز بحثي إعداد الإستراتيجية الخاصة بها، كما تمت الإشارة إليها في الفقرة 3 من البند السابق، وفق أسس التخطيط الإستراتيجي المتعارف عليه.

2. إشراك أصحاب المصلحة الرئيسية في إعداد الإستراتيجية الخاصة:

تضمين آراء أصحاب المصلحة من الطلاب والخريجين وغيرهم في عمليات تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية، والبحثية، وبناء شراكات مع القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون مع الشركات العامة، والخاصة، والمؤسسات العامة الأخرى؛ لزيادة التمويل، وتنويع مصادره، وتعزيز فرص التوظيف، ونقل التكنولوجيا، وتوظيفها.

3. تفعيل إدارة المشاريع:

للمضي قدماً على ضوء الرؤية الطموحة، التي تدعو إليها الإستراتيجية الوطنية، أو الاستراتيجيات الخاصة، والسير على هدى الرسالة التي تبنتها الإستراتيجية، لابد للإدارة العليا في كل جامعة ومركز بحثي من العمل على ضمان توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتحقيق الأهداف، وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع المرسومة في الخطط الخاصة بكل مؤسسة أو الخطة العامة، ويشمل ذلك: تمويل المشاريع البحثية، وتطوير البنية الأساسية لتقنيات التعليم والبحث العلمي، لأجل ذلك لابد من الاهتمام بإدارة المشاريع لكل مؤسسة؛ لتكون قادرة على المساهمة في تنفيذ المشاريع، والبرامج المعتمدة، وتسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة، تؤثر في حسابات أدوات القياس، وأوجه التقويم.

4. التقويم المستمر:

لضمان تحقيق الأهداف الخاصة بكل مؤسسة وتنفيذ البرامج والمشاريع المرسومة لها في المدد الزمنية المقررة، يتطلب من كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تصميم نظام مراقبه فعال، يهدف إلى رصد مستوى الإنجاز الفعلي في المدى الزمني المحدد، ويشمل ذلك جمع البيانات، وتحليل مستوى ونوعية الأداء بانتظام، وتقديم التقارير الاستقصائية والتقويمية إلى الإدارة العليا لاتخاذ قرارات مستنيرة، تؤدي إلى التحسين والتجويد، وقد تضطر الإدارة أحيانًا إلى تعديل بعض بنود الإستراتيجية، وإعادة النظر في برامجها، وتطوير عملياتها من أجل تحسين طرق مواجهة التحديات وتحسين طرق الاستفادة من الفرص المتاحة. وفي هذا السياق يتم إجراء ما يسمى بالتقويم الخماسي للإستراتيجية، وهو الذي تخضع فيه الإستراتيجية في أي مستوى من مستوياتها على نطاق أي جامعة أو مركز بحثي لمعايير التقويم المعروف بتقويم (SMART)، والذي يركز على أوجه التقويم التالية:

- ✓ التوصيف المحدد Specific للأهداف، ودقة ترجمتها للغايات المرجوة وربطها بالإنجازات المخطط لها. فكلما كان الوضوح سمة الأهداف والسياسات والبرامج، أدى ذلك إلى تحسن الظروف لرسم الخطوات التنفيذية بطريقة متوافقة مع الأهداف المعتمدة للإستراتيجية.
- ✓ القابلية للقياس Measurable وهي معرفة القدرة على قياس النجاحات والإنجازات من خلال المصفوفات ومؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في رصد نواتج البرامج والخطط التنفيذية.

- ✓ إمكانية الإنجاز والتحقيق Achievable والتي تعني التأكد من أن الإستراتيجية واقعية وملموسة. ولها وسائل التعرف على مدى توفر الموارد الضرورية والإمكانات اللازمة للتنفيذ الفعلي - وليس الظاهري - للخطط والسياسات المقترحة والمعتمدة.
- ✓ الارتباط والتوافق Relevant وهو ضمان الملاءمة الكاملة لأهداف الإستراتيجية مع سياساتها وبرامجها وخططها من جهة، والوظائف المقررة لها من جهة اخرى. إن هذا المعيار يهدف إلى معرفة مدى استيعاب مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاحتياجات الفعلية للطلبة والباحثين، ومستوى تقديرها لمتطلبات الجهات ذات العلاقة بالمخرجات والنتائج. وإلى أي مستوى تتفهم أولويات أصحاب المصلحة وذوي الارتباط بالتعليم العالي والبحث العلمي. ومدى قدرتها على العمل بمقتضى كل هذا وذلك.
- ✓ ضبط الوعاء الزمني Time bound لضمان تموضع الخطط في الإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف المرتبطة بها، ومراقبة المدى الزمني الذي ينبغي أن نكتسب أثناءه النتائج والإنجازات التي تحسب لصالح الإستراتيجية. وفي هذا السياق نقيم التواريخ الحاكمة لصيانة مرتكزات الإستراتيجية، ومعالجة التحديات والمحاذير المحدقة بها، ونرسم الآليات والخطط لمواجهة أي طارىء قد يعيق تحقيق الأهداف في المواعيد المحددة لها.

5. دارة التغيير:

مما لا شك فيه أن الإستراتيجية الوطنية تدعو إلى إجراء تغيير في البناء المؤسسي، والمكون البرامجي والمحتوى التكنولوجي. وعلى الإدارة العليا أن تساهم في نشر ثقافة التغيير إلى الأفضل والابتكار في جميع المستويات المعرفية والإدارية والتكنولوجية في المسارات التي توجه إليها الإستراتيجية الوطنية، مما يساعد على بناء مسار التغيير الهادف إلى تعزيز العمليات المحققة له، وترشيد الإشراف عليه، والمتابعة لمسارات التقويم والتوجه إلى تصميم أنظمه حوكمة متكاملة تضمن الشفافية، وتساعد على المساءلة في جميع مراحل تنفيذ الإستراتيجية، ومن متطلباتها إنشاء نظام الحوافز ليكون تزكية للقائم على التنفيذ بكفاية واقتدار، واعترافا بالتميز والإبداع، وتكريما على الإنجاز، والتفاني في أداء المهام دون إهمال الروادع لمن يحيد عن التغيير النافع، ويقف حجر عثرة أمام إحداث التطوير المنسجم مع الإستراتيجية وغاياتها.

6. الاتصال الفعال:

لمواكبة تنفيذ الإستراتيجية وتطويرها، وتجنب ما يلحق بها من قصور وانحراف عن المنهاج المرسوم، تجد الإدارة العليا أنها في حاجة إلى تبني خطه ووسيله اتصال لنشر رسالة الإستراتيجية الوطنية، وتوضيح غاياتها لكل أصحاب المصلحة داخل حرم المؤسسة وخارجها، وتسعى من وراء ذلك إلى بناء علاقات متينه مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل المؤسسة وإنتاجيتها؛ بغية الحصول على الدعم والمساندة، وقد يكون الاحتفاء بالإنجازات المتحققة في ميدان العمل واشتراك كل المؤسسات في تبنى تلك النجاحات، يعزز التزام المؤسسات بالمشاركة، ويشجعها على المضي في تحقيق إنجازات أخرى، ويشد الهمة نحو العمل المشترك المفيد والإنتاج.

7. تعزيز الشراكة الدولية:

على الإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أن تعمل على بناء علاقات وشراكات مع المؤسسات المناظرة لتعزيز التعاون الأكاديمي، وزيادة الإنتاج العلمي، والاندماج في النشاط التكنولوجي على المستوى الدولي، ونشر ثقافة الاندماج، والمساهمة في الأنشطة العلمية في المؤسسات الدولية، واكتشاف مصادر تمويل دولية لدعم المبادرات البحثية وتطوير البرامج التعليمية الساعية نحو الإبداع والتألق وتقديم

تجارب الإنجازات العلمية؛ لتكون ضمن الأنشطة التي تحظى بالاهتمام العالمي والتقدير من قبل المؤسسات الدولية.

يمكن أن تساعد الخطوات السابقة الإدارة العليا في مؤسسات التعليم، ومراكز البحث العلمي لوضع وتنفيذ إستراتيجيات خاصة بها، على ضوء الإستراتيجية الوطنية بهدف تحقيق التميز الأكاديمي والبحثي، ومواجهة التحديات، ولكي تساهم في بناء مؤسسات تعليمية، وعلمية قوية، ومستدامة.

4.10 إدارة عمليات الإستراتيجية:

تحتاج هذه الخطوات إلى تشبيك إداري لتسيير ومتابعة الإجراءات المطلوبة. على أن يستخدم هذا التشبيك في تصميم مهام ومسؤوليات وعمليات وقنوات اتصال تستهدف الهياكل الإدارية والأكاديمية المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، في ديوانها المركزي، أو في مدائاتها المؤسساتية، ويمكن اقتراح مشهد لإنشاء هذا التشابك كالآتي:

1. تكليف فرق عمل لمواكبة تنفيذ الإستراتيجية:

تقوم كل جامعه أو مركز بحثي بتشكيل فرق عمل، يركز كل منها على مجال محدد ،مثل:

- **فريق العمل البحثي:**

يركز على زيادة الإنتاج البحثي، **واقتراح مصادر للتمويل**، وتشجيع البحوث متعددة التخصصات، والتنسيق بينها.

- **فريق الابتكار في التعليم الجامعي، والعالي:**

يركز على تحديث المناهج، والتحول الرقمي، وتحسين أداء الطلاب، وتحصيلهم.

- **فريق عمل الشراكات في القطاعات الإنتاجية ، والخدمية:**

يركز على بناء العلاقات في مواقع الإنتاج، وخدمه المجتمع، وتأمين الشراكات، وتوظيفها للتنفيذ.

- **فريق للمشاركة العلمية الدولية:**

يركز على التعاون الدولي، والشراكات العالمية، وتحسين سمعة المؤسسة عالمياً.

- **فريق التطوير التكنولوجي:**

يركز على نشر التقنيات الحديثة في التعليم العالي والبحث العلمي، ومتابعة تطبيقاتها، وتطويرها.

- **فريق للتواصل مع مصادر التمويل وتخصص الموارد:**

يركز على جمع الدعم والمنح وإدارتهما، وتوزيعهما بكفاية، ونزاهة، وشفافية.

يتشكل كل فريق بقرار من رئيس المؤسسة بالتشاور مع أعضاء لجنة الإستراتيجية، على أن يضم في عضويته:

- ✓ أعضاء من الإدارة العليا.
- ✓ ممثلون عن الكليات.
- ✓ مستشارون من خارج المؤسسة.

ويتولى كل فريق- حسب اختصاصه - المهام التالية.

- تجزئة الأهداف (العامة، أو الخاصة بالمؤسسة) إلى أهداف إجرائية، يمكن تحقيقها من خلال مشاريع قابله للتنفيذ في المؤسسة وبإدارتها.
- تطوير الخطط ،والبرامج، والمشاريع.
- مراقبة الإجراء ات - دوريا - في المجالات ذات اختصاص الفريق.

يعقد كل فريق اجتماعات بشكل دوري، ويقدم تقاريره إلى لجنة الإستراتيجية بالمؤسسة.

2. المجالس الأكاديمية والبحثية:

تكلف مجالس الكليات الجامعية ومجالس الأقسام العلمية بتلك الكليات، أو اللجان العلمية بالمراكز البحثية، بالعمل على تحويل أهداف الإستراتيجية الوطنية، أو أهداف الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة إلى مبادرات فاعلة، في إطار اختصاص الكلية، أو الأقسام العلمية، أو المراكز البحثية، ولها على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- مواءمة خطط الأقسام مع أهداف وسياسات وخطط الإستراتيجية .
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على تضمين الأهداف الإستراتيجية في أجندتهم التعليمية والبحثية.
- تقديم إفادات لفرق العمل، بناء على نقاط القوة، ونقاط الضعف في الأقسام.

وعند تناول هذه المهام. على مستوى الكلية أو القسم. يتم إشراك الفئات التالية في فعاليات تلك المناقشة، والفئات هي:

- أعضاء هيئة التدريس، الذين لهم دور بارز فى البحوث العلمية، ولديهم قدرات ملحوظة في التدريس الجامعي والبحث العلمي.
- ممثلون عن الطلاب والخريجين، للمشاركة في إعداد و تنفيذ إستراتيجيات التعليم الجامعي، والدراسات العليا.

على أن تقدم هذه المجالس تقارير دورية عن هذه المهام إلى فريق العمل المختص، ولجنة الإستراتيجية بالمؤسسة.

3. إدارة المشاريع:

تتولى إدارة المشاريع المهام التالية:

- متابعة تنفيذ كل مشروع إستراتيجي بكفاية، وإنجازه في المدة المحددة له، مع ضمان معايير الجودة، وفي حدود الميزانية المرصودة.
- متابعة إعداد المشاريع، والتشجيع في التنفيذ للمشاريع المدرجة في الخطة الإستراتيجية .
- إجراء تحديث للمشاريع قيد التنفيذ، بشكل منتظم.
- إحالة تقارير دورية عن المشاريع إلى فرق العمل المختصة، وإلى لجنة الإستراتيجية .

- تحديد نقاط الضعف، والمعطيات، والتحديات، والمخاطر، والتأخيرات.

يتم دعم هذه الإدارة في تنفيذ هذه المهام، **بفريق استشاري** يتم تشكيله من قبل رئيس الجامعة ،أو مدير عام المركز، يضم الفئات التالية :

- ✓ مسؤولون عن إدارة المشاريع.
- ✓ متخصصون في التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ فنيون وإداريون لدعم التوثيق، وإجراء التواصل الفعال مع الجهات ذات الإختصاص.

4. وحدات البحث والابتكار:

تُنشأ وحدة للبحث والابتكار في كل جامعة، أو مركز بحثي؛ لمواكبة، ومساندة المبادرات البحثية الرئيسية، ووضع خطة للتعاون في مجال البحث والابتكار، والتوجه نحو التعاون في نقل التكنولوجيا، واستخدامها، وتوطينها في المؤسسة المعنية، وتتكون هذه الوحدة من:

- ➢ باحثون وأعضاء هيئة تدريس من تخصصات مختلفة.
- ➢ خبراء من قطاع التكنولوجيا، ومتخصصون في التطبيقات العملية للإنتاج العلمي.
- ➢ مستشارون خارجيون من أصحاب المصلحة في عمل وإنتاج المؤسسة.

تهتم هذه الوحدات - على وجه الخصوص بالتالي:

- رعاية المشاريع البحثية الابتكارية.
- توفير البيئة المناسبة لضمان تنسيق وتكاتف الجهود في المجال البحثي، متعدد التخصصات.
- تفعيل أدوات الربط بين المؤسسة والشركاء الخارجيين (الصناعة، الحكومة، المؤسسات الخدمية والانتاجية الأخرى).
- تشجيع ونشر البحث العلمي، وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا.

تعقد كل وحدة اجتماعات دورية، وتقدم تقاريرها بشكل دوري إلى الجهة المُختصة بالمؤسسة.

5. لجان تطوير أعضاء هيئة التدريس والفنيين والإداريين:

تركز هذه اللجان على صقل قدرات أعضاء هيئة التدريس، والفنيين، والإداريين، بما يساهم بطريقة مباشرة وفاعلة في تنفيذ سياسات وخطط الإستراتيجية، وبما يضمن تحقيق أهداف الإستراتيجية، وتتشكل هذه اللجان من الفئات التالية:

- ➢ مسؤولون في الموارد البشرية.
- ➢ منسقو تطوير أعضاء هيئة التدريس، والباحثون.
- ➢ ممثلون عن الإدارة العليا.

تتولى هذه اللجان على وجه الخصوص المهام التالية:

- تطوير برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث، وأساليب التدريس، وطرق ومنهجيات تكنولوجيا المعلومات.
- تحديد الفرص والخيارات لتطوير القيادات الإدارية.

تعقد هذه اللجان اجتماعات دورية، وتقدم تقاريرها إلى فريق العمل المختص .

6. مكتب التحول الرقمي:

ينشأ هذا المكتب ليتولى إدارة البيئة الأساسية لتقنيات التعليم والبحث العلمي، وتحشيد الإمكانات لانخراط المؤسسة في الابتكار الرقمي. ويتكون هذا المكتب من الفئات التالية:

- متخصصون في تكنو لوجيا المعلومات والاتصالات.
- ممثلون عن الأقسام الأكاديمية التي تستخدم - أو في سبيل استخدام- التكنولوجيا المتطورة في التدريس والبحث العلمي.

ويتولى على وجه الخصوص المهام التالي:

- تصميم منصات وأدوات التعلم الرقمي الحديث، وآليات تقنيات التعليم والتعلم.
- دعم الفرق البحثية بأحدث التقنيات في مجالات تحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية.
- تحسين البيئة التكنولوجية في الحرم الجامعي، أو في مقر المركز البحثي - حسب الأحوال - بما في ذلك أنظمة الإدارة الإلكترونية، والمعالجات الذكية للأمن السبراني.

يعقد هذا المكتب اجتماعاته دورياً بشكل منتظم، وإحاله تقاريره إلى فرق العمل المختصة، وإلى لجنة الإستراتيجية بالمؤسسة.

7. إنشاء مجلس استشاري خارجي:

تتولى كل جامعه - أو مركز بحثي تشكيل مجلس استشاري، يضم خبراء من خارج الجامعة، أو المركز البحثي، ويمثل من الفئات التالية:

- خريجون يشغلون مناصب قيادية، أو متخصصون في مجال عمل الجامعة، أو المركز.
- مسؤولون في المجال الخدمي والإنتاجي.
- ممثلون عن الوزارات ذات الاهتمامات المشتركة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- خبراء في التعليم العالي والنشاط البحثي على المستوى الدولي.

يسعى هذا المجلس إلى تقديم رؤية ومقترحات وتوصيات ونصائح لمرافق المؤسسة ،وإداراتها، وأقسامها العلمية، والإدارية؛ لتعزيز ارتباطها بمجال اختصاصها، وضمان توافقها مع متطلبات التنمية، والتوصيات العالمية في ذلك الاختصاص. ويتولى على وجه الخصوص - المهام التالية:

- تقديم رؤى حول الاتجاهات الناشئة في الصناعة، والتكنولوجيا، والنشاط التعليمي المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي.
- توفير التغذية الراجعة حول اتجاه ونشاط المؤسسة.
- المساعدة في بناء شراكات، وتأمين التمويل من خارج الميزانية للأنشطة العلمية والاجتماعية بالمؤسسة.

على أن يعقد هذا المجلس اجتماعات نصف سنوية، ويقدم تقاريره إلى لجنة الإستراتيجية بالمؤسسة.

8. مكتب مشاركة الطلاب والخريجين:

تنشئ (الجامعة) مكتب لإشراك الطلاب والخريجين في عملية تنفيذ الإستراتيجية، وتهيئة الظروف لمشاركتهم في بناء مستقبل الجامعة، على ان يضم في عضويته:

- ممثلون عن الطلاب من مختلف الكليات.
- ممثلون عن الخريجين.
- ممثلون عن الموارد البشرية بالجامعة.

يتولى المهام التالية:

- تجميع التغذية الراجعة من الطلاب الحاليين حول المبادرات التعليمية، وتجارب التعليم والتعلم.
- الاستفادة من شبكة الخريجين لتقديم التصورات، والاستقراءات، لمستقبل الجامعة.
- حشد الدعم المادي والمعنوي لنشاط الجامعة.
- التعاون مع المرافق الإنتاجية والخدمية في المجتمع لاستقبال الخدمات، التي تقدمها الجامعة، والنتائج العلمية التي تصدر عنها ،والخريجين الذين أكملوا دراستهم بها.

ويعقد هذا المكتب اجتماعات دورية، ويوجه تقاريره إلى لجنة الإستراتيجية بالجامعة.

9 . مكتب المتابعة والتقويم:

يعمل هذا المكتب بإشراف مباشر من رئيس الجامعة، أو مدير عام المركز، ويختص بمتابعة أداء آليات التنفيذ لبرامج ومشاريع الإستراتيجية، وقياس مستوى هذا الأداء وتقييم المبادرات المقترحة لأوجه التعديل أو التطبيق، واقتراح كل ما من شأنه أن يضمن سلامة آلية عمل الجامعة، أو المركز، والقيام بالدور المحدد في التشريعات النافذة. وبما يحقق الأهداف المرسومة من الإستراتيجية.

والأمل معقود بأعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاية ، والباحثين النجباء، والإداريين والفنيين القادرين على ضبط التسيير وعمليات التنفيذ، والطلاب القادرين على التحصيل العلمي المفيد، والنقد البناء لتقنيات التعليم ووسائله، والخريجين الأوفياء وأصحاب المصلحة الوطنيين، الذين يولون اهتماماً ملحوظاً بإمكانات المؤسسات العلمية والبحثية، وفي نتائجها، ومخرجاتها، أن يساهموا جميعاً – كل في اختصاصه، ودائرة اهتمامه- في تنفيذ هذه الإستراتيجية، والعمل على تكاتف الجهود وتكاملها؛ للوصول بالمجتمع الليبي إلى ما يصبو إليه من تمكين وارتقاء.

11 المراجع

1- تقرير فني عن التعليم العالي الخاص، المركز الوطني لضمان جودة وإعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، يوليو 2023.

2- تقييم الجامعات، دراسة، إصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2023

3- مؤتمر وزراء التعليم العالي كوريا الجنوبية 2022

4- مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي لمؤتمر الثالث عشر لـ "وزراء التربية والتعليم العرب"، 2022.

5- عبد الله محمد الأشهب، أسماء عبد الله الأشهب: التعليم العالي في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم وفرص التطوير"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير 2022

6- الهيكلة المقترحة للجامعات الليبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- مارس 2021.

7- إحصائية عامة عن الجامعات الليبية للعام 2021/ 2022،الإدارة العامة للتخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

8- إحصائيات ومؤشرات الجامعات والكليات الخاصة لسنة 2022، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-

9- إبراهيم علي جبيل وأخرون،2021، دراسة تحليلية تقييمية لمخرجات مؤسسات التعليم التقني العالي والمتوسط ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل،الهيئة الليبية للبحث العلمي.

10- تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، وزارة التعليم والبحث العلمي (1999).

11- واقع التعليم العالي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو 2016.

12- الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، المملكة الاردنية- 2018 -2022.

13- الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم والتعليم العالي، دولة قطر- 2018 -2022

14- الخريطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم- مملكة البحرين- 2019 – 2022

15- إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015- 2030.

16- الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار- جمهورية مصر العربية، 2015- 2030.

17- أهداف التنمية المستدامة مؤتمر الأمم المتحدة 2015 سيول كوريا الجنوبية

18- انهيار جليدي قادم (التعليم العالي والثورة المقبلة) تقرير صدر عن معهد ابحاث السياسات العامة – بريطانيا سنة 2013.

19- الإبتكار في القطاع العام، الربط بين القدرة والقيادة، ترجمة د. بندر بن قاسم الهجن، مركز البحوث والدراسات- المملكة العربية السعودية.

20- الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (افاق).

21- ماجد بن فهد بن يحيى الغمري: "تصور مقترح لتحول إدارات الجامعات نحو الاستدامة في ضوء خبرات الجامعات العالمية"، المجلة التربوية المتخصصة، المجلد (8)، العدد (2) 2019.

22- التقرير السنوي للإحصائيات والمؤشرات الوطنية للتعليم، وزارة التعليم، إدارة التخطيط والاستراتيجيات، 2019.

23- Review of Australian Higher Education Final Report, 2008

24- National strategy for higher education to 2030, Irish higher education

25- Education at a glance 2022: OECD indicators

26- الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة (توظيف العائد الديموغرافي) 2022.

27- دراسة بعنوان (رؤية ليبيا الواعدة 2030)، منشورات الجامعة الدولية 2023.

28- أ. عبداللطيف عيسى أطلوبة، مُخرجات الدراسات العليا في ليبيا بعد ثلاثين عاماً. (دراسة قياسية لتقدير فجوة الطلب والعرض)، "ورقة مقدمة لمؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل - طرابلس 2008".

29- أ. د. عبدالسلام القلالي: المنظومة التعليمية في ليبيا، عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، إستراتيجية التطوير، "ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم – طرابلس 2012".

12 الملاحق

1.12 قائمة ملاحق الإستراتيجية

إن العمل على كتابة ملاحق الإستراتيجية هو شرح لما ورد مختصراً أو مقتضباً في مشروع الإستراتيجية، وتقدم – الملاحق- مبررات وأسباب لما تطرحه الإستراتيجية من رؤى ومبادئ وأهداف وسياسات وخطط، وتفسر الأتجاهات التي تظمنتها الإستراتيجية وتصنع امتدادات، وجسور لبرامج ومشاريع تؤسس لتنفيذ الإستراتيجية وتعمق مفاهيمها ومضامينها. وهذه الملاحق ولكي تحقق أهدافها لابد لها أن تطبق منهجية التقارير والدراسات العلمية والأوراق البحثية وتكون ملبية لشروط ومعايير المادة المقبولة للمشاركة بها في المؤتمر الوطني حول التعليم العالي والبحث العلمي المزمع إنعقاده في نهاية هذا العام للإعلان عن مشروع الإستراتيجية، والتمهيد لاعتمادها من قبل مجتمع التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد.

وفيما يلي مسميات هذه الملاحق:

.1	**جودة التعليم العالى فى ليبيا: تسييرها، فاعليتها، خططها** الإستراتيجية. **إعداد/ أ. د. أسامة نورالدين الفزاني**
.2	**التعليم الصحي العالي في ليبيا: الواقع والطموحات والاعتماد وإثبات الجدارة.** **إعداد/ أ.د. إبراهيم على جبيل**
.3	**الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص فى التعليم العالى.** **إعداد/ أ.د. أبوالقاسم حسن البدري**
.4	**التعليم التقني: حاضره ومستقبله في ليبيا وتكامله مع التعليم العالي والبحث العلمي.** **إعداد/ أ.د. عبدالرحمن صالح الأزرق**
.5	**نظام تصنيف الجامعا ت الليبية من خلال التحليل المقارن بين التجربة السعودية و الليبية.** **إعداد/ م. ألاء عادل السويح**
.6	**الدراسات العليا في ليبيا "بنيتها الأساسية وبرامجها العلمية وخططها في الداخل والخارج.** **إعداد/ أ.د. بلقاسم مسعود الشيخ**
.7	**البحث العلمى فى ليبيا بين التخطيط والتنفيذ والنشر العلمى.** **إعداد/ د. باسم عبدالكريم أبولقاسم**
.8	**التشبيك بين الخبراء الليبيين في الداخل والخارج، من أجل تعزيز البحث العلمي في الجامعات.** **إعداد/ أ.د. سالم ساسي الشامخ**
.9	**إدماج الذكاء الاصطناعي فى التعليم** **إعداد/ أ.د. عبد المجيد حسين محمد**
.10	**التعليم الإلكتروني وتقنيات التعلُم عن بُعد.** **إعداد/ أ.د. على محمد رحومة**
.11	**تكنلوجيا المعلومات والإتصالات** **إعداد/ أ.د أحمد أبورودس الصيد**
.12	**الإطار العام للتشريعات اللازمة لتنفيذ مشروع** الإستراتيجية **الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي** **إعداد/ أ.د. عمران عبد السلام الصفراني**
.13	**مقترح إنشاء جامعة نموذجية حديثة في ليبيا.** **إعداد/ أ.د. نجيب المحجوب الحصادي**
.14	**أساليب المحاكات والدراسات الاستشرافية لمستقبل التعليم العالي والبحث العلمي.** **إعداد/ أ.د. طارق عبدالرزاق نجم**
.15	**تبنى الاستدامة فى مؤسسات التعليم العالى؛ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.** **إعداد/ د. عبد الله عبد الجليل محمد**

2.12 جدول اللقاءات الحوارية الخاصة بالمراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز الغرضية الأخرى التابعة للمؤسسات الليبية المختلفة، وعدد من جامعات المنطقة الشرقية.

ر.م	التاريخ	مكان انعقاد اللقاء	الجهة الداعية	الجهات المشاركة
1	2024/4/28	مركز التقنيات الحيوية/عين زارة- الفرناج	الهيئة الليبية للبحث العلمي/لجنة تنقيح الإستراتيجية	المركز الليبي لأبحاث البلازما (1/1)المركز الليبي للدراسات الأمازيغية(2/1)، مركز التقنيات الحيوية(3/1) مركز أبحاث الصحراء-مرزق(4/1)، المركز الليبي للدراسات الثقافية، مركز المخطوطات-زليتن، المركز المتقدم للحام، مركز البحوث الالكترونية-بن وليد، مركز التدريب والإنتاج، مركز طب الاسنان(5/1)، المركز الليبي لإعداد القادة، المركز الليبي الجيولوجية، المركز الليبي لأبحاث المناخ، مركز التنمية المستدامة-اوباري، مركز البحوث النفسية والتربوية-درنة(6/1)، المركز العالي الليبي لمهن السباكة، المركز العالي الليبي للتدريب والإنتاج، مركز البحوث الإجتماعية، المركز الليبي لأبحاث المياه والتربة ومكافحة التصحر، المركز الليبي لأبحاث وتنمية المناطق الريفية، المركز الليبي لبحوث اللدائن، المركز الوطني لأمراض المناطق الحارة والعابرة للحدود، المركز الليبي للمنظومات الالكترونية والبرمجيات وبحوث الطيران(7/1)، المركز الليبي لدراسة وبحوث الغذاء والتغذية، المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة-الخمس، مركز اللغة التباوية، المركز الليبي للمخطوطات والوثائق والبحوث الإسلامية، المركز الليبي لأبحاث الثقافة التارقية، المركز الليبي للدراسات الثقافية، المركز الليبي للبحوث الطبية، المركز الليبي لبحوث البيئة البرية والبحرية-زوارة، مركز البحوث الهندسية وتقنية المعلومات، بالإضافة الي مشاركة عبر الزوم بتقارير عن مشروع الإستراتيجية من الجامعات في المنطقة الشرقية ومن بينها الجامعة الدولية (8/1)، جامعة برنيتشي للعمارة والعمران (9/1)، جامعة عمر المختار (10/1)، جامعة درنه (11/1)، الجامعة السنوسية (12/1)، جامعة بنغازي (13/1)
	الجهات التي قامت بتقديم عروض وتقارير			من (1/1) الى (13/1) كم هو مبين أعلاه.
2	2024/7/3	معهد التخطيط/تاج وراء	وزير التعليم العالي/ لجنة تنقيح الإستراتيجية	مركز البحوث والدراسات الافريقية، مركز ضمان الجودة، مركز بحوث النفط، مركز البحوث الصناعية، مركز القياسات الاشعاعية، مركز البحوث الزراعية، مركز الاكتراري- صندوق الضمان، المعهد الليبي للمالية العامة-وزارة المالية. بالإضافة الي جهات عامة اخري من بينها وزارة التخطيط، مجلس التطوير الاقتصادي، جامعة طرابلس، مصرف ليبيا المركزي وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم التقني، جامعة بنغازي

3.12 الجامعات التي شاركت في حواريات وملتقيات مناقشة الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي

ت	التاريخ	مكان الإنعقاد	الجهة الداعية	الجامعات المشاركة في الحواريات
1	2024/3/3	الجامعة الدولية للعلوم الطبية	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة طبرق، جامعة عمر المختار، جامعة درنه، جامعة محمد بن علي السنوسي، جامعة بنغازي، جامعة اجدابيا، جامعة النجم الساطع، الجامعة الدولية للعلوم الطبية، جامعة بلغراي وجامعة برينتشي.
2	2024/3/3	جامعة سرت	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة سرت، وجامعة خليج السدرة، وجامعة الجفرة، وجامعة سبها، وجامعة فزان، وجامعة الشاطئ، وجامعة بني وليد، وجامعة مصراتة، وكلية البيان للعلوم واللغات بمدينة مصراتة.
3	2024/3/3	مركز التقنيات الحيوية	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة الزيتونة، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا
4	2024/3/3	مركز البحوث الطبية بالزاوية	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة الجفارة، وجامعة الزاوية، وجامعة صبراته، وجامعة غريان، وجامعة الزنتان، وجامعة نالوت.
5	2024/3/3	الجامعة الدولية للعلوم الطبية	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة محمد بن علي السنوسي،جامعة درنه،جامعة بنغازي الحديثة (جامعة خاصة) الجامعة الدولية للعلوم الطبية، جامعة عمر المختار
6	2024/3/3	جامعة سرت	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة مصراته وسرت وبني وليد وخليج السدره وعبر الزوم جامعة فزان، سبها والجفرة
7	2024/3/3	مركز التقنيات الحيوية	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة الزيتونة والأكاديمية الليبية للدراسات العليا
8	2024/3/4	مركز البحوث الطبية بالزاويه	الهيئة الليبية للبحث العلمي	جامعة الزاوية، جامعة صبراته
9	2024/4/29	جامعة بني وليد	المركز الوطني لضمان الجودة وإعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية	جامعة بنى وليد، جامعة مصراته، كلية البيان،مصراته، جامعة الزيتونة، الجامعة الاسمرية .
10	2024/4/22	جامعة ليبيا المفتوحة	المركز الوطني لضمان الجودة وإعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية	الأكايمية الليبية للدراسات العليا و الجامعة المفتوحة.

ت	التاريخ	مكان الإنعقاد	الجهة الداعية	الجامعات المشاركة في الحواريات
11	2024/4/22	جامعة غريان	المركز الوطني لضمان الجودة وإعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية	نالوت والزاوية وغريان والزنتان وصبراته
12	2024/4/29	مركزالبحوث التقنية*	المركز الوطني لضمان الجودة وإعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية	جامعة طبرق، جامعة عمر المختار، جامعة درنه، جامعة محمد بن علي السنوسي، جامعة بنغازي، جامعة اجدابيا، جامعة النجم الساطع، الجامعة الدولية للعلوم الطبية، جامعة بلغراي وجامعة برينتشي.

*" اللقاء عن بعد.

***الجامعات التي شاركت بملاحظات مكتوبة وموثقة حول الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الزيتونة،الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، الجامعة الدولية للعلوم الطبية, جامعة درنة،جامعة غريان، جامعة سرت، جامعة مصراته، جامعة السيد محمد علي السنوسي، جامعة برينتشي، الجامعة المفتوحة، جامعة فزان، جامعة الجفارة.**

4.12 جدول اللقاءات الحوارية الخاصة باصحاب المصلحة

موعد الحوارية	المكان	الجهة المضيفة	الحضور
2024/3/3	بنغازي	الجامعة الليبية الدولية	الجامعة الليبية الدولية، جامعة درنة، جامعة محمد بن علي السنوسي، جامعة بنغازي الحديثة، الهيئة الوطنية للمتفوقين والموهوبين، عدد من الخبراء.
2024/7/3	طرابلس	معهد التخطيط	أعضاء اللجنة، مدير معهد التخطيط، مديروا الإدارات والمكاتب بالمعهد، الدكتور الطاهر الجهيمي وزير التخطيط السابق، وكيل وزارة التعليم التقني، ممثلون لمراكز البحوث القطاعية، ممثل وزير التعليم العالي، مجموعة من الخبراء التربويين وخبراء التخطيط.
2024/07/18	طرابلس	مجلس التطوير الأقتصادي والاجتماعي	أعضاء من اللجنة، رئيس المجلس، وخبراء من المجلس.
2024/09/18	طرابلس	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خبراء من الوزارة، أعضاء من اللجنة، خبراء من المركز الوطني لدعم القرار.
2024/12/04	طرابلس	المركز الوطني لدعم القرار	أعضاء اللجنة، المدير العام للمركز الوطني لدعم القرار، وخبراء المركز.

5.12 لجنة اعداد الإستراتيجية (المرحلة الأولى)

ت	الاسم	الصفة
1	د. عبد السلام عبد الله القلالي	رئيس اللجنة
2	د. محمد علي الكندي	عضواً
3	د. الهادي علي احمد الحاجي	عضواً
4	د. ابراهيم علي جبيل	عضواً
5	د. عبد الله عبد الجليل محمد	عضواً
6	د. محمد المبروك الذويب	عضواً
7	د. ابو القاسم مسعود الشيخ	عضواً
8	د. ميلاد عبد الله الطاهر	عضواً
9	د. رمضان عبد القادر الفقي	عضواً
10	د. محمد سعد امبارك	عضواً
11	د. فيصل عبد العظيم العبدلي	عضواً
12	د. عبد الباسط محمود القريدي	عضواً
13	د. خالد عامر العكروتي	عضواً
14	د. عبد السلام محمد المثناني	عضواً
15	د. رفيق حسين المغربي	عضواً
16	مدير إدارة التخطيط بالوزارة (د. عبد الحميد عمار منصور)	عضواً
17	أ. مروان المبروك الاربش	مقرراً

6.12 لجنة اعداد الإستراتيجية (المرحلة الثانية)

ت	الاسم	الصفة
1	د. عبد السلام عبد الله القلالي	رئيس اللجنة
2	د. محمد علي الكندي	النائب الاول للرئيس
3	د. الهادي علي احمد الحاجي	النائب الثاني للرئيس
4	د. ابراهيم علي جبيل	عضواً
5	د. عبد الله عبد الجليل محمد	عضواً
6	د. محمد المبروك الذويب	عضواً
7	د. ابو القاسم مسعود الشيخ	عضواً
8	د. ميلاد عبد الله الطاهر	عضواً
9	د. رمضان عبد القادر الفقي	عضواً
10	د. محمد سعد امبارك	عضواً
11	مدير إدارة التخطيط بالوزارة (د. عبد الناصر الشائيي، ثم د. محمد الشركسي)	عضواً
12	أ. مروان المبروك الاربش	عضواً ومقررا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research